وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL Tarf–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية: 2023/2022

قسم:

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

الآثـار التنمويـة للإنـفـاق الـعـام وأبـعاد الإسـتدامة من منظـور الفـكر الاقتـصادي الحـديث

تخصص: تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب: حمزي عاشور

إشراف الأستاذ الدكتور: حنفر مانع

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة
أوسياف عمار ياسين	رئيسًا
خنفر مانع	مشرفًا ومقررًا
عتروس سيف الدين	مناقشًا

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى
وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾

سورة الإسراء –الآية 85.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أداة من أدوات السياسة المالية للدول وهي الإنفاق العام وذلك من خلال الإحاطة بجميع جوانبه بالتطرق إلى المفاهيم الخاصة به، تقسماته، القواعد التي تحكمه وغيرها وتحديد مكانته في الفكر الاقتصادي الحديث من خلال النّظريات المفسرة له كونه من أهم السياسات الاقتصادية التنموية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على مستويات الطلب الكلي، التشغيل، الدخل القومي وبالتالي التأثير الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، وأيضا إبراز أبعاده في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنّ للانفاق العام دور فعال في توجيه مسار النشاط الاقتصادي بالتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية لأي دولة كانت.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام – التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة – النمو الاقتصادي

Résumé

Cette étude vise à identifier l'un des outils de la politique financière des Etats, qui est la dépense publique, en appréhendant tous ses aspects en abordant ses concepts, ses découpages, les règles qui la régissent et autres, et en définissant sa place dans la pensée économique moderne à travers les théories qui l'expliquent comme l'une des politiques économiques de développement les plus importantes, qui contribuent à la réalisation du développement économique en influençant les niveaux de la demande globale, de l'emploi, du revenu national et affectant ainsi positivement les taux de croissance économique, tout en soulignant ses dimensions dans la réalisation les objectifs du développement durable en influant sur ses dimensions humaines et environnementales.

Cette étude a abouti à un certain nombre de résultats, dont le plus important est que les dépenses publiques jouent un rôle efficace dans l'orientation du cours de l'activité économique en influençant les variables macroéconomiques de n'importe quel pays.

Mots clés : dépenses publiques – développement économique – développement durable – croissance économique

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله على فضله وكرمه إذ أنعم علينا

بالتوفيق لإنجاز هذا العمل

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا العون والمساعدة

لإنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

"خنفر مانع"

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أساتذة قسم العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والزملاء.

وكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى معلم البشرية أجمعين الهادي الأمين ﷺ

إلى من تعجز الكلمات عن إيفائه حقه.

إلى والدي العزيز أطال الله في عمره وأحسن عمله

إلى صاحبة القلب الصابر الحنون إلى من أنار لي دعائها حياتي

والدتي العزيزة أطال الله عمرها وأحسن عملها

إلى إخوتي وأخواتي انسي في حياتي

إلى الأصدقاء الأوفياء الذين عبدوا طريقا كنت لم ابلغه إلا بعون

من الله ثم بمواقفهم النبيلة

عاشور

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	العوامل المؤثرة على الإنفاق العام	23
(02-01)	منحنى آرمي لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام	31
(03-01)	منحنى الحجم الأمثل للإنفاق العام حسب قاعدة بارو	33
(01-02)	تقلبات مفهوم التنمية الاقتصادية	59
(02-02)	مكونات الناتج الوطني الإجمالي	84
(03-02)	نفقات الاستهلاك الحكومي	89
(04-02)	نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد	89
(05-02)	توضيح أثر المضاعف والمعجل	93
(01-03)	التوازن بين البيئة والاجتماع والاقتصاد في الاستدامة	110
(02-03)	رؤية الإستدامة	110
(03-03)	عدد الأهداف المرتبطة بهدف معين	122
(04-03)	ارتباط الأهداف والمقاصد ببعضها	122
(05-3)	أبعاد التنمية المستدامة	123
(06-03)	أبعاد التنمية المستدامة	128
(07-03)	موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية	138

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	الاختلافات بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	65
(01-03)	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	103

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	
Résumé	
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة الأشكال	04
قائمة الجداول	05
فهرس المحتويات	08-06
مقدمة	أ-ت
الفصل الأول: الإنفاق العام-النّظرية الاقتصادية	
تمهيد	14
المبحث الأول: نّظرة عامة على الانفاق العام	15
❖ المطلب الأول: تطور مفهوم الانفاق العام في الفكر الاقتصادي الحديث	15
❖ المطلب الثاني: تعريف الانفاق العام	18
❖ المطلب الثالث: عناصر وخصائص الإنفاق العام	21
❖ المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الإنفاق العام	24
المبحث الثاني: أساسيات حول الانفاق العام وظاهرة نموه	26
❖ المطلب الأول: القواعد التي تحكم النفقات العامة	26
❖ المطلب الثاني: تقسيمات الانفاق العام	27
❖ المطلب الثالث: الحجم الأمثل للإنفاق العام	31
❖ المطلب الرابع: حجم النفقات العامة وظاهرة تزايدها	34

المبحث الثالث: الانفاق العام في الفكر الاقتصادي	40
❖ المطلب الأول: نظرية النفقة العامة والتحليل الكلاسيكي	41
❖ المطلب الثاني: النفقات العامة وفق التحليل الكينزي	44
❖ المطلب الثالث: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي	47
❖ المطلب الرابع: مضمون النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي	49
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: آثر الانفاق العام على التنمية الاقتصادية –مختلف النّظريات	
تمهيد	54
المبحث الأول: مدخل إلى التنمية الاقتصادية	55
❖ المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وتطوره	55
❖ المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	62
❖ المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية وأهم عناصرها	66
❖ المطلب الرابع: تطور مقاييس التنمية الاقتصادية	70
المبحث الثاني: قراءة تاريخية في نّظريات التنمية الاقتصادية	73
❖ المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية	73
❖ المطلب الثاني: نظريات المراحل الخطية (Linear Stages Theories)	75
❖ المطلب الثالث: نظريات التغيير الهيكلي ونظرية النمو الحديثة	76
❖ المطلب الرابع: نظرية التنمية المتوازنة والغير متوازنة	78
المبحث الثالث: فعالية وتأثير الإنفاق العام على التنمية الإقتصادية	82
❖ المطلب الأول: أثر النفقات العامة على الأسعار، الدخل الوطني والانتاج القومي	82
❖ المطلب الثاني: أثر الانفاق العام على مستوى التشغيل، الاستهلاك والإدخار	86
❖ المطلب الثالث: آلية تحديد التوازن	90
❖ المطلب الرابع: آلية عمل المضاعف والمعجل	93

خلاصة الفصل	96
الفصل الثالث: تحقيق التنمية المستدامة من خلال الانفاق العام–مختلف النّظريات	
تمهيد	98
المبحث الأول: مدخل عام إلى التنمية المستدامة	99
❖ المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور للتنمية المستدامة	99
❖ المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة	105
❖ المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة وأهم متطلباتها	111
❖ المطلب الرابع: أسس ومبادئ التنمية المستدامة	113
المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة ونّظرياتها	118
❖ المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة	118
❖ المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	123
❖ المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة	129
❖ المطلب الرابع: نظريات التنمية المستدامة	133
المبحث الثالث: الإنفاق العام العام أداة لتحقيق التنمية المستدامة	136
❖ المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية المستدامة	136
❖ المطلب الثاني: دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية	138
❖ المطلب الثالث: الأثار الاجتماعية للإنفاق العام	139
❖ المطلب الرابع: الأثار البيئية والمؤسساتية للإنفاق العام	141
خلاصة الفصل	143
خاتمة	145
قائمة المصادر والمراجع	147– 159

مقدمة

مقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية هدف تسعى جميع الاقتصاديات إلى تحقيقها باعتبارها المعيار الأول والمؤشر الأقرب لقياس الأداء الاقتصادي الذي يتم من خلاله البحث عن أهم الوسائل والآليات التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، وتعتبر السياسات الاقتصادية المنتهجة من أهم العوامل التي لها دور في تحقيق معدلات نمو اقتصادي وتتمثل في الدور الفعال الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد عن طريق تدخلها بتوجيهه لمجالات أكثر كفاءة وفعالية لعملية التنمية.

ومن هذا المنطلق بدأ التوجه نحو التوسع والاهتمام بالإنفاق العام، حيث حظي بأهمية خاصة في الفكر الاقتصادي، وذلك للدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريكه انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض، وباعتبار أن الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر والذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الإختلالات الاقتصادية ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي.

ويعتبر موضوع الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة من المواضيع التي تشغل بال الدول من أجل تحقيق المساواة والعدل والرفاهية للإنسان على مدى تعاقب الأجيال وقدرتها في تلبية احتياجاتها المادية والروحية، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة وحماية الطبيعة خاصة بعد ظهور مفهوم البيئة النظيفة، البيئة الخضراء، السياحة المستدامة بشكل واسع وهذا من خلال مطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية، فقد جاء كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، بمعنى آخر التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع وهو الهدف الأسمى.

فأصبحت دول العالم تسعى لتحسين مؤشرات التنمية المستدامة وخاصة منها المؤشرات البيئية عن طريق سياستها المالية "الانفاق العام" كون تحقيق التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية وبالأخص الموارد غير المتجددة والحد من استنزافها ودعم التكنولوجيا النظيفة، وتحسين الوضع البيئي يحتاج إلى اعتمادات مالية مهمة.

وبناءً على ماسبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أثار الانفاق العام على التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ؟

أولا/ الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالانفاق العام ؟ وما هي أهم عناصره وتقسيماته ؟
2. ما هي أهم النّظريات المفسرة للانفاق العام ؟
3. كيف يأثر الانفاق العام على متغيرات التنمية الاقتصادية ؟
4. كيف يحقق الانفاق العام التنمية المستدامة ؟

ثانيا/ فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والأسئلة الفرعية السابقة الذكر نعتمد اختبار الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة ايجابية بين الانفاق العام والتنمية الاقتصادية.
2. تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الانفاق العام يؤدي بدوره إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا/ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الاهداف نوضحها كما يلي:

- التعريف على ماهية الانفاق العام، وأهم تقسيماته.
- إبراز أهمية التنمية الاقتصادية كمؤشر لقياس الأداء الاقتصادي.
- توضيح مدّى فعالية سياسة الانفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وأهم أبعادها ومؤشراتها.
- إبراز الدور الهام للانفاق العام في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة.

رابعا/ أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من العناصر التالية:

- تعتبر مسألة تحقيق التنمية المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها بصفة دائمة إلى البحث عن طرق زيادته وتواصله.
- توضيح مدّى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- إبراز مدّى تأثير الانفاق على أبعاد التنمية المستدامة.

خامسا/ أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في تناول موضوع تأثير سياسة الانفاق العام على متغيرات التنمية الاقتصادية وأبعاد التنمية المستدامة.
- محاولة تسليط الضوء على ضرورة الاهتمام بسياسة الانفاق العام من طرف الدول.
- ضبط المفاهيم المختلفة لمتغيرات الدراسة "الانفاق العام، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة" مع ايضاح مختلف النّظريات التي فسرتها.
- اعطاء صورة واضحة عن علاقة الانفاق العام بالنمو والنشاط الاقتصادي ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية والوصول الى اهداف التنمية المستدامة.

سادسا/ المنهج المتبع في الدراسة:

لمعالجة الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في انجاز هذا البحث كمنهجية مناسبة لموضوع الدراسة، وذلك من خلال عرض مختلف نظريات التنمية الاقتصادية وللوقوف على مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وكذا البيئية. وكذا نظريات ومفاهيم الانفاق العام وأيضا قياس وتحليل آثاره المختلفة على التنمية والاقتصادية وكيفية تحقيقه للتنمية المستدامة.

سابعا/ تصميم الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول يمكن ايجازها في الآتي:

- **الفصل الأول:** جاء بعنوان **"الانفاق العام–النّظرية الاقتصادية"**، تم التعرض فيه لمختلف مفاهيم الانفاق العام، خصائصه، عناصره، محدداته، القواعد التي تحكمه، وكذا النّظريات الفكرية المفسرة له.
- **الفصل الثاني:** جاء بعنوان **"آثر الانفاق العام على التنمية الاقتصادية–مختلف النّظريات"**، تم فيه الوقوف على ماهية التنمية الاقتصادية، عناصرها وأهم مؤشراتها، وأيضا قراءة تاريخية في نّظرياتها، وأهم آثار الانفاق العام على مختلف متغيراتها.
- **الفصل الثالث:** جاء بعنوان **"تحقيق التنمية المستدامة من خلال الانفاق العام–مختلف النظريات"**، تم التطرق لمفاهيم خاصة بالتنمية المستدامة وتطورها الفكري، وأهم أبعادها، مؤشراتها، ونظرياتها المختلفة، واخيرا الانفاق العام أداة لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول
الاتفاق العام-النّظرية
الاقتصادية

تمهيد:

أدّى تطور دور الدولة المعاصرة إلى تخليها عن سياستها الحيادية التقليدية، حيث أصبحت سياسة الدولة الاقتصادية سياسة تدخلية بهدف التأثير على مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتمادها بالأساس على سياسة الإنفاق العام، فقد أصبح الإنفاق العام في الوقت الحالي يشغل حيزاً كبيراً ومهماً في مواضيع المالية العامة، ففي السابق وحسب النّظرية التقليدية والتي اقتصر فيها دور الدولة على الحياد كان التركيز في الإنفاق على الرقابة المالية والتركيز على الجوانب التشريعية اللازمة للإنفاق العام دون دراسة تأتي هذا الإنفاق على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، حيث أن الفكر التقليدي قد ارتبط مفهوم الدولة الحارسة وتقليل حجم الإنفاق في أضيق الحدود وإن أفضل النفقات هو أقلها حجمًا.

لكن ومع تطور الفكر الاقتصادي وتطور دور الدولة من الدولة المعايدة إلى الدور المتدخل وظهور كتابات كينز والتي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحفيز النمو الاقتصادي للدولة أصبح الإنفاق العام يلعب دوراً رئيسياً في المالية العامة للدولة وازدادت النفقات العامة للدولة حجماً مع تطور دور الدولة لأن أي نقلة وإنفاق سوف يترتب عليها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولكي نبسط المفاهيم أكثر ونبرز جميع جوانب الإنفاق العام ومكانته الاقتصادية، ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- **المبحث الأول: نظرة عامة على الإنفاق العام**
- **المبحث الثاني: أساسيات حول الإنفاق العام**
- **المبحث الثالث: الانفاق العام في الفكر الاقتصادي**

المبحث الأول: نّظرة عامة على الانفاق العام

يعتبر الإنفاق العام أداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من توظيف واستقرار ونمو اقتصادي وعدالة في توزيع الدخل. كما يعتبر مؤشرًا على مدّى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وسوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعرف على ماهية الانفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي الحديث، عناصره، خصائصه والعوامل التي تأثر عليه.

المطلب الأول: تطور مفهوم الانفاق العام في الفكر الاقتصادي الحديث

يعتبر الإنفاق العام إنعكاسًا للدور الذي تلعبه الدولة في المجتمع، لأنه يعبر عن واجباتها وأولويتها وبرامجها وأهدافها في شكل نقدي، ولهذا يرتبط نوع وحجم وصور الإنفاق العام بتطور الدولة والأساس الفكري الذي يقوم عليه نظامها الاقتصادي والاجتماعي فتجد أن الفكر التقليدي بقيادة آدم سميت (1723-1790) يؤمن بأن الحرية الاقتصادية كفيلة بأن تعمل وبصورة تلقائية على تحقيق التوازن الاقتصادي وبلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل لموارده الاقتصادية دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الإختلالات التي تقع في النشاط الاقتصادي، وبناء على ذلك فإن الإنفاق العام في ظل هذا الفكر أقتصر دورها في تمويل الوظائف التقليدية للدولة من حفظ الأمن والنظام العام والدفاع.

بينما نادى الفكر الكينزي بقيادة جون مينارد كينز (1883-1946) بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام لمعالجة الخلل الاقتصادي الذي ظهر إثر أزمة الكساد العالمي الكبير الذي أثبت الواقع العملي عدم صحة الفرضيات التي قام عليها الفكر التقليدي خاصة عدم مقدرته التلقائية على تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق اليد الخفية التي جاء بما آدم سميت. [1]

لقد بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية السياسية التي شهدت المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين إلى جانب توسع مبادئ الاشتراكية ودخولها حيز التطبيق منذ الثورة الروسية 1918، وبهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيقه تلقائيا اتجهت الدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية، ومع تبني الفكر الكينزي توسعت نشاطات الدولة الرأسمالية لتمارس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، متجاوزة بذلك نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة. حيث هدفت الدول الرأسمالية إلى إنماء معدل

[1]- تقار عبد الكريم: **برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001-2014**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد09، سبتمبر 2013، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، ص 228.

النمو القومي زيادة على دورها التقليدي في الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات، وبذلك تعددت أوجه الإنفاق وازداد حجمها وتغير مفهومها كونها أضحت تمثل الوسيلة الأكثر استخداما لتدخل الدولة في شتى الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

وبالمثل عرفت نفقات الدول الاشتراكية أو المنتجة تزايد كونها تتحكم في النشاط الاقتصادي نتيجة لامتلاكها وسائل الإنتاج وذلك بسبب زيادة نشاطات الدولة التي تعمل على توزيع وسائل الإنتاج بين مختلف الاستخدامات وسعيها لضمان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك عن طريق توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

أمّا الدول النامية التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي بذلك تتكفل بعبء إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة، من خلال تبني وتنفيذ مشروعات لتوفير الخدمات اللازمة لعملية التحول الاقتصادي، من خلال دعم قطاع البنية التحتية، حيث أصبح تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة يعتمد بشكل كبير على زيادة حجم النفقات العامة لما تتمتع به من إنتاجية وفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وبذلك تعددت تقسيمات النفقات العامة واستخداماتها نتيجة تعدد آثارها الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في تنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية. [1]

لقد تطورت نظرية النفقات العامة بتطور دور الدولة ووظائفها في الحياة الاقتصادية. فلقد كانت النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي تولت الدولة أمر إشباعيًا تحدد وفقًا للمنطق التقليدي الذي كان يقضي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أي المذهب الاقتصادي الحر وجعلها عقيمة وضعيفة لا تخرج عن نطاق تمويل الوظائف الأساسية أما من وجهة النظرية الحديثة في المالية العامة فقد توسعت مجالاها نتيجة لتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت النفقات العامة غير حيادية بل تتأثر وتؤثر في النشاط الاقتصادي، وحظيت باهتمام المفكرين الاقتصاديين لدراسة طبيعتها وحدودها ومعاييرها المختلفة التي تحكم عملية اختبارها وتوجيها والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن ذلك، وبإضافة إلى هذا كله تبحث الدراسات عن كيفية استخدامها في مجال المالية العامة من أجل بلوغ أهدافها. [2]

[1]– عدة أسماء: **أثر الانفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص 28-29.

[2]– إلهام بن عيسى: **استدامة السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية "دراسة قياسية لعينة من الدول"**، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2021/2020، ص ص 14-15.

ومع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتيح لها من أساسيات اقتصادية لتحقيق غايات المجتمع تصبح عليها أن تستخدم العديد من أنواع النفقات وأن تواكب كل ما هو جديد في هذا المجال وأن تعدل من سياستها الإتفاقية كلما دعت الحاجة إلى ذلك حتى تعطي السياسة الإتفاقية الآثار المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي وعدم الوقوع أي أثار غير مرغوبة فيه سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ومع كل هذا التنوع في دور الدولة المتدخلة اتسع نطاق النفقات العامة لتشمل كافة مجالات التدخل الحكومي ويتبع هذا التطور اهتماما متزايدا بدراسة كافة الجوانب الاقتصادية، السياسية الاجتماعية والقانونية للنفقات العامة وأصبح الإلمام بهذه الجوانب يقتضي دراسة النفقات العامة في مجالين أساسين الأول يتمثل في جانب اتفاق الدولة لإشباع الحاجات العامة والمجال الثاني يتمثل في اتفاق الدولة لإنشاء المشاريع العمومية وإدارتها حيث ترتبط دراسة النفقات العامة في جانبا الأول بنظرية المثالية العامة أما الجانب الثاني فتشمل اقتصاديات المشروعات العامة.

إن الرأسمالية المعاصرة لم يعد دورها يقتصر الحفاظ على التوازن الاقتصادي تجنبا للازمات فقط وإنما يقتصر فقط على تحقيق الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي الوطني الأمر الذي أدى إلى زيادة النفقات العامة وتعددها وتغير مفهومها وطبيعتها ودورها، أما في ظل الدولة الاشتراكية المنتجة ازداد النفقات العامة خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لاتساع نشاط الدولة التي يهدف إلى حجم توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يضمن التوازن الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة قومية شاملة تنفذها الدولة وفي الدول النامية تتحمل الدولة مسؤولية إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية لعملية التحول الاقتصادي (البني التحتية) ولا شك أن نجاح الدولة نجاح الدولة في سياستها الاقتصادية يعتمد على مدى زيادة حجم النفقات العامة من جهة ومدّى إيجابيتها وكفاءتها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من الجهة الأخرى. [1]

[1]- إلهام بن عيسى: **استدامة السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية "دراسة قياسية لعينة من الدول"**، مرجع سابق، ص 15.

المطلب الثاني: تعريف الانفاق العام

لقد وردت العديد من التعريفات للإنفاق العام على يد العديد من الباحثين الاقتصاديين والمفكرين سواء من الناحية اللغوية أو من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وسيتم وفي هذا المطلب إلى التعرض إلى جملة لبعض هذه التعاريف كم يلي:

الفرع الأول: تعريف الانفاق العام لغة

الإنفاق لغة هو "بذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير" [1] و**النفقة هي** "ما ينفقه الانسان من الأموال والنفقة من الانفاق، وهو الاخراج. ولا يستعمل إلا في الخير، وجمعها نفقات وتعني ما ينفقه الإنسان على أسرته".

و**النفقة** "هي ذهاب المال يقال: أنفق الرجل افتقر وذهب ماله، ومنه قوله ﷻ ﴿**وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ** ﴿٦٧﴾﴾ {سورة الفرقان-الآية:67}، والنفقة اسم من الإنفاق، وأنفق المال صرفه" [2]

والإنفاق يعني صرف المال فيقال: أنفق الدرهم من النفقة، والنفقة اسم من الإنفاق فتعني ذهاب المال، ومنه قوله تعالى ﴿**إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِ**﴾ {سورة الإسراء-الآية 100}.

ومن معاني الإنفاق: الإخراج، يقال: نفق البيع أي خرج من يد البائع إلى المشتري؛ فالإنفاق هنا يشمل إخراج المال للإنفاق على الأسرة، أو على الدولة، أو التصدق على المساكين.

وهو مصدر أنفق، ويستعمل لفظ الإنفاق في كلمات الفقهاء بمعنى صرف المال بغض النظر عن حكمه، والضوابط المأخوذة منه، فكل صرف للمال يكون إنفاقًا له في الحلال كان ذلك الصرف أم الحرام واجبًا، أو مستحبًا خاصًا كان المال، أو عاما. [3]

---

[1]- بشير كمال عابدين: **السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز**، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2006، ص 127.

[2]- عبد الله محمد محمود الخطيب: **الفكر الاقتصادي والمالي عند الإمام الحرمين (الجويني) دراسة مقارنة**، ط01، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الاسكندرية، مصر، ص 293.

[3]- كمال سيد عبد الحليم محمد نصر: **أولويات الإنفاق العام في فقه الاقتصاد الإسلامي**، مجلة قطاع الشريعة القانون، المجلد العشار، العدد العاشر، 2019/2018، جامعة الأزهر، ص 565

الفرع الثاني: تعريف الانفاق العام اصطلاحا

يمكن تعريف **الإنفاق العام** "بأنه مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام" [1] وهو أيضا "إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة" [2] حيث "يعبر **الإنفاق العام** عن إجمالي المبالغ النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة لغرض إنتاج السلع والخدمات الهادفة الإشباع الحاجات العامة المتنوعة والمدفوعات التحويلية وتسديد أقساط الدين العام وفوائده" [3]

تعرف **النفقات العامة** على أنها "مجموع وإجمالي المصروفات التي تقوم الدّولة بإنفاقها خلال فترة زمنيّة معيّنة، وذلك بهدف إشباع حاجات عامّة للمجتمع" [4] ويعتبر الانفاق العام من الأدوات الرئيسية للسياسات المالية كونه يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، هذا الدور الذي تطور من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة فازداد تطور الاتفاق العام وتعددت أنواعه وتقسيماته" [5]

عرفت كذلك بأنها "كمٌ قابلٌ للتقويم النقدي بأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة خاصة" [6] وعرفت أيضا بأنها "مبلغ نقدي تخرج من الذمة المالية لشخص معذوي عام بقصد إشباع حاجة عامة" [7]

---

[1]- خالد حسن العشماوي: **الأزمة المالية العالمية تأثيرها على الدول النامية وسياسات مواجهتها مع دراسة لتداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، 2017، ص 321.

[2]- عبد الله محمد محمود الخطيب: **الفكر الاقتصادي والمالي عند الإمام الحرمين (الجويني) دراسة مقارنة**، مرجع نفسه، ص 293.

[3]- حيدر مجيد عبود الفتلاوي: **دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق**، ط ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 34.

[4]- علي محمد سعيد علي: **طريقك إلى العمل بالقطاع المصرفي(مدخل نّظري وتطبيقي على مصر)**، ببلومانيا للنشر والتوزيع، 2021، ص 51.

[5]- خالد أحمد علي محمود: **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنّظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**، ط01، دار الفكر الجامعي، الاسنكدرية، مصر، 2019، ص 331.

[6]- سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم: **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي (دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية)**، ط01، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 24.

[7]- بن عزة محمد؛ شليل عبد اللطيف: **أثار برنامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي –تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل 2014، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 50.

وهذا التعريف هو السائد لدّى الاقتصاديين الذين ينفقون على معناه، فهي بذلك تمثل حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها العامة وهي بذلك أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة حيث تمثل النفقات العامة مجموع الاستخدامات في ميزانية الدولة" [1]

ويمكن تعريف النفقات بأنها "المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعًا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني، وهي كذلك النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانياتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها الإدارية طبقا للتشريع والتراتيب السارية" [2] وهي كذلك "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية الممثلة في الحكومات أو الجماعات المحلية".[3]

النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعًا لحاجة عامة، وتعني أيضا استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة، كما يمكن القول أنها " مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام" أي مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي) صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها إشباع حاجة عامة. [4]

ومن خلال التعاريف المتنوعة السابقة يمكن أن نستخلص أنها تصب في معنى واحد إلا وهو أن النفقات العامة هي عبارة عن كل ما تنفقه الدولة والسلطات العمومية الأخرى، في مختلف حقول النشاط الإنساني.

---

[1]- بكريتي بومدين؛ لعيد محمد: **الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)**، مجلة المالية & الأسواق، المجلد 07، العدد 02 (2020)، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 336.

[2]- زرواط فاطمة الزهراء؛ مناد محمد: **تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي للفترة 1999-2014**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، د.س، ص 07.

[3]- محمد بوقناديل؛ عبد الباسط بن معمر: **أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1970-2011)**، المركز الجامعي بعين تموشنت، الجزائر، د.س، ص 43.

[4]- قنوني حبيب؛ صفيح صادق: **تحليل تأثير حجم الإنفاق العام على مستوى المعيشة في الجزائر: دراسة قياسية خلال فترة 1990-2018**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد05، 2020، ص 186.

المطلب الثالث: عناصر وخصائص الإنفاق العام

للإنفاق العام عناصر وخصائص نوضحها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: عناصر الإنفاق العام

ومن خلال إستعراض التعاريف السابقة نجد أنه يمكن تحديد العناصر الأساسية للنفقة العامة وهي: [1]

1/ النفقة العامة مبلغ نقدي:

أصبح الأصل في النفقات العامة أن يكون نقدياً فمع انتشار الاستخدام الاقتصادي النقدي والتخلي عن نظام المقايضة أصبحت الدول تنقل مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة وقد أدى الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي إلى استخدام النقود كوسيلة المتبادل بهدف الحصول على السلع والخدمات إن أغلب الإنفاق العام على مختلف الأنشطة يكون في صورة نقدية وبالتالي قام العديد من الكتاب بتعريف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي وليس مبلغاً من المال لتعريف النفقة العامة على أنها كم من المال وليس كما نقدياً يسمح بإدخال النفقات العينية التي القدمها الدولة لبعض الأفراد أو كأن تكون الإعانات في صورة عينية لبعض الدول كما في حالة الكوارث. والأزمات ولكن حتى تدخل الإعانات العينية ضمن النفقات العامة يتعين أن تكون قابلة للتقويم النقدي، ومن الأمثلة التي يكون فيها الإنفاق عيني وليس نقدي الأراضي التي تقوم الدولة. بتخصيصها لبعض الأفراد في المجتمع دون مقابل أو مقابل رمزي، وكذلك حصول الدولة على مساعدات عينية من دول أخرى وتوزيع تلك المساعدات على أفراد المجتمع دون مقابل (مثل مساعدات الملابس الفقراء والمحتاجين ولحوم الأضاحي) وتوزيع تلك المساعدات دون مقابل على المواطنين. وعموماً إن الجزء الأكبر من النفقات الحكومية يكون في صورة نقدية وهو الأصل في الإنفاق وإن العالية العامة الطرية والتطبيق الاستثناء هو وجود نفقات عيدية وبالتالي فإن النفقة هو مبلغ نقدي.

2/ صدور النفقة العامة من أحد أشخاص القانون العام:

حتى يمكن اعتبار النفقة عامة يجب أن تصدر عن الدولة أو أحد هيئاتها العامة، وتتمثل أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية أي سواء على المستوى المركزي أو مستوى الولاية أو مستوى المحليات. فمثلاً قيام أحد الأشخاص ببناه مسجد أو مركز صحي أو مدرسة بهدف تحقيق النفع العام فإن هذه الإنفاق لا يعتم إنفاق عام وإنما يعتبر

[1]- محمد خصاونة: **المالية العامة النّظرية والتطبيق**، ط01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 50.

إنفاق خاص. ومن الأمثلة على الإنفاق العام ما تنفقه الدولة على رواتب موظفيها والإتفاق على إنشاء الجسور وشبكات الطرق والدفاع وبناء المستشفيات.

3/ أن يكون الهدف من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة:

يعد هذا الركن متمماً لمفهوم النقطة العامة فيدون هذا الشريط لن تكون النقلة عامة حتى ولو كانت صادرة من أحمد أشخاص القانون العام فالهدف من النقطة العامة يجب أن يكون تحقيق النفع. العام للمجتمع وتحقيق مصالحه ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فقد يكون الهدف من الإنفاق العام هو تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع مثل تقديم المساعدات النقدية للفقراء.

وقد يكون الهدف من الإنفاق العام هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من مشاكل البطالة من خلال إعانات البطالة أو تحفيز النمو الاقتصادي بهدف خلق مشاريع استثمارية وتوظيف الأيدي العامة، وبالتالي حتى يتحقق مفهوم المنفعة العامة يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة أي أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجات عامة وعلى هذا الأساس ولضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط ومنها:

- اعتياد بنود النفقات العامة في الموازنة.
- الرقابة على الإتفاق العام سواء من قبل أجهزة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية أو من قبل السلطات التشريعية.
- وجود هيئات رقابية مستقلة (ديوان المحاسبة مثلا) لمراقبة الإنفاق العام. [1]

الفرع الثاني: خصائص الانفاق العام

يميز الانفاق العام بخصائص اقتصادية واجتماعية إضافة إلى الخصائص القانونية: [2]

أولا/ الخصائص الاقتصادية والاجتماعية: يتحدد مفهوم النفقات العمومية استنادا إلى خصائص اقتصادية واجتماعية، أين يمكن التمييز بين مفهومين لها، هما:

[1]- محمد خصاونة: **المالية العامة النّظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص 51.

[2]- زكاري محمد: **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013، ص ص 05-06.

1/ المفهوم التقليدي: الذي توجه إلى تضييق حجم النفقات العمومية في أصغر الحدود، حيث المتصرت على النفقات الرئيسية للدولة كنفقات الدفاع عن الحدود الإقليمية، نفقات الشرطة الموكلة يحفظ النظام والأمن الداخليين، نفقات العدالة الرامية إلى تلك المنازعات وكذا نفقات التمثيل الأجنبي الممنوحة إلى الهيئات الدبلوماسية.

ولقد اختصر ساي Say" كل ذلك في مقولته الشهيرة: "إن أفضل النفقات أقلها حجما".

2/ المفهوم الحديث: أدت الأزمات الاقتصادية المتكررة التي شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين إلى تطور دور الدولة، فأصبحت بذلك مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ما انجر عنه النساع مجال الإنفاق العمومي ليشمل قطاعات حيوية، كالنقل، الصحة والتعليم فأصبحت الدولة ملزمة وبشكل مباشر بإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع. كما أضحت تلعب دورا اجتماعيا هاما سعيا منها إلى تقليص الفوارق الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل معتمدة في ذلك على الإعانات، فضلا عن مكافحة البطالة، التحيز لطبقة اجتماعية دون أخرى الأسباب إيديولوجية وفكرية، بالإضافة إلى دعم الإنتاج بتقديم مساعدات وامتيازات لقطاعات معينة دون أخرى.

فبالإضافة إلى النفقات اللازمة لممارسة السيادة برزت نفقات أخرى، حولت الدولة من دور الحياد إلى دور المؤثر، إذ باتت سياسة الإنفاق العام أداة تستخدمها الدولة لتعديل سياستها الاقتصادية والاجتماعية، تبعا للظروف والإمكانيات.

ثانيا/ الخصائص القانونية: حتى توضع النفقات العمومية في قالبها القانوني لابد من توفر العناصر التالية:

- **الالتزام بالدفع:** هو الإجراء الذي يترتب عليه دينا على الدولة.
- **تحديد المبلغ موضوع الدفع:** لكنه يبقى تقديرها قابلا للنقصان أو الزيادة (كالخصم من أجور العمال يسبب المرض والغياب أو زيادة أمورهم بسبب سنوات الخبرة).
- **الأمر بالدفع:** يتمثل في أمر كتابي بوجهه الأمر بالصرف إلى المحاسب المحول بالدفع، حتى يتم تحصيل المبلغ المستحق من الجهة الدائنة
- **صرف النفقة:** تدخل ضمن صلاحيات المحاسب المحول قانونا بصرف المبلغ المقابل للحوالة المقدمة له، بعد التأكد من هوية الشخص القابض والحصول الفعلي للمنفعة المرجوة من هذا الإنفاق، كما يراقب المحاسب المعطيات الإدارية التي حدثت في المراحل السابقة. [1]

[1]- زكاري محمد: **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سابق، ص 06.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الإنفاق العام

وهناك اعتقاد يقول أنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال، إلاّ أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدول نذكر أهمها:

أولا/ الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي: إن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي.

ثانيا/ تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية: يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصادية وهذه الأخيرة تخضع للوبات متعافية من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي:

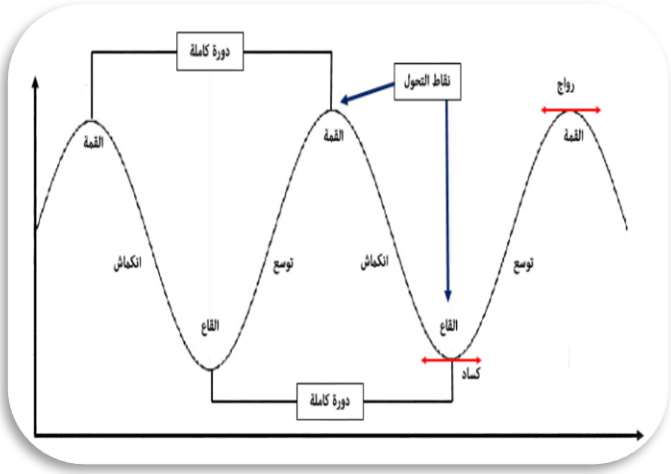

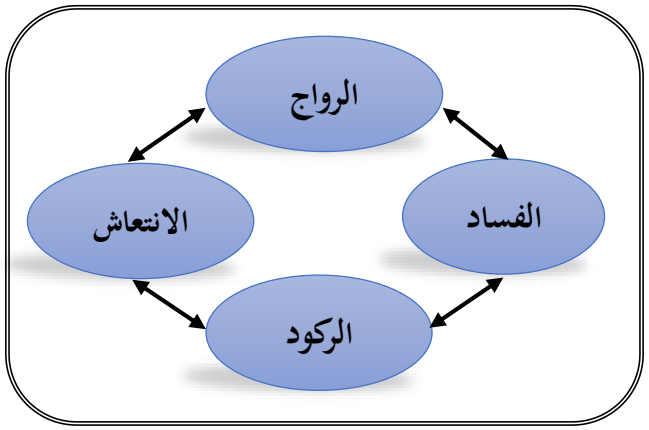

ثالثا/ المقدرة المالية للدولة:

وتعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة. [1]

- **المقدرة التكلفية:** تتمثل في قدرة الدخل القومي على تمويل تيارات الإيرادات العامة عن طريق الضرائب.
- **المقدرة الإقراضية:** أما فيما يتصل بالمقدرة الاقراضية فإنها تعني مقدرة الدخل القومي على إشباع حاجات الإقراض العام، أي قدرته على الاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية. هذه المقدرة تتوقف بصفة عامة على عاملين

[1]- بن عزة محمد؛ شليل عبد اللطيف: **آثار برنامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي –تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل 2014، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 51.

رئيسيين أولهما حجم الادخار المستخلص من الدخل القومي، وثانيهما توزيع الجزء المدخر بين مجالات الإقراض الخاص والإقراض العام. [1]

شكل رقم (01-01): العوامل المؤثرة على الإنفاق العام

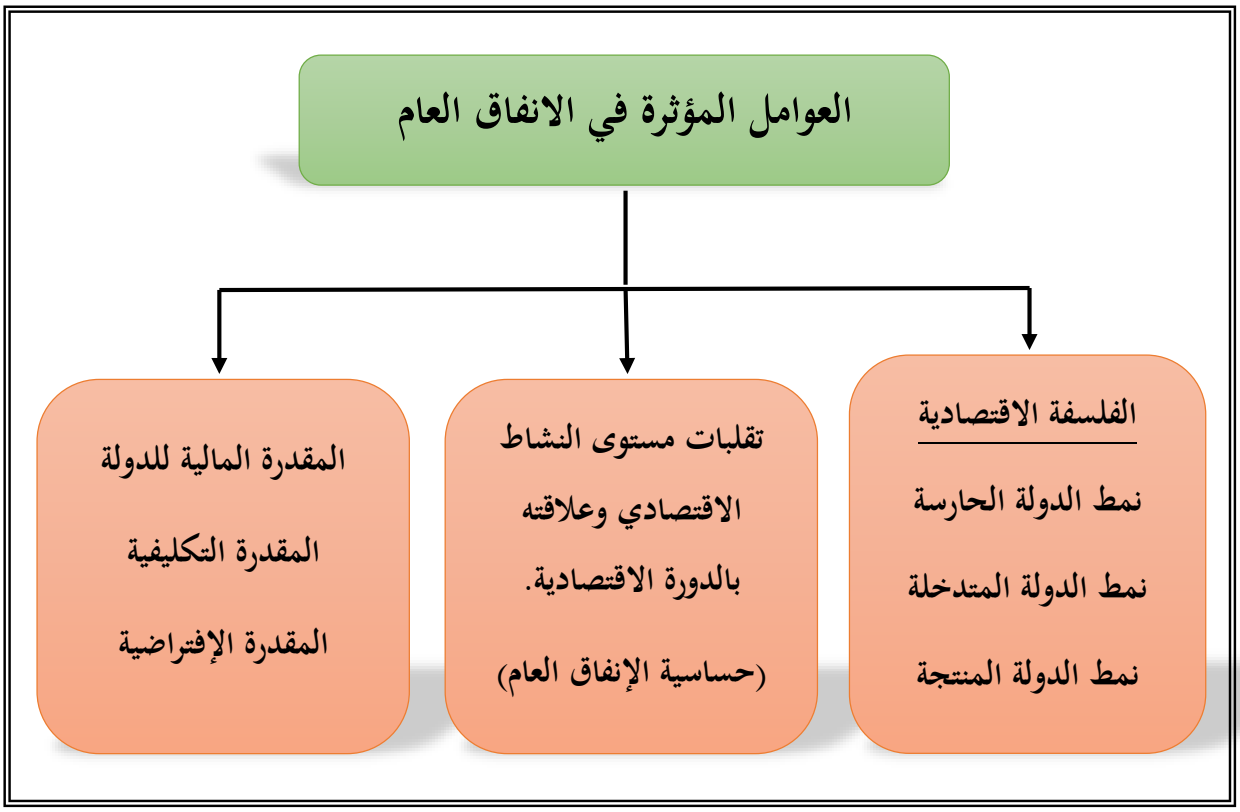

المصدر: محمد بن عزة؛ يحي زروقي: **إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر**، رؤية تحليلية وقياسية لقانون A.Wagner ودراسة Musgrave حول زيادة النفقات العامة، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، د.س، ص 35.

[1]- كردودي صبرينة: **النفقات العامة، محاضرات مقياس مالية عامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، قسم المحاسبية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 12.

المبحث الثاني: أساسيات حول الانفاق العام وظاهرة نموه

إن قيام الدولة ومختلف هيئاتها بصرف النفقات العامة يستدعي منها احترام والتزام بعض أساسيات حتى يكون هذا الانفاق محققًا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة، وهذه الأساسيات يمكن إجمالها في ضرورة أن تستهدف هذه النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع، بتوخي الاقتصاد في هذه النفقات، مع إحكام الرقابة أثناء الانفاق.

المطلب الأول: القواعد التي تحكم النفقات العامة

هناك ثلاثة قواعد رئيسية تحكم الإنفاق العام للدولة والمتمثلة في تحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع والاقتصاد في الانفاق وأخيرا الإذن المسبق من الجهات المختص:

1. **قاعدة الاقتصاد:** وهي قاعدة تقليدية تنص على وجوب الاقتصاد في الإنفاق العام وعدم التبذير، ولا يقصد بالاقتصاد في النفقة التقتير في الإنفاق، ولكن يقصد به إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية، وضرورة الابتعاد عن الإنفاق على ما هو خلاف ذلك، وبهذا الصدد يمكن أن تلعب رقابة الرأي العام والرقابة التشريعية دوراً فعالاً بالحد من ظاهرة الإسراف والتبذير.
2. **قاعدة المنفعة – التكلفة:** ووفقا لهذه القاعدة يجب أن يحقق المجتمع أعمى صافي منفعة أو كسب من الإنفاق الحكم الدولة، كما أن على المخطط أو صانع القرار مراعاة هذه القاعدة سواء كان الإنفاق على السلع أو الخدمات العامة أو الإعانات أو الاستثمار العام، وكذلك لا بد من مراعاة التوزيع الجغرافي للإنفاق العام والأقاليم، وأخيرًا يجب أن لا يتعارض الحصول على أقصى صافي منفعة مع تحقيق أهداف التوزيع والتخصيص والاستقرار والنمو.[1]
3. **قاعدة الترخيص:** تعني أن النفقة تصرف من قبل هيئة عامة بأموال عامة، ولهذا ينبغي أنّ تحصل هذه الهيئة العامة على أذن من السلطة المختصة ذلك، لأنّ الإنفاق على إشباع الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلاّ بقانون، ولا يهم بعد ذلك أن تقوم السلطة المختصة بتقرير النفقات العامة هي أو البرلمان في النطاق المركزي، أو الهيئات العامة فيما يخص اختصاصها الزماني والمكان كما ان ما يميز النطقة العامة عن النفقة الخاصة هي قاعدة الترخيص لأنها أمّا ان تخضع للبرلمان في النطاق المركزي، ولما لا أن الهيئات المحلية المختصة إذا دخلت ضمن إختصاصها، ولا تخضع النفقات الخاصة لمثل هذه الإجراءات.[2]

[1]- عبوي زيد منير: **إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها**، ط01، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 235-236.

[2]- محمد سلمان سلامة: **الإدارة المالية العامة**، ط01، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 74-75.

المطلب الثاني: تقسيمات الانفاق العام

يتم تقسيم النفقات العامة أو تبويبها في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب عدة أنواع وطرائق تختلف من دولة إلى أخرى حسب الاعتبارات السياسية أو الادارية أو الوظيفية. وقد حرصت أغلب دول العالم على أن تستخدم تقسيمات متعددة ومختلفة تساعد المخطط المالي على رسم السياسة الأنفاقية وتوزيع النفقات بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كالتأثير في مستوى الإنتاج والتشغيل وإعادة توزيع الدخل القومي، وفيما يأتي أهم تقسيمات الإنفاق العام: [1]

أولا/ المعايير الغير الاقتصادية لتقسيم النفقات العامة: هناك عدة معايير لا تستند على أسس اقتصادية أهمها: [2]

1/ التقسيم على أساس التكرار الدوري: حينما تكرر النفقة كل فترة زمنية معينة كسنة أو أشهر فهو إنفاق عادي مثل المرتبات والمعاشات وصيانة الطرق، أما عندما تصرف النفقة لظروف غير عادية تنتهي بزوالها فهو إنفاق غير عادي مثل الحروب والكوارث والزلازل وغيرها.

2/ التقسيم على أساس طبيعة الهيئة التي تقوم بالإنفاق: عندما تقوم الدولة بالإنفاق على مرافق يعم نفعها مثل الأمن والدفاع والقضاء فهذا يسمى إنفاق قوميا، أما عندما يكون الانفاق على سكان إقليم معين كمرافق الماء والغاز والكهرباء فهذا يسمى إنفاقًا محليًا.

3/ التقسيم تبعا لطبيعة الهدف من الإنفاق: عندما يكون الهدف من الانفاق على مرافق إشباع حاجات عامة للمجتمع فهذا يسمى إنفاق التخصيص، أما عندما يكون الهدف هو إعادة توزيع الدخل فهذا يسمى إنفاقًا توزيعيًا، وحينما يكون الهدف تحقيق استقرار الاقتصاد فهذا يسمى إنفاقًا استقراريًا.

4/ تقسيم النفقات العامة التي تستند إلى معايير اقتصادية: ينقسم الانفاق العام تبعا لاستخدام القوة الشرائية الى النفقات حقيقية ونفقات تحويلية، فالنفقات الحقيقية تتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية حيث ينتج عنها حصولها على سلع وخدمات منتجة مثل نفقات مرفق الدفاع والقضاء والتعليم والصحة وغيرها، والنفقات التحويلية هي التي بدون

---

[1]- زينب جبار عبد المحسن الدعمي: **إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018، ص 09.

[2]- منصور شريفة: **السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلـوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص ص 17 -18.

مقابل أي لا تأخذ الدولة في مقابلها سلعًا ولا خدمات مثل الاعانات والمساعدات الاجتماعية التي تدفعها الدولة للمرضى والعجزة والعاطلين.

ثانيا/ تقسيم النفقة وفقا لعلاقتها باقتصاد السوق:

1/ نفقات عامة لا علاقة لها بالنظام الاقتصادي: وهي تلك المبالغ اللازمة لوجود الدولة ومثالها نفقات الدفاع الخارجي والعلاقات الخارجية.

2/ نفقات عامة تلزم لوجود اقتصاد السوق: مثل نفقات القضاء والشرطة، فهما يساعدان على حماية سلطة الحكومة ويحميان أرواح الأفراد وممتلكاتهم ويضمنان استقرار التعامل في السوق.

3/ نفقات عامة تكمل اقتصاد السوق: وهذه تهدف الى إشباع الحاجات التي كان يمكن للنشاط الخاص أن يشبعها، ولكنه لا يقدم عليها نظرا لكثرة تكاليفها أو لأنها لا تدر ربحا يتناسب مع تكلفتها، مثل النفقات على مشروعات استصلاح الأراضي وغرس الغابات ومد خطوط السكك الحديدية.

4/ نفقات تمثل تصحيحا لأوضاع اقتصاد السوق: مثل نفقات مرفق التعليم والصحة. [1]

يختلف تقسيم النفقات العامة من دولة لأخرى وذلك باختلاف فلسفة كل دولة من جهة وباختلاف ظروفها التاريخية والإدارية من جهة أخرى، وتختلف التقسيمات العملية (الوضعية) على التقسيمات العلمية في أنها تعتمد على تقسيمها للنفقات العامة على اعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية وإدارية التي تود كل دولة وبالتالي فإن كل دولة تعتمد على التقسيم الذي يتماشى مع ظروفها. ويندرج تحت التقسيم الوضعي (العملي) ثلاث تقسيمات وهي:

- **التقسيم الإداري:** يتم التقسيم الإداري على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق، وهذه الجهات ممثلة في الإدارات العمومية والوزارات، فمن خلال هذا التقسيم تقسيم النفقات العامة السلطة أو الجهة التي تقوم بالإنفاق، ويشكل أكثر تحديد تقسم على أساس الوحدات الإدارية والوزارات المختلفة مثل وزارة التعليم والصحة...الخ، ويكن التوزيع داخل كل وزارة حسب هيكلها التنظيمي. [2]

[1]- منصور شريفة: **السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص 19.

[2]- لحسن دردوري؛ لقيطي الأخضر: **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 70.

ويستهدف هذا التقسيم تبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة كل جزء خاص بوزارة معينة، ومن ميزات هذا التقسيم هو إعطاء الفرصة لتحديد مسئوليات الإنفاق الفعلي لكل من الوحدات الإدارية المختلفة ومكن التقسيم الإداري السلطة التشريعية من مناقشة كل وحدة إدارية على حدى وإقرارها. وذلك ضمن الاعتمادات المخصصة لها، وبالتالي تسهيل عملية الرقابة وسهولة اتخاذ القرار في تحديد النفقات العامة، أما ما يعاب عليه هو صعوبة تحديد مقدار نفقة كل وظيفة حكومية وصعوبة التنبل بالعمليات الاقتصادية.

- **التقسيم الوظيفي**: يستند هذا التقسيم إلى نوع الوظيفة أو الخدمة التي تؤديها الدولة بعض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم بها. فأساس هذا التقسيم هو الموضوع أو الوظيفة أو الهدف الذي يتم من أجله الإنفاق العام مثل الإتفاق على الخدمات الصحية والدفاع والأمن والتعليم، ويعتبر هذا التصنيف حديثا نسبيًا.

فهذا التقسيم يتماشى مع الفكر المالي المعاصر، حيث يبين لنا وظائف الدولة على شكل قطاعات تظهر في طياتها نفقات كل قطاع، وتكون كل مجموعة القافية مرتبطة بأداء وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وتقسم الوظائف الحكومية عادة إلى وظيفة الأمن ووظيفة الدفاع ووظيفة التعليم والصحة...الخ ويتم توزيع النفقات العامة على هذه الوظائف، وذلك بغض النظر عن الجهات الإدارية التي تقوم بتأدية هذه التنقلات، فيمكن لوظيفة معينة أن يقوم بها أكثر من قطاع أو جهة إدارية مثل وظيفة الصحة تقوم بتأديتها وزارة الصحة ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي إلى غير ذلك من الوزارات الأخرى، وبالتالي فإن الحديد النفقات العامة على البرامج الصحية يستدعي تمويل النفقات المتوقعة لكل وزارة على البرامج الصحية، فمجموع النفقات الصحية لمختلف الجهات الإدارية يمثل وظيفة الإتفاق على الصحة وعموما تقسم النفقات على الوظائف الرئيسية للدولة وهي: [1]

- الإدارة والسلطات العامة.
- الدفاع الوطني.
- الأمن والعدالة.
- النفقات الاجتماعية.
- النفقات الاقتصادية.
- التعليم والثقافة العلاقات الخارجية.

[1]- لحسن دردوري؛ لقيطي الأخضر: **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 71.

- نفقات الإسكان.

وبالتالي يتم تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات متجانسة بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف، وما يؤخد على هذا التقسيم هو وجود نفقات حكومية يصعب توبها وتصنيفها وظيفيا لأن هذه النفقات الحكومية تمثل وظيفة محددة، ومن أمثلة هذه النفقات نفقات مجلس النواب أو نفقات رئاسة الجمهورية... الخ.

- **التقسيم الاقتصادي:** يستند تقسيم النفقات إلى طبيعة النفقة العامة الاقتصادية، وآثارها في مختلف البني الاقتصادية، حيث يعتمد على المهام والأعمال المتنوعة التي تقوم بها جميع إدارات الدولة، وذلك بتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية، وتظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات مختلفة ومتعددة للوظيفة الواحدة، ويومي هذا التقسيم إلى التفريق بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الإدارية، ففي كل إدارة تجد نفقات جارية ونفقات رأسمالية، ويمكن هذا التقسيم من تسهيل وتبسيط التعرف على حجم النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الإدارية، كما أنه يهدف لتويب عمليات الدولة المالية بحسب طبيعتها الاقتصادية إلى نفقات جارية والتي تتكرر بشكل دوري ويكون الهدف منها هو تسيير المرافق العامة. ونفقات رأسمالية والتي لخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية، والتي يكون الهدف منها تنمية الثروة الوطنية، وعليه فإن هذا التقسيم يتيح لنا معرفة مقدار الإتفاق الرأسمالي من الإنفاق العام. ويظهر لنا درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبشكل عام فكل النفقات العامة المدرجة تحت التقسيم الاقتصادي تخصصها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية بشكل رئيسي، وتعرف بالنفقات الاستثمارية ويكون الهدف الأساسي منها هو زيادة الناتج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، وما تجدر الإشارة إليه أن هذا التقسيم بود تقسيم إداري يتماشى معه، لذلك تجد الكثير من الدول تعتمد على تقسيم واحد يضم كلا التقسيمين الإداري والاقتصادي. [1]

[1]- لحسن دردوري؛ لقيطي الأخضر: **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 72.

المطلب الثالث: الحجم الأمثل للإنفاق العام

على الرغم من تلك التعقيدات التي تتعلق بصعوبة قياس المنفعة المترتبة على الإنفاق العام، إلا أن انعكاس هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرغوبة يبقى هو الأساس المعتمد لتحديد حجم الإنفاق العام الأمثل، خاصة وأن كثير من الباحثين يعبرون عن الرفاه الاجتماعي بمعدلات النمو الاقتصادي المحققة. وتوجد طريقتين مختلفتين لتقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام هي: [1]

الفرع الأول: طريقة منحني آرمي (Army Curve , 1995)

قدمت هذه الطريقة من قبل أرمي أنه عندما يكون هناك مزيج من القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بتخصيص الموارد لاتخاذ القرارات فإنه ينبغي أن يكون حجم الناتج أكبر، وبناء على ذلك فإن السمات المعززة للإنتاج من قبل الحكومة يجب أن تسود في حال ما إذا كان الإنفاق العام صغيرا، والتوسع في حجم الإنفاق يجب أن يكون مرتبطا بالتوسعات في الإنتاج وعلى الحكومة أن تقلل من التوسع في الإنفاق عندما لا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج، وذلك عند نقطة محددة يصبح فيها العائد الحدي من زيادة الإنفاق العام يساوي صفرا وهي النقطة C المبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01-02): منحنى آرمي لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام

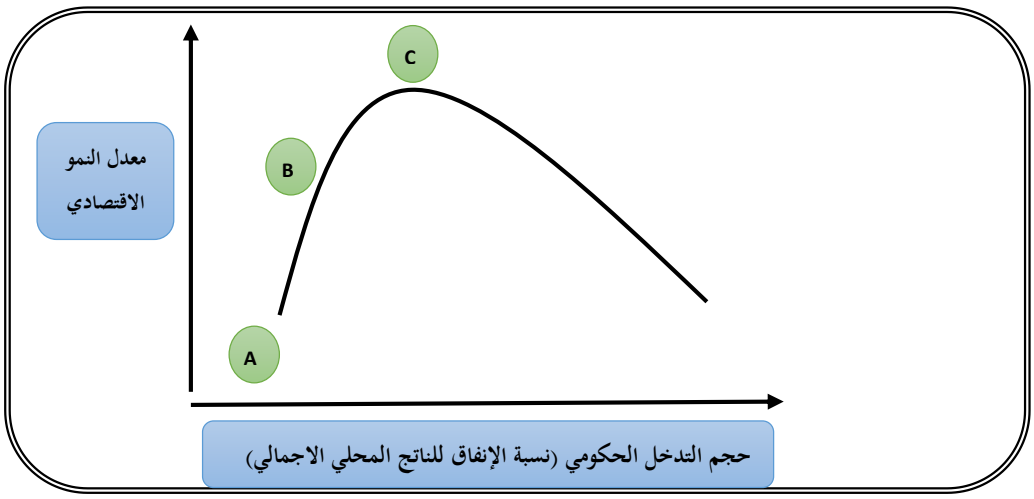

المصدر: سليم العمراوي؛ صراح بن لحرش: **تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وحجمه الأمثل للاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص 810.

[1]- سليم العمراوي؛ صراح بن لحرش: **تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وحجمه الأمثل للاقتصاد الجزائري –بالتطبيق على نموذج بارو ومنحى آرمي للفترة (2000-2020)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 809.

الإنفاق العام يساهم في البداية برفع معدلات النمو الاقتصادي حتى يصل للمرحلة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية للإنفاق العام مساوية للصفر، حيث تكون معدلات النمو الاقتصادي أكبر ما يمكن، بعد ذلك فإن زيادة الإنفاق العام تسبب تراجعا معدلات النمو الاقتصادي.

من الشكل (01-02) الذي يمثل العلاقة بين معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة وكمتغير مفسر ومعدل الإنفاق العام G/Y كمتغير تابع. ويتم التعبير عن العلاقة وفق الصيغة الآتية: [1]

$$g = \alpha + \beta_t G_t/Y_t - \beta_2 \left[\frac{G_t}{Y_t}\right]2$$

ويمكن استنتاج قيمة الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي G/Y* من خلال جعل المشتق الأول للمعادلة السابقة بالنسبة لـ G_t/Y_t مساويًا للصفر، أي أن:

$$(G_t/Y_t)^* = (\beta_1/2\ \beta_2)$$

الفرع الثاني: طريقة قاعدة بارو (Barro Rulle)

توصل بارو من خلال نموذج تراكم رأس المال العام إلى أن حجم تدخل الدولة في الاقتصاد يكون في حجمه الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاج الحدي للإنفاق العام تساوي للواحد الصحيح وقد قدر بارو الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بواسطة الإنفاق العام وقدره بنسبة α التي تراوح 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لما يبينه الشكل الموالي:

[1]- سليم العمراوي؛ صراح بن لحرش: **تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وحجمه الأمثل للاقتصاد الجزائري –بالتطبيق على نموذج بارو ومنحى آرمي للفترة (2000–2020)**، مرجع سابق، ص 809.

الشكل رقم (01–03): منحنى الحجم الأمثل للإنفاق العام حسب قاعدة بارو

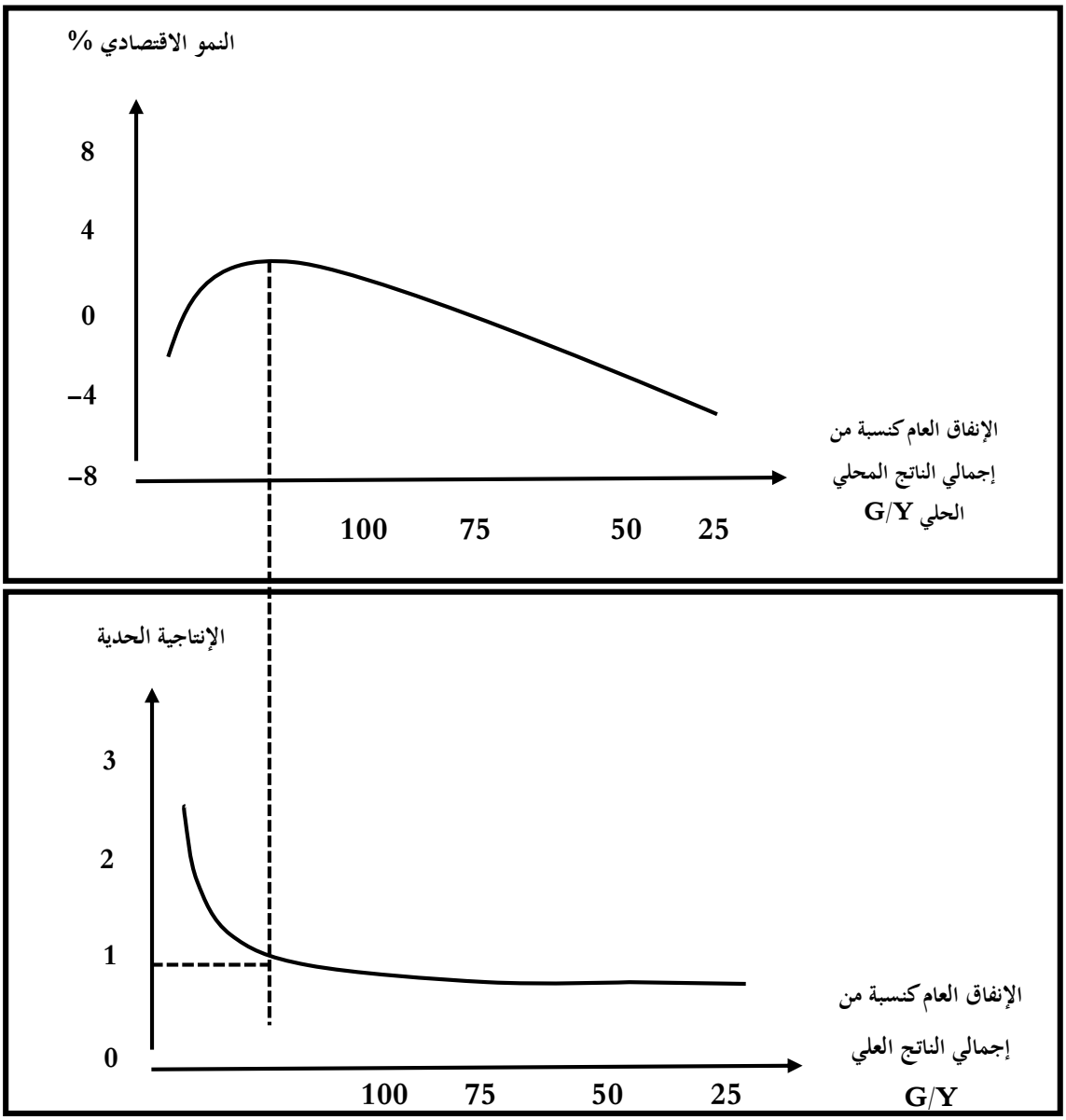

المصدر: سليم العمراوي؛ صراح بن لحرش: **تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وحجمه الأمثل للاقتصاد الجزائري –بالتطبيق على نموذج بارو ومنحى آرمي للفترة (2000–2020)**، مرجع سابق، ص 811.

يوضح الشكل (01-03) أن بعض الإنفاق العام أمر ضروري، حيث أن المستويات المتدنية من الإنفاق ستعيق النمو الاقتصادي، ويبدأ النمو الاقتصادي بالارتفاع عندما تمول الدولة الوظائف الأساسية حتى يصل الإنفاق العام إلى حجمه الأمثل الذي يحقق أعلى معدل للنمو الاقتصادي، وتمثل فيه مرونة التابع $\boldsymbol{\beta}$ بالنسبة لمعدل نمو مؤشر الإنفاق العام ما هو إلا المعدل الأمثل للإتفاق العام، ويتحقق ذلك من أجل: $\frac{dY}{Y} = \beta \frac{dG}{G}$ [1]

[1]– سليم العمراوي؛ صراح بن لحرش: **تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وحجمه الأمثل للاقتصاد الجزائري –بالتطبيق على نموذج بارو ومنحى آرمي للفترة (2000–2020)**، مرجع سابق، ص 811.

المطلب الرابع: حجم النفقات العامة وظاهرة تزايدها

إن الانفاق العام إزداد وبشكل مستمر في معظم دول العالم رغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لذلك، وأصبحت تعرف باسم ظاهرة نمو الإنفاق العام. وحسب العالم الألماني فاجنر ان النشاط الحكومي يزداد كما ونوعا بمعدل اكبر من معدل زيادة عدد السكان بحيث لا يقتصر الأمر على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة النفقات العامة الى الدخل الوطني نتيجة التحول الصناعي وتعدد الحاجات العامة. [1]

حيث ركزت النظرية الكلاسيكية على تحديد نسب معينة من حجم النفقات العامة من الدخل الوطني دون تحديد الحجم كل نوع من النفقات العامة ولم تعطي أهمية للنفقات العامة باعتبارها أعباء لا تمثل إلا وسيلة لتحقيق دورا الدولة الحارسة في الاقتصاد ولكن مع بروز الأزمة الاقتصادية 1929 وظهور الفكر الكينزي التدخلي عن طريق السياسة المالية زاد حجم النفقات العامة في الولايات المتحدة وأوروبا وأصبحت النفقات العامة وظيفة تدخلية.

أما الدول الاشتراكية فبعيد قيام الثورة في روسيا عام 1917 أصبحت الدولة مسؤولة مباشرة عن الإنتاج وعن توزيعه أيضا وهذا ما انعكس على المالية العامة بشكل عام والنفقات بشكل خاص وأضحت خصمة وتشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي.

كان للاقتصادي الألماني فاجتر السبق في دراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة في دراسته حول العلاقة بين نمو الدخل القومي ونمو النفقات العامة عام 1892م وتوصل إلى النتيجة التالية "إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهذا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي.

إلا أنه يأخذ على هذا القانون ما يلي:

- النفقات العامة لا تحددها الاعتبارات الاقتصادية لوحدها.
- يغفل قانون فاجتر توقيت الزيادة في النفقات العامة. [2]

[1]- منصور شريفة: **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص 69.

[2]- طالبي صلاح الدين: **محاضرات في المالية العامة**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2017/2016، ص ص 22-23.

الفرع الأول: القانون العام للظاهرة

كان أول من لفت الأنظار إلى هذه الظاهرة الاقتصادي الألماني أودلف فاجنر، في دراسة قام بها في عام 1880 عن تطور نفقات الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر. وانتهى إلى القول بوجود اتجاه عام نحو ازدياد أوجه نشاط الدول مع التطور الاقتصادي للجماعة، وصاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يُعرف باسمه، يتلخص في أنه كلما حقق المجتمع معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي"، ويعلل فاجنر قانونه بقوله: إن الزيادة في دخل الدولة الصناعية وإنتاجها خلال فترة طويلة تؤدي إلى زيادة نشاط الحكومة في شكله المطلق وبمعدل لا يقل عن معدل الزيادة في دخلها القومي.

وقد بنى استنتاجه هذا على تنبؤاته وشكوكه في تطور النظام الرأسمالي الصناعي، وقال إن زيادة التصنيع توجب على الدولة التدخل لتنظيم النشاطات الاقتصادية التي تشبع حاجات جماعية للمجتمع، كالتعليم والصحة؛ لأن القطاع الخاص لا يقدم على مثل هذه النشاطات للحد من نشاط الاحتكارات الخاصة وللتخفيف من التقلبات الاقتصادية ومتغيرات الأسعار، وقد تنبأ بذلك في وقت لم يفرز النظام الرأسمالي هذه المشكلات بعد فتوصل إلى نتيجة أصبح مسلماً بها بعد ذلك مفادها أن تدخل الدولة شرط أساسي لحسن سير اقتصاد السوق.

ومع التسليم بصحة ذلك إلا أنه يؤخذ على هذا القانون:

1. اعتباره أن زيادة النفقات العامة تعود بصورة رئيسة إلى عوامل اقتصادية. والحقيقة أن الإنفاق العام لا يتحدد في بلد ما تبعاً لأسباب اقتصادية فقط، بل هناك العديد من العوامل الأخرى غير العوامل الاقتصادية تتحكم في ذلك.
2. إن قانون فاجنر كان واضحاً في الإشارة إلى ظاهرة النمو المطلق للإنفاق الحكومي، إلا أنه لم يبين اختلاف معدل هذه الزيادة تبعاً لاختلاف الدول في درجات نموها. [1]
3. إن قانون فاجتر أغفل التوقيت الذي يجب على الدولة فيه زيادة نشاطها الحكومي.
4. إن قانون فاجنر يتصف بطابعه الخاص بحيث يصعب تعميمه على جميع الدول، لأن أسباب زيادة حجم النفقات العامة مختلفة من دولة لأخرى.

[1]- لعمرية لعجال: **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1* الحاج لخضر، 2017/2016، ص ص 29-30.

على الرغم من هذه الانتقادات لقانون فاجنر، فإنه يصلح إطاراً عاماً للدلالة على هذه الظاهرة، يمكن الإشارة في هذا المجال إلى أنه على الرغم من اتجاه النفقات العامة نحو التزايد على نحو دائم إلا أنه قد يحدث في بعض الدول وفي بعض السنوات أن يظل حجم النفقات العامة ثابتاً، بل قد يتجه نحو الانخفاض، ولكن ما يلبث أن يتجه بعد ذلك نحو التزايد. لذلك يصلح قانون فاجتر إطاراً للدلالة على هذه الظاهرة في المدى الطويل. [1]

الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية

المقصود بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة هي الزيادة المطلقة فقط في أرقام الإنفاق العام دون أن يرافقها زيادة في حجم السلع أو الخدمات المقدمة للأفراد فهي زيادة رقمية لا تعكس زيادة في نصيب الفرد من الخدمات المقدمة من طرف الدولة، فهي لا تؤدي إلى زيادة كمية ونوعية في مقدار الاتساع من الحاجات العامة)، وأهم أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة ما يلي: [2]

أولا/ انخفاض قيمة النقود: انتشرت هذه الظاهرة بعدما تخلت الدول على نظام التغطية الكامل، فالقوة الشرائية لقيمة العملة تنخفض بشكل كبير عندما ترتفع نسب التضخم، وهو ما يستدعي من الدولة صرف مبالغ إضافية من أجل المحافظة على نفس القدر من السلع والخدمات التي كانت تقدمها للأفراد قبل انخفاض قيمة النقود، وعليه للاحظ أن انخفاض القدرة الشرائية مبينه هو ارتفاع الأسعار وذلك ما يجعل الدولة تزيد من إتفاقها على نفس حجم السلع والخدمات كلما الحفظت القيمة الحقيقية للنقود، وهنا يتبين لنا أن الزيادة ليست زيادة حقيقية بل زيادة ظاهرية سببها هو الخفاض وتدهور القيمة الحقيقة للتقود ومنه تلاحظ أن انخفاض القوة الشرائية للتقود نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات التقدية التي تدفعها الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لها حتى ولو اقتصرت على تأمين نفس الكميات من الخدمات والسلع التي كانت تشتريها سابقا ومنه لا تعتبر الزيادة في الإنفاق العام زيادة حقيقية.

ثانيا/ تغيير القواعد الفنية المتبعة في إعداد حسابات الموازنة (اختلاف طرق المحاسبة): ينجم عن تطبيق بعض القواعد الفنية المستعملة في إعداد الموازنات العامة إلى تغير ظاهري في حجم الإنفاق العام، فهذا التغير في طرق المحاسبة يؤدي إلى زيادة ظاهرية وغير حقيقية في النفقات العامة، فتلاحظ أنه في السابق كانت معظم الدول تأخذ يبدأ الموازنة الصافية، بحيث كانت تقوم بعملية المقاصة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وتسجل صافي الإسرادات، ولكن في الوقت الراهن أصبحت تسجل في الموازنة العامة للدولة مختلف النفقات العامة ومختلف الإيرادات العامة دون إجراء المقاصة

[1]- لعمرية لعجال: **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970–2014**، مرجع سابق، ص 31.

[2]- لحسن دردوري؛ لقليطي الأخضر: **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص ص 73-74.

بينهما، وهذا ما أدى إلى تقييد نقلات لم تكن تقيد في السابق، فهذا النظام يؤدي إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة سببها هو اختلاف وتغيير الطرق والوسائل والقواعد الفنية المتبعة في إعداد حسابات الموازنة.

ثالثا/ زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: من بين الأسباب الظاهرية لتتزايد النفقات العامة هو زيادة مساحة إقليم الدولة أو زيادة عدد سكانها، فزيادة عدد الأفراد في قطر الدولة يعتبر عياء جديد وإضافي على الدولة فتزيد من نفقائها جراء ارتفاع عدد السكان من أجل تغطية حاجاتهم وإشباع رغباتهم، فالزيادة هنا في حجم النفقات العامة ليست حقيقية بل تعتبر زيادة ظاهرية صاحبت زيادة عدد السكان أو اتساع الرقعة الجغرافية جراء اختلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها، وبالتالي لا تعتبر زيادة حقيقية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام ولا يوجد هناك مقابل فعلي نتيجة الزيادة الإتفاق العام أي بشكل آخرا الزيادة هي زيادة رقمية ظاهرية لكونها لا تنتج جراء التوسع في أنواع السلع والخدمات المقدمة ولكن تنتج واجهة الطلب الإضافي على هذه السلع والخدمات.

الفرع الثالث: الأسباب الحقيقية

الزيادة الحقيقية المنفقات العامة هي تلك الزيادة التي تؤدي إلى زيادة متوسط الفرد من الخدمات العامة وتحسين قدرته الشرائية، فالزيادة هنا هي زيادة فعلية تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، ومن أبرز الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة هي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.

أولا/ الأسباب الاقتصادية: يمكن تقسيم الأسباب الاقتصادية إلى سببين رئيسيين وهما: [1]

1. **زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:** إن تدخل الدولة من أجل الحفاظ على التوازن الاقتصادي العام ودفع عجلة التنمية من الأسباب الرئيسية لزيادة النفقات العامة، فتطور السياسات الاقتصادية من الحياد إلى التدخل أدى بالدولة لزيادة نفقاتها سواء على شكل إعانات أو على شكل إقامة مشروعات جديدة، يكون الهدف منها هو دفع الطلب الفعلي إلى المستوى المطلوب من أجل تحقيق التوظيف الكامل بواسطة زيادة النفقات العامة اللدولة، إضافة ذلك فالتنافس الاقتصادي الدولي يؤثر في زيادة الإنفاق العام إما على شكل إمانات اقتصادية المشروعات الوطنية من أجل تشجيعها على المنافسة. وتصدير منتوجاتها للأسواق العالمية، وإما على شكل إهانات للإنتاج من أجل إعطاء الفرصة للمشروعات الوطنية للصمود أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الداخلية، وعليه يتبين لنا أن المنافسة الاقتصادية سبب من الأسباب التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام لأن الدولة في هذه الحالة

[1]- لحسن دردوري؛ لقليطي الأخضر: **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 75.

تقوم بالإتفاق على المؤسسات الوطنية من أجل تشجيعها لمنافسة المنتوجات الأجنبية والصمود أمامها وهذه المبالغ التي تخصص لتحفيز هذه المؤسسات تزيد من النفقات العامة.

2. **تطور الدخل الوطني:** يعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية لزيادة حجم النفقات العامة، فمع زيادة الدخل الوطني تقوم الدولة بزيادة مشاريعها المختلفة. لأن الدولة يكون بإمكانها اقتطاع أجزاء أكبر من دخول الأفراد، ووضعها في خدمة المصلحة العمومية نتيجة لزيادة الأوعية الضريبية، فزيادة الإيرادات بشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة.

ثانيا/ الأسباب السياسية: إنّ انتشار مبادئ الديمقراطية والمساواة وزيادة مسؤولية الدولة اتجاه أفرادها. وتزايد التعاون في كل المجالات والتهاج نهج الانفتاح الخارجي والابتعاد عن العزلة تعتبر أهم الأسباب السياسية لزيادة النفقات العامة. ويمكن الإشارة أكثر إلى هذه الأسباب فيما يلي: [1]

1. **انتشار مبادئ المساواة والديمقراطية:** إن وصول الشعب إلى البرلمان عن طريق ممثليه المنتخبين بعدما التشرت بشكل واسع مبادئ الديمقراطية أدى إلى سن الممثلين لقوانين دائمة للطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل بتقديم بعض الخدمات المجانية والإعانات بأشكالها المختلفة. إضافة إلى ذلك دعم أسعار بعض السلع الأساسية وهو ما تطلب الدولة زيادة كبيرة في الإنفاق العام فترتب عليه انتشار المبادئ الديمقراطية والاشتراكية واهتمام الدولة بالطبقات المحرومة بشتى الأشكال سواء عن طريق دعم الأسعار أو تقديم الخدمات بالمجان، وكل ذلك أدى إلى زيادة في النفقات العامة.
2. **زيادة نفقات العمل الدبلوماسي:** بتزايد التمثيل الدبلوماسي وزيادة طلبات العضوية في المنظمات الدولية وتطور العلاقات الدولية ذات المصالح الاقتصادية والسياسية وتنامي توسع الدور الدولي، أدى ذلك إلى تزايد الإتفاق العام، عن طريق توجيه نفقات معتبرة التغطية كل هذه الالتزامات حيث شهد هذا النوع من النفقات العامة تزايد معتبر بتزايد درجة الفتاح الدولة على العالم الخارجي.
3. **تعدد الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية:** يعتبر تعدد التنظيمات النقابية والأحزاب السياسية من الأسباب السياسية المؤدية لتزايد الإنفاق العام، فهذه الأحزاب تقوم بممارسة ضغوط كبيرة على الحكومات فتطالبهم بتقديم الدعم للخدمات والسلع الأساسية تسعى هذه الأحزاب الحاكمة إلى زيادة الإنفاق العام من أجل كسب رضا أنصارها.

[1]- لحسن دردوري؛ لقليطي الأخضر: **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص ص 76-77.

ثالثا/ الأسباب العسكرية: مع تصاعد موجات التوتر بين الدول وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم زادت النفقات المخصصة لاقتناء الأسلحة من أجل توفير الأمن والدفاع، فالنفقات العسكرية من أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الإنفاق العام، فقد أصبحت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام، تتراوح في حدود 10 إلى 1996 في الدول المتقدمة، ويتجاوز 1996 من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، كما أن النفقات العسكرية تصل إلى 2006 من إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية. ومن أهم أسباب تزايد الإتفاق العسكري هو انتشار استعمال الأسلحة الحديثة ذات تكاليف مرتفعة، إضافة إلى ذلك انتشار سياسة التحالفات العسكرية والتي تسيطر عليها الدول الكبرى فتتولى تزويد بعض الدول الأخرى المتحالفة معها بمعونات عسكرية وقروض.

رابعا/ الأسباب الإدارية: ينجر على نمو وظائف الدولة وتنوعها تزايد الإدارات الحكومية، وذلك بسبب خلق العديد من البوزارات والإدارات العمومية، والتي تقوم بتقديم الخدمات العامة والسهر على حسن سير المصالح العامة، ومنه ومع تطور وظائف الدولة، وزيادة عدد الموظفين والمنشآت الإدارية أدى ذلك إلى زيادة حجم الإنفاق العام سواء كانت على شكل أجور أو أثمان لمشتريات حكومية غير إنتاجية، وهو ما يعبر عنها ينفقات التسير عموما.

خامسا/ الأسباب المالية: من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة هو تطور مفهوم النفقة. العامة من المفهوم التقليدي إلى المفهوم المعاصرة، ففي السابق كانت أوجه الإنفاق العام محدودة، ولكن مع تطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي برزت أهمية النفقات العامة في توجيهه، والمحافظة على نسب مرتفعة من العمالة وزيادة الدخل الوطني، حيث أصبحت تستعمل كوسيلة لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية، ومن أبرز ما يساعد على ذلك هو تأثير العديد من العوامل ذات الطبيعة المالية، وأهمها وجود فوائض في الإيرادات العامة أو بسهولة الاقتراض. خصوصا القروض الداخلية، وذلك لما لها من امتيازات للسلطة العامة.

سادسا/ الأسباب الاجتماعية: تعتبر الأسباب الاجتماعية من أهم العوامل في تزايد النفقات العامة، فمع تطور دور الدولة الذي يهدف إلى ضمان التوازن الاجتماعي وإقامة العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والسكنية، كل هذه الخدمات لا يد لها من أموال من أجل تغطيتها ولقد أدى تطور الوعي الاجتماعي إلى تزايد الالتزامات الحكومية ومسؤولياتها بصورة كبيرة، فلقد وضعت العديد من دول العالم برامج اجتماعية من أجل رفع المستوى المعيشي لأفرادها وتقليل درجة التفاوت بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، ومن الأسباب الاجتماعية الأخرى التزايد الإتفاق العام هو تركز السكان في المدن بسبب النشار الصناعات فيها فكلما زادت الكثافة السكانية كلما زادت النفقات المحلية بشتى أنواعها كالنفقات التعليمية، الصحية، النقل الغاز، الكهرباء...إلخ. [1]

[1]- لحسن دردوري؛ لقليطي الأخضر: **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص ص 78-79.

المبحث الثالث: الانفاق العام في الفكر الاقتصادي

الفكر الاقتصادي هو مجموعة من الدراسات التي تتابع الخطوات البشرية المستخدمة في البحث عن القوانين الاقتصادية واكتشافها عن طريق دراسة أبحاث وآراء العلماء حول ظواهر الاقتصاد المادية.

منذ العصر البدائي مروراً في العصرين الإغريقي والروماني ووصولاً إلى كل من العصر الأوروبي والعصر الحديث حيث شكلت كافة هذه العصور الأسس والدراسات التي اذت إلى تأسيس وظهور علم الاقتصاد. [1]

لا يمكن فهم وإدراك علم الاقتصاد وطبيعته دون التعرف على التاريخ الخاص به، كما لم يكن تاريخ الفكر الاقتصادي مجالاً فكرياً منتشراً بين الكثير من الناس فاعتمد انتشاره على ظهور العديد من الكتب والمؤلفات العلمية الاقتصادية التي قدمت فوائداً للباحثين الاقتصاديين، ولكن افترضت مجموعة من هذه المؤلفات أن الفكر الاقتصادي يمتلك حياة خاصة به. أما الحقيقة العامة تشير إلى أن كافة أفكار الاقتصاد مرتبطة مع الإنتاج المكاني والزماني لها، ولا يمكن اعتبارها تمتلك حياة خاصة بها ومنفصلة عن الواقع أي عن الحياة العادية المرتبطة مع العالم الذي تهتم هذه الأفكار بتفسيره، وسالما يشهد العالم تطوراً كذلك يتطور الفكر الاقتصادي حتى يتمكن من المحافظة على أهميته، فاعتمد تطوره على تأثره بالأفكار الناتجة عن المدارس الاقتصادية؛ لذلك من الممكن تلخيص هذا التطور وفقاً للآتي:

أولا/ الفكر الاقتصادي البدائي: ولد الفكر الاقتصادي البدائي بالتزامن مع ظهور الحضارات القديمة الأولى، مثل الهندية والإغريقية والرومانية والصينية حتى الوصول إلى الحضارة العربية، وظهر العديد من الفلاسفة والمفكرين المنتمين إلى هذه الحضارات، مثل أرسطو في الحضارة الإغريقية، وابن خلدون في الحضارة العربية، ويرى الكاتب شومبيتير أن باحثي وعلماء الاقتصاد الذين ظهروا في الفترة الزمنية الواقعة بين القرن الرابع عشر والقرن السابع عشر للميلاد هم الذين ساهموا في تأسيس قواعد علم الاقتصاد، كما شكلت نظريات العالم والمفكر العربي ابن خلدون نوعاً من أنواع الريادة الاقتصادية حيث لم تكن الكثير من نظرياته حول علم الاقتصاد معروفة في أوروبا بشكل كبير، ومن ثم حرصت كل من المدرستين الطبيعية والتجارية على إضافة عدة مفاهيم ومصطلحات اقتصادية مما أدى إلى ظهور الاقتصاد القومي والرأسمالي في أوروبا.

ثانياً/ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي: الذي ساهم في نشر العالم والمفكر والفيلسوف الاقتصادي آدم سميث لكتابة الروة الأمم" في تعزيز الطلاق علم الاقتصاد كواحد من العلوم حيث حرص هذا الكتاب على تحديد الحواصل الإنتاجية والمتمثلة في رؤوس الأموال والأيدي العاملة، والأراضي، وأشار إلى أن هذه العوامل الرئيسية تعد أساس الثروة الخاصة بالأمم، كما

[1]- فرديناند زوريخ: **الفكر الاقتصادي**، ط01، وكالة الصحافة العربية للنشر، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2019، ص 05.

يرى سميت أن نظام الاقتصاد المثالي هو المعروف باسم نظام السوق ذاتي التنظيم: لأنه يحرص على توفير كافة حاجات الأفراد بشكل تلقاني، ووصف السوق بأنه يساهم في تشجيع الأفراد على العمل لتحقيق حاجاتهم مما يؤدي إلى الوصول لأفضل منفعة للمجتمع.

ثالثا/ الفكر الاقتصادي الكينزي: وهو الذي اعتمد تأسيسه على نظرية المفكر وعالم الاقتصاد جون كينز؛ حيث اهتم بدراسة كل من قطاعي الاقتصاد العام والخاص والمعروفان اقتصاديا باسم الاقتصاد المختلط، واختلفت أفكار كينز الاقتصادية عن أفكار اقتصاد السوق الحر، حيث شجع على تدخل الدول مجموعة من المجالات الاقتصادية، ويرى من خلال نظريته أن كافة الاتجاهات الخاصة بالاقتصاد الكلي تساهم في تحديد السلوك الفردي ضمن الاقتصاد الجزئي، ويتفق ذلك مع آراء مفكري الاقتصاد الكلاسيكي حول تأثير الطلب على السلع والميزه بدور مهم في حالات الركود الاقتصادية؛ إذ يعتقد أن الحكومات تعتمد على الطلب الكلي في محاربة الكساد والبطالة.

كما انتشر اعتقاد أثناء مرحلة ظهور الكساد الكبير أشار إلى عدم ميل الاقتصاد للتوظيف الكلي الطبيعي وفقا لمبدأ الاقتصاديين الكلاسيكيين والمعروف باسم الية الخفية. كما أن النظرية الحديثة للتوظيف لم تتفق مع النظرية الكلاسيكية، فترى النظرية الحديثة أن الاقتصاد الرأسمالي لا يضمن توظيفاً كلياً، وقد يسعى الاقتصاد الوطني إلى تحقيق التوازن في ناتجه بالتزامن مع وجود التضخم والبطالة، لذلك تعد حالة التوظيف الكلية وفقاً للفكر الاقتصادي الكينزي حالة غير دائمة. [1]

بالإضافة إلى الفكر الإسلامي الذي استمد أسسه من الشريعة الإسلامية السمحة، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الإنفاق العام للدولة من منظور الفكر الاقتصادي كالآتي:

المطلب الأول: نظرية النفقة العامة والتحليل الكلاسيكي

إن من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية نجد آدم سميث Adam Smith دافيد وريكاردو (David Ricardo) وجون ستيوارت ميل (John Stiwart Mille) والفرد مارشال Alfred Marshall) عاش هؤلاء الاقتصاديون خلال الفترة 1733-1924)، حيث كانت لهم أراء مالية عامة تتعلق بالضرائب والنفقات العامة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل الوطني وفكرة مضاعف الإنفاق.

[1]- فرديناند زوريخ: **الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 06.

لقد ساد مفهوم الدولة الحارسة في إطار أفكار المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، التي كانت تبنى على مبدأ ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون أن تتدخل الدولة، أي أن الحرية الاقتصادية للأفراد التي هي المسير والمحرك للنشاط الاقتصادي.

تعرف الدولة الحارسة أيضا بأنها دولة تستوحي وظائفها من الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى حياد الدولة وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي، واقتصار جبايتها للضرائب على ما يمكنها من تغطية وظائفها التقليدية الأربع ضمان الأمن العمومي، حماية الإقليم، التمثيل الخارجي، إقامة العدالة.

في هذه المرحلة يمنع على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويقتصر بالتالي الغرض من النفقات العامة على ضمان سير المرافق الأساسية التي تشيع الحاجات الجماعية الأولية، أي تحديد النفقات والاقتصاد فيها، ويرى الكلاسيكيون أن تدخل الدولة يؤدي لا محالة إلى زيادة النفقات مما يحدث خللا في توازن ميزانية الدولة وقد ينتج على ذلك اضطراب في الحياة الاقتصادية والإجتماعية. [1]

ولم يعط الكلاسيكيون أهمية النفقات العامة، حيث كانوا يتناولون ذلك غالبا من الجانب القانوني ويركزون على إجراءات الإنفاق العام ومراقبته دون البحث في طبيعته وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، ولعل ذلك يرجع إلى أن الفكر الكلاسيكي يرى أن حجم النفقات العامة هو العامل المهم الذي ينبغي تركيز البحث فيه، أما مضمونها أو وجوه اتفاقها فيرجع في التحليل الأخير لاعتبارات سياسية، ويتعارض هذا المكان المتواضع الذي احتلته النفقات العامة مع النظرية المالية التقليدية (المحايدة المالية)، فقد كانت نظرية النفقات العامة أساسا لنظرية الإيرادات العامة، فالنفقات العامة هي التي تحدد الإيرادات العامة، حيث شكل هذا المنطق أساس توازن الميزانية العامة في الفكر الكلاسيكي.

ويقصد الكلاسيكيون بتوازن الميزانية ضرورة أن تغطي الإيرادات العامة العادية النفقات العامة التقليدية. وفي ضوء هذه المبادئ ينحصر غرض النظام المالي على تغطية النفقات العامة اللازمة لسير المرافق العامة والتي اقتصرت على الوظائف التقليدية للدولة. وقد امتنع على هذه الأخيرة أي الدولة استخدام الكميات المالية في إحداث أي تأثير على التوازن العام الذي يتحقق تلقائيا وفقا لمفهوم النظرية الكلاسيكية السائد في ذلك الوقت. وتتلخص أهم أعراض النظام المالي في ظل المالية المحايدة فيما يلي:

[1]- بن سليمان يحي: **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 3، 2019/2018، ص 25.

نظرا إلى أن دور المالية العامة دور المالية العامة يقتصر على الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يسمح بها دور الدولة، فإن النظام المالي عليه أن يراعي تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة، ويتحقق ذلك عندما تكون التضحية المطلوبة من كل فرد أو فئة مساوية للتضحية المطلوبة من الآخرين.

يجب أن يهتم النظام المالي بضرورة ضغط النفقات العامة إلى أدنى حد ممكن، وضرورة المحافظة على توازن الميزانية، وعدم الالتجاء إلى القروض العامة وإلى الإصدار النقدي الجديد إلا في حالات استثنائية وبشروط خاص زمن ثم فإن الحكم على سلامة السياسة المالية وكفاءة النظام المالي يتم في ضوء توازن الميزانية العامة ومن خلالها.

ترتب على ذلك أن كثيرا من المبادئ التي تحكم المالية العامة قد استمدت من المالية الخاصة، إذ أن الأمر في كليتهما يقتضي توزيع دخل معين بين أنواع مختلفة من النفقات، بصورة تحقق أكبر منفعة عامة. [1]

[1]- بن سليمان يحي: **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)**، مرجع سابق، ص 26.

المطلب الثاني: النفقات العامة وفق التحليل الكينزي

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929 و 1932 عرف الاقتصاد العالمي أزمة كساد حادة، من مظاهرها و صول معدلات البطالة بعض البلدان إلى أكثر من 25% والخفاض الإنتاج القومي بها إلى النصف أو الثلث، مما أدى إلى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن. [1]

من تلك الأزمة بررت أفكار جون ميدارد كينز "M. Keynes." وأسس النظرية سنة 1936 التي تنتقد قانون ساي القائل بأن العرض يخلق الطلب خاصة والأفكار الكلاسيكية عامة، فبالنسبة له للشكل ليس مشكل منافذ أو تصريف للإنتاج، إذ ليس من المعقول أن الإنتاج يخلق منافذ لتصريف المنتجات، وإلا لما حدثت الأزمات المذكورة التي كان سببها نقص المنافذ وسبل تصريف السلع وليس نقص الإنتاج بحد ذاته.

كما حاول كينز إيجاد العلاج و لم يقف عند تشخيص الداء فحسب، إذ أشار لإمكانية تجاوز الأزمة. ما دامت تقتصر على نقص الطلب، وذلك بدفعه عن طريق:

- زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك؛
- ضرورة تدخل الدولة وتحولها من الدولة المحايدة حسب الكلاسيك إلى دولة متدخلة، قصد تصحيح عدم التوازن من خلال السياسات المالية، لعدم إيمانه بفكرة اليد الخفية.

حيث يمكن للدولة حسب كينز أن تحصل على إيرادات وتقوم بإنفاقها كما يمكنها ممارسة الادخار والاستثمار، غير أن هذا التدخل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأسمالي، فالدولة قادرة على تغيير مستوى إيراداتها من الضرائب لتغيير مستوى إنفاقها على شراء السلع والخدمات.

ولتحديد أثر النفقات العمومية يمكن اعتبار النموذج البسيط التالي المعبر عن التوازن بين العرض والطلب الكليين:

$$Y = C + I + G \quad (01) \ldots\ldots\ldots\ldots$$

حيث أن:

Y: **يمثل الدخل الوطني / C: الاستهلاك الخاص / I: الاستثمار / G: الإنفاق الحكومي.**

[1]- زكاري محمد: **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سابق، ص ص 13-14.

كما يمكن كتابة الاستهلاك كدالة خطية في الدخل:

$$C = a + b.Y_d \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث أن Y_d يمثل الدخل المتاح بعد دفع الضرائب والتحصل على المدفوعات التحويلية، يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$Y_d = -a + (1-t).Y + R \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

حيث أن:

t: يمثل الضريبة على الدخل.

R: المدفوعات التحويلية كالإعانات والمنح.

a: الدخل المتاح حتى لو كان الدخل مساويًا للصفر، كالضريبة على العقارات.

لكل من الضرائب والإنفاق العام تأثير على الاقتصاد، إذ أن زيادة الضرائب تخفض من حجم الدخل الكلي، غير أن زيادة الإنفاق الحكومي يرفع من الدخل الكلي عن طريق أثر المضاعف

وبتعويض العلاقين (02) و (03) في (01) تعطى معادلة توازن الدخل القومي بالشكل التالي:

$$Y = \frac{1}{(1-b+b.t)}.(a - a.b + b.r + 1 + G)$$

كما يعطى مضاعف الإنفاق الحكومي الناتج عن تغير الإنفاق العام بالعلاقة التالية:

$$\frac{dY}{dG} = \frac{1}{(1-b+b.t)}$$

أما إذا حدث تغير متساو ومتزامن لكل من الضريبة والإنفاق الحكومي، فإن الأثر سيكون كالتالي: [1]

$$dY = \frac{\partial Y}{\partial G}.dG + \frac{\partial Y}{\partial Z.}d\alpha = \frac{1}{(1-b)} + \frac{-b}{(1-b)} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

[1]- زكاري محمد: **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سابق، ص 15.

هذا ما يعرف بنظرية "Havelmo Glyting للميزانية المتوازنة، إضافة لسياسة الموازنة التي جاء بها "Goner Myrdal في مطلع الثلاثينيات لمكافحة التقلبات لأنها تحقق عجزا خلال فترة الركود، فالضا خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي وتوازنا على المدى الطويل.

معناه أن الزيادة المتساوية في الضرائب والنفقات العمومية تأثر على الدخل الوطني، مثل ما تظهره المعادلة السابقة (قيمة المضاعف تساوي الواحد أي التغير في الدخل القومي مساوي للتغير في الإتفاق العام)، غير أن التحليل الكينزي أهمل البحث في مصادر الإتفاق العام رغم إشارته لتأثير مضاعف الإنفاق على الدخل الوطني، علما أن النفقات الحكومية تمول عن طريق الضرائب الدين العام (الاقتراض) أو خلق النقود، كما تجدر الإشارة أن زيادة الإنفاق دون خلق النقود يؤدي بمصادر التمويل الأخرى إلى الانخفاض، ما يدفع بالإنفاق الخاص للتراجع إلى درجة أن تصبح الزيادة في الإنفاق الكلي ضئيلة أو منعدمة، أي أن تحويل النفقات العمومية من الضرائب أو الاقتراض ما هو إلا تحويل للموارد من القطاع الخاص إلى العام".

وكإجمال لما سبق يمكن تلخيص أهم الأفكار التي حملها كينز وأنصاره حول النفقات العمومية في النقاط التالية:

- سياسة الإتفاق العام تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.
- رفع الإنفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال أثر المضاعف.
- عدم الاهتمام بمصادر تمويل النفقات العمومية.
- إمكانية تحويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة، أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص إلى الدولة، ومن ثم استعمالها في تمويل الإنتاج. [1]

[1]- زكاري محمد: **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سابق، ص 16.

المطلب الثالث: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي

إن المجتمعات الاشتراكية أو ما يعرف بالدول المنتجة حيث تتلخص الدعائم الأساسية للنظام الإشتراكي بالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج، فقد سادت بعد الحرب العالمية الأولى مبادئ هذا النهج من الاقتصاد حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة. المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي وكان من بين الدول التي تبنت هذا الاتحاد عدد من دول العالم الثالث.[1]

إن المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسًا لاقتصادها وكذلك التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الإنتاج. بالإضافة إلى التخطيط المركزي الشامل كأسلوب الإدارة الاقتصاد الوطني، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية الموادعة بين الموارد المادية والموارد البشرية، وتوجيهها تحوى المجالات التي تولد نموا اقتصاديا متوازنا لفروع الاقتصاد.

فبالنسبة للدول الاشتراكية يلعب الاستثمار العام دورًا كبيرًا، ومن ثم تبرز أهمية السياسة المالية. بصفة عامة والسياسة الإتفاقية بصفة خاصة في إشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع من خلال قيام الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أوضح كل من: (1883/1818) Karl Mans " ورفيقه "(1895/1820) Engels" أن الاشتراكية هي نظام اقتصادي واجتماعي بحيث يكون هدف الإنتاج هو تلبية حاجات الناس بدلا من تحصيل الربح لفائدة مالكي وسائل الإنتاج، وذلك وفق سياسة عامة تعتمد على التخطيط الشامل، وأن هذا الأسلوب الاقتصادي يساهم في المساواة بين طبقات المجتمع ونبذ التناحرات الطبقية.

إن النفقات العامة في الدول الاشتراكية تخصص الجوانب عديدة حسب مساهمتها في الدخل القومي، إذ يتم ترتيب قنوات الاتفاق العام في الميزانية العامة تبعا لأهميتها كما يلي:

[1]- بن عزة محمد: **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2014-2015، ص ص 12-13.

1. **النفقات على الجانب الإنتاجي الإنفاق الاستثماري الإنتاجي)**: وهي نفقات موجهة لتوسيع الانتاج، والإستثمار في مجالات الصناعة والزراعة البناء والنقل وهي تفوق 40% من الميزانية العامة في غالب الأحيان.
2. **نفقات في المجال غير الانتاجي**: وتضم:

الانفاق الاستثماري غير الانتاجي: تلك النفقات الموجهة الخدمات الصحة، التعليم والثقافة.

الاستهلاك العام: وهي النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع كالضمان الاجتماعي، الإعانات...الخ.

وبالتالي فقد أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دورًا كبيرًا، وهو ما أصبح يعرف بالدولة المنتجة، وأدى ذلك الى تطور في نظرته إلى النظام المالي للدولة ومن ضمن ذلك سياسة الإتفاق العام التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال خصائص معينة:

- تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وأدائها في ذلك القطاع العام المسيطر على الاقتصاد الوطني، الذي بدوره يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق استثماري يقود إلى نمو الناتج القومي.
- يهدف الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية من تخصيص وتوزيع الموارد وبهدف تحقيق المصلحة العامة.
- كبير حجم النفقات الاستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل مناحي الحياة وقتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية معا.

من ناحية أخرى ينتقد بعض الباحثين والمتبعين لشأن الاقتصاد العالمي عامة والنظام الاشتراكي خاصة بأنه لم يفلح في مواجهة التطورات الحاصلة في العالم وغير قادر على الانفتاح على المتغيرات التي من حوله، وأصبح يضعف أمام التحديات العالمية، بالإضافة إلى التدخل المفرط للدولة وحجم كبير أثر بصفة سلبية على أدائها، كما أنه لم يعطي فرصة للقطاع الخاص وأصبح القطاع العام يتحمل كل هموم الاقتصاد وهذا ما كان وراء فشله وانهياره. [1]

[1]- بن عزة محمد: **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 14.

المطلب الرابع: مضمون النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي

إن للفكر الإسلامي موقفاً متبايناً في مقابل كل من الفكر المالي التقليدي والحديث، فهو يعمّق ويوسّع من الدور الوظيفي للنفقة العامة ولا يعتبرها أداة تحطيم واستهلاك للثروة والقيم ولا يحصر دورها في الناحية الحيادية فقط ويمكننا حصر موقف هذا الفكر في أمور ثلاثة:

- **الأمر الأول: النفقة العامة تضاعف الدخل القومي والثروة**

بمعنى أن النفقة العامة تعمل على حفر النشاط الإنتاجي، ومضاعفة الإنتاج وعرض السلع، وترفع من معدلات الطلب والعمالة، وتحفز الحركة في السوق، وتضاعف الثروة المالية المتداولة، وتضخم أنسياب الأموال إلى الخزانة العامة، وتزيد من بنود الإيرادات في الميزانية بالإقتطاعات التي تتم بالضرائب والقروض والرسوم، مما يؤدي بالتالي إلى تضاعف الدخل القومي والثروة. والفكر الإسلامي يقرّر وجوب مضاعفة الإنفاق العام حتى لا يعم الكساد وتتوقف حركة النمو في القطاعات الإنتاجية المختلفة ومن ثم ينقص العمران وبحل الخراب، ويقرر هذا المعنى ابن خلدون في مقدمته وأبو يوسف الحنفي في كتابه الخراج. ومن هذا فإن الفكر المالى الإسلامي يسبع الإيجابية في الإثراء وحفز التقدم الاقتصادي والاجتماعي على الدور الوظيفي للنفقة العامة، وهو ينفى الصفة السلبية لمضاعفة الدخل واستهلاكه وفق ما قرر الفكر المالى التقليدي، وهو ينفى أيضاً حصر الدور في إعادة توزيع الثروة كما قرر الفكر العالي الحديث.

- **الأمر الثاني: النقفة العامة تضاعف أولويات الإيرادات العامة**

بمعنى أولوية الإيرادات العامة على النفقات العامة ... وهذا يعني أن النفقات العامة تتحدد بالمقدرة على توفير الإيرادات العامة، وأساس ذلك اتساع وظائف الدولة ومجالات تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي اتساع حجم نفقاتها وتضخم الإنفاق العام، حيث أصبح تحديد حجم الإنفاق العام يخضع لقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة من مصادرها.

والأمر على عكس ذلك في الفكر المالي التقليدي الذي يعمد إلى قصر وظائف الدولة وتضييق مجالات تدخلها. ومن ثم قلة نفقاتها، بحيث لا يتحدّد حجم الإنفاق العام بالقدرة على توفير الموارد العامة إنما يتحدد بما تتمتع به الدولة من سلطة قانونية في تدبير مواردها العامة من مصادرها. [1]

[1]- يوسف البشير محمد التربوى: **ماهية الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي–دراسة مقارنة**، مجلة الجزيرة –تفكُّر، مجلد 06، العدد 01، 2004، ص 16.

الأمر الثالث: النفقة العامة تضاعف دور السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية

بمعنى أن النفقة العامة تخرج من دور السلبية والحيادية والأعمال التقليدية كالأمن والدفاع والعدالة إلى دور الإيجابية والفعالية في التدخل كأداة تستخدمها السياسات المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدولة.

ويقرّر الإمام أبو يوسف مبدأ إستخدام النفقة العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية في كتابه إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد، ونفس المعنى يقرّره والى مصر عمرو بن العاص في كتابه إلى الخليفة عمر بن الخطاب. وتجده أيضا في كتاب الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه إلى الأشتر النخعي والى مصر، إذ يقول له "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد.

ويعنى هذه كله تعاظم دور الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية والإنتاجية منها بوجه الخصوص، والتي يترتب على تحقيقها زيادة العمران والثراء والتقدم والنمو الاقتصادي كما يعتبر هدف الضمان الاجتماعي والذي تموله الزكاة من أبرز الأعراض الاجتماعية للنفقة العامة، ولا يقتصر تحقيقه على المسلمين فقط بل يمتد ليشمل غير المسلمين أيضا.

ونخلص إلى القول بأن الفكر المالي الإسلامي يتبني موقفاً أكثر إيجابية من الفكر المالي الوضعي، فهو يعمق من الدور الوظيفي للنفقة العامة، ويوسع من تدخلها في التحقيق للكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. كما إنه بعد سباقاً في إرساء دعائم المالية الوظيفية أو المالية المعوضة التي من شأنها أن توسع مجالات التدخل الحكومي في الإنفاق وأهدافه.

ويمثل الدور الموسع للنفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي جوار إشباع الحاجات والأعراض الاجتماعية في حالة عجز حصائل الزكاة، بالإنفاق من بنود الإيرادات والخراج والعشور وغيرها من الضرائب التي يمكن لولى الأمر فرضها بجانب الزكاة استنادا إلى القول بأن في المال حقاً سوى الزكاة.

بل ويذهب الفكر المالي الإسلامي في هذا الخصوص إلى مدى أوسع بتقرير مبدأ تخصيص بعض الإيرادات لنفقات معينة كالزكاة والغنائم والفيء وهذا مخالف لما هو مقرر في الفكر المالي الوضعي والذي ينكر تطبيق مثل هذا المبدأ. [1]

[1]- يوسف البشير محمد التربوى: **ماهية الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي–دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص 17.

ومما يؤكد الدور الوظيفي للنفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي إنفاق حصيلة الزكاة فيمكن أن تستخدم كأداة مالية تقديرية بتنويع جبايتها، وإنفاقها بحسب الظروف الاقتصادية من تضخم وانكماش، كما يمكن استخدامها كأداة مالية تعويضية في حالة حدوث فائض في ميزانيتها بعد اكتفاء مصارفها.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو هل يمكن أن تصبح الزكاة أداة من أدوات السياسة المالية ؟

للإجابة يمكن أن نقول ان الفقهاء أجازوا تخصيص مصرف من مصارف الزكاة بحصيلتها إذا ظهرت مصلحة تقتضى ذلك ولم تتضرر المصارف الأخرى. وعلى ضوء ذلك "فيمكن الدولة أن تخص الفقراء والمساكين بحصيلة الزكاة في أوقات الكساد الراجع إلى انخفاض الطلب الفعلي حيث ينتج من توزيع الزكاة زيادة دخول الحاصلين عليها فيرتفع بذلك طلبهم الاستهلاكي الذي يترتب عليه ارتفاع الطلب الكلى. كما يمكنها في أوقات الكساد الذي يؤدي إلى تحقيق خسائر في النشاط الاقتصادي يترتب عليها إعسار المقترضين وعدم مقدرتهم على الوفاء، أن تخص مصرف الغارمين بحصيلة الزكاة وتعمل على تأمين النشاط الإنتاجي.

لذا لا يمكن أن تتصور فى هذا الإطار أن الإنفاق العام محايداً، بل على العكس فإن النفقات العامة كثيراً ما تنتج عنها آثاراً مباشرة وغير مباشرة تتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية وتؤثر فيها بحيث تحدث التعديل المطلوب على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والمالي للدولة، ولهذا فإن الإنفاق العام يعتبر من أهم السياسة المالية والتي تستخدم لتحقيق أهداف الاقتصاد القومي. [1]

[1]- يوسف البشير محمد التربوى: **ماهية الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي–دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص 18.

خلاصة الفصل:

سمح لنا هذا الفصل بالإحاطة بجميع جوانب الانفاق العام، حيث حاولنا التطرق إلى مفاهيم حديثة متنوعة له التي من خلالها يتضح أن نظرة الدولة إلى الإنفاق العام تغيرت في هذه المرحلة تغيرًا جذريًا وعمليًا، عكسته تيارات مختلفة من أفكار الاقتصاديين منها الكلاسيكي والكينزي، الإشتراكي وكذا الإسلامي، فلم تعد وظيفة الدولة قاصرة على الوفاء بالاحتياجات أو الخدمات التقليدية فحسب، حيث بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم، وأصبحت الدولة وأهم أدواتها الإنفاق العام. وبنوع من التفصيل عالجنا ظاهرة إزدياد النفقات العامة بسرد أهم الأسباب المؤدية إلى نشوء هذه الظاهرة.

الفصل الثاني
أثر الاتفاق العام على التنمية
المستدامة ـــ مختلف النّظريات

تمهيد:

تعد التنمية الاقتصادية من أهم المواضيع التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية كونها تشمل جوانب اقتصادية، ومن أهم المواضيع التي أولى لها المفكرون والباحثين والسياسيين اهتمامًا بالغا وخاصة على المستوى العلمي والأكاديمي، وعلى اختلافات التركيبة الفكرية والبشرية والجغرافية للمهتمين، لذلك فهو يدرس في كثير من التخصصات الأهميته العلمية والعملية في مختلف الجامعات العالمية.

لنفقات العامة أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي المعاصر بصفة عامة والفكر المالي بصفة خاصة، وذلك لكونها أداة في يد الدولة لاستخدامها في توجيه النشاط الاقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخرى للقيام بالدور الذي تؤديه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي حركة تنموية وطنية كبيرة تطلبت منها تمويلات ونفقات عمومية ضخمة تبعاً لإستراتيجيات اقتصادية متنوعة ووفق خطط زمنية محددة.وبالتالي فإنّ لهذه الحركة التنموية أثار متعددة على التنمية الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مدخل إلى التنمية الاقتصادية**
- **المبحث الثاني: قراءة في نّظريات التنمية الاقتصادية**
- **المبحث الثالث: فعالية وتأثير الإنفاق العام على التنمية الإقتصادية**

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية الاقتصادية

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ووجدت من المفيد أولاً أن نعرض أهم تعريف للتنمية وتطوره، أهدافها، أهميتها وما تضمنه من عناصر مهمة وأيضا أهم مؤشراتها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وتطوره

وتختلف التعاريف التنمية باختلاف المدارس الاقتصادية والثقافية والايديولوجية التي ينتمي إليها المنظرون، تبقى التنمية مرتبطة بعدة أبعاد مختلفة ومترابطة ومتداخلة بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية لغة واصطلاحاً

التنمية لغة: التنمية مصدر للفعل نَّما ينْمُو نُمُوًا، أي زاد وكثّرَ، ونمّيْتُ الشيء تنمية جعَلْتُهُ يَنْمُو، فالإنمَاء والتنمية: فعل ما به يزيد الشيء ويكثُرُ، وقد سمي البشر "نامية الله" لأنهم ينمون ويتكاثرون، قال الزمخشري: (نامية الله: خلقه، لأنّهم ينمون، وما على الأرض نام وصامت. فالنّامي: نحو النبّات، والصامت كالحجر)، وقد ورد في الأثر: (لا تقطعوا نامية خلق الله) يعني النسل؛ لأن الخلائق ينمون ويتكاثرون فلا يجوز إحصاء أي مخلوقة لأن التكاثر والتوالد سنة ربانية في هذا الكون.

والمعاجم اللغوية العربية تجمع على كون كلمة (تنمية) يراد بها الزيادة والكثرة والمجاوزة في كم الأشياء أو كيفها أو نوعيتها بشقيها المعنوي والحسي [1] أي بمعنى الرفع والصعود والزيادة" [2]

إن لفظ التنمية ليس هو اللفظ الوحيد الذي يستعمل ليعبر عن عملية التقدم والارتفاع بمستويات الدخول. بل يستخدم كذلك كثيراً من الألفاظ من أشهرها النمو، التقدم التغيير طويل المدى، أمّا التسمية في الفكر الإسلامي فقد استعملت لفظ العمارة أو التعمير في المجال الاقتصادي، حيث يقول المولى عز وجل ﴿**هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴿٦١﴾﴾ {سورة هود-الآية:61}. [3] فالآية تؤكد على وجوب عمارة الأرض واستعماركم فيها يعني أمركم بعمارتها بما تحتاجون إليه. [4]

---

[1]- أحمد سلمان المحمدي: **دراسات في قضايا فكرية معاصرة**، ط01، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017، ص 15.

[2]- طلال فائق الكمالي: **التنمية البشرية في القرآن الكريم-دراسة موضوعية**، 2014، ص 39.

[3]- محمد عبد الله شاهين محمد: **البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول**، ط01، دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان، الأدرن، 2017، ص 32.

[4]- محمود عبد الحي محمد علي: **الاهتمام بالطفولة وأثره في منع الانحراف وتحقيق التنمية-دراسة مقارنة**، ط01، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2018، ص 457.

التنمية في الاصطلاح: للتنمية معان كثيرة ومتعددة من بينها:

التنمية "تحريك عملي ومخطط له وتعبئة اجتماعية شاملة لكل موارد المجتمع وطاقاته الاقتصادية والبشرية والثقافية، من خلال فلسفة ثابتة وإيديولوجية واضحة، بهدف إلى تحرير طاقات الإنسان وإمكاناته الكامنة، وتوفير احتياجاته الإنسانية الأساسية، وتحقيق فرص عادلة في العمل والإنتاج والثروة القومية وتخليص المجتمع من التبعية والهيمنة الخارجية.

التنمية هي "عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الأساسية.

التنمية "عملية حضارية، تشمل مختلف أوجه النشاط المجتمعي بما يحقق رفاهية وكرامة الإنسان من خلال بنائه وتحرير طاقته وتطوير كفاته، وإطلاق قدراته واكتشاف موارد المجتمع وتنميها وحسن تسخيرها.

التنمية هي "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته، وتوجهها للعمل المشترك مع البيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى آبنائه اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا. [1]

التنمية الاقتصادية هي "الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعًا تراكميًا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخدامًا أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان. فهذا في الحقيقة هو مفهوم النمو الاقتصادي وليس التنمية الاقتصادية".

التنمية الاقتصادية "هي عملية رفع مستوي الدخل القومي الحقيقي بحيث يترتب على هذا ارتفاع متوسط تصيب الفرد من الدخل على أساس أن التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، وهي بهذا المعنى غاية تستهدفها المجتمعات المتقدمة.

فهي تشمل كافة المجالات الزراعية والصناعية والمالية والتجارية وغيرها، والتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة في الدخل القومي ولا في متوسط نصيب الفرد منه وإنما تتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغير جذري في هيكل الانتاج وفي البيان الاقتصادي للمجتمع، أي إحداث تغيير في الأهمية النسبية لكل قطاع من الطاعات الاقتصاد القومي وتطوير وسائل وطرق الإنتاج المستخدمة وتغيير أنواع السلع المنتجة وتغير في هيكل العمالة، كما يتضمن أيضاً تغيير الهيكل الاجتماعي والثقافي للأفراك والسلوك الاقتصادي المؤسسات الاقتصادية في المجتمع . [2]

[1]- بوجمعة وعلي: **اللغة العربية والتنمية: المسيرات والمعيقات**، ط01، دار إي-الكتب للنشر، لندن، انجلترا، 2018، ص ص 25-26.

[2]- محمد موسى محمد أحمد البر: **وسائل الاتصال في الدولة الإسلامية ودورها في نشر الوعي الديني**، ط01، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي للنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص ص 67-68.

التنمية الاقتصادية "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب" [1]

التنمية الاقتصادية هي "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغيرًا في المجتمع لتحسين ظروفه وطريقة حياة أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات والطاقات بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد. [2]

التنمية الاقتصادية هي "العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه" [3]

التنمية الاقتصادية هي "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي أحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"، ويعرفها آخرون "بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فأن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها لتحلق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن وتحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج وتوعية السلع والخدمات المنتجة أضافة إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل الصالح الفقراء" [4]

التنمية الاقتصادية هي "عملية التحويل الإرادي الواعي الموضع في المجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، من حالة التخلف إلى حالة التقادم" [5]

وهي أيضا "إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد" [6]

---

[1]- سعاد إبراهيم السلموني: **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013، ص 18.

[2]- محمد عبد المنعم شعيب: **الإدارة الصحية وإدارة المستشفيات**، ط01، الجزء الثاني، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2013، ص 52.

[3]- أماني غازي جرار: **المشاريع التنموية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2012، ص 17.

[4]- علي عبد الكريم حسين الجابري: **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، مرجع سابق، ص 54.

[5]- أحمد محيي خلف صقر: **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي –دراسة تحليلية ميدانية لدول (هولندا–استراليا–إندونسيا–تنزانيا–مصر)**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2017، ص 23.

[6]- عبد الحافظ الصاوي: **توظيف أموال الزكاة في العالم الإسلامي–رؤية تنموية**، ط01، مكتبة الشروق الدولية للنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص 26.

ويمكن تعريف **التنمية الاقتصادية** بمنظورها الواسع بأنها "عملية تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبل في الناتج القومي الفردي لتتضمن تحقيق عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية والديقمراطية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية" [1] وعادة ما تكون التنمية الاقتصادية محطة إنشغال وإهتمام مختلف دول العالم من أجل تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، وذلك من خلال خلق فرص العمل، ودعم الإبتكار والإبداع والأفكار الجديدة، وخلق الثروة، وتحسين جودة الحياة. وغالبًا ما يتم تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والتي تشمل بناء أو تحسين البنى التحتية؛ تحفيز الاستثمارات الجديدة؛ تحسين نظام التعليم من خلال إنشاء مدارس جديدة وتحسين نوعية التكوين فيها. [2] فالتنمية الاقتصادية هي التغيرات التي تحدث في الهياكل الإقتصادية والاجتماعية، والسكانية والثقافية التي تصاحب عملية التقدم بصفة عامة، ولتطور الاقتصادي طويل الأجل المصاحب للتنمية مظهرين: [3]

- **المظهر الأول**: هيكلي، يتعلق بتطور البناء الاقتصادي كالتصنيع والتمدن، والمؤسسات والعلاقات التي تنشأ بين القطاعات المختلفة.
- **المظهر الثاني**: كيفي، يتعلق بالتطور إلى المفاهيم العقلية والتصرفات والسلوكيات والقيم والعادات.

ومما سبق يمكن تعريف التنمية بأنها "عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتيًا خلال خطة زمنية معينة".

ومن التعريفات السابقة يمكن التوصل إلى أن مستلزمات التنمية الاقتصادية هي:

- تشغيل الموارد الطبيعية (natural resources).
- تشغيل الموارد البشرية (human resources).
- تشغيل الموارد الرأس مالية (capital resources). [4]

---

[1]- سهير إبراهيم حاجم الهيتي: **المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2008، ص 30.

[2]- توفيق بن الشيخ؛ لعفيفي الدراجي: **الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات والرهانات**، ملتقى دولي يومي 29 و 30 أفريل 2018- الجامعة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 05.

[3]- طارق قدوري: **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخثث نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 42.

[4]- عبد الحليم عمار غربي: **مبادئ الأعمال المصرفية**، دار الكتاب الثقافي، ص 128.

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية الإقتصادية

ظهر مفهوم التنمية (Development) بصورة أساسية منذ ستينيات القرن العشرين، وهي عملية وليست حالة لأنها يجب أن تكون مستمرة ومتصاعدة تساهم فيها كل فئات المجتمع وهي عملية واعية محدودة الغايات ذات استراتيجيات طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج، كما أنها عملية موجهة بموجب ادارة للتنمية تدرك الحاجات الإنسانية، وتملك القدرة على الاستخدام الكفوء للموارد. [1] واستخدمه الباحثون والمحللون نتيجة التغيرات التي ظهرت في العالم عموماً، فمنذ بداية عصر الاستعمار نظرت البلاد الغربية المتطورة إلى الميلاد الأخرى نظرة استعلائية وكان من الأساليب التي استخدمتها هذه البلاد المستعمرة إدعاء رغبتها بتطوير وتنمية البلاد التي طمعت بخيراتها وأرادت السيطرة عليها. وقد برز هذا بصورة واضحة وجلية منذ الحرب العالمية الثانية وكان من الطبيعي أن تحدد البلاد الغربية المستعمرة المعايير التي لفرق بين التقدم والتحضر وبين ما هو متخلف وما هو حضاري، بسبب سيطرتها وتغلبها. وكان من أهم المعايير التي وضعت التمييز بين البلاد المتخلفة والبلاد المتحضرة مدى الازدهار الاقتصادي والسياسي والعلمي، والذي ينعكس على الوضع المجتمعي والمعاشي للأفراد والذي يحدد مدى قوة الدولة وتأثيرها في الأحداث العالمية. [2]

وقد مر مفهوم التنمية بوصفه أحد المفاهيم المالية في العقود الأخيرة بمجموعة من التقلبات، اتسم كل تطور بنقص ما حاولت المرحلة التي تليها أن تعالجه، يمكن عرضها بايجاز كالأتي في الشكل رقم (02): [3]

شكل رقم (02-01): تقلبات مفهوم التنمية الاقتصادية

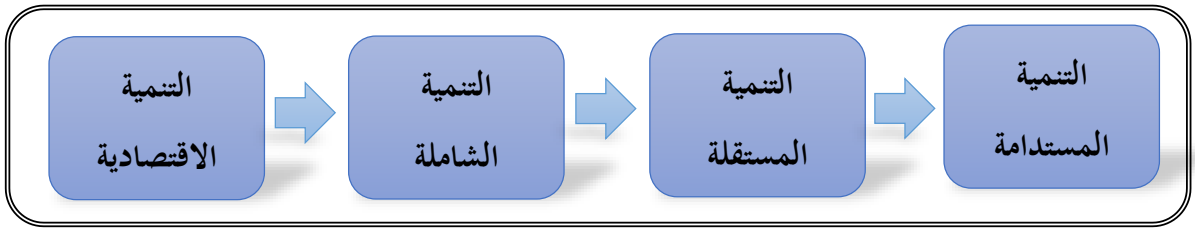

المصدر: محمد محمود عبد العال حسن: **إعادة التفكير في التنمية الثقافية لاستئناف وصل المؤسسات والسياسات الأخلاق**، ط01، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2023، ص 98.

[1]- علي عبد الكريم حسين الجابري: **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012، ص 53.

[2]- أحمد يوسف دودين: **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي (نظريًا وتطبيقيًا)**، ط01، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 13.

[3]- محمد محمود عبد العال حسن: **إعادة التفكير في التنمية الثقافية لاستئناف وصل المؤسسات والسياسات الأخلاق**، ط01، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2023، ص 98.

عبرت كلمة تنمية في بداياتها عن تلك العملية الاقتصادية المادية البحتة التي تتم على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، بحيث يتم إشباع الحاجات المادية الأساسية للإنسان، وفي ضوء ذلك هيمنت الرؤية الاقتصادية على باقي العلوم الأخرى الاجتماعية والإنسانية، ونظرًا لفشل حصر مسألة التنمية في بعدها الاقتصادي بدأت الأمم المتحدة تعيد تعريف التنمية على كونها نموًّا اقتصاديًا مضافًا إليه التغيير الاجتماعي، وتفاديًا لذلك الضيق في معنى المفهوم في طوره الأول ظهر مفهوم التنمية الشاملة.

وجاء الطور الثاني مفهوم التنمية بإضافة كلمة الشمول، فأصبح هناك ما عرف بالتنمية الشاملة، بحيث تحوي كل أبعاد حياة الإنسان والمجتمع، وتشمل غالب المجالات والتخصصات، وتتقاطع مع باقي العلوم الاجتماعية، إلا أن المفهوم ظّل أسير الأبعاد الاقتصادية والمادية، فمثلاً التعليم قيس بالبنية المادية لا بالتنشئة الاجتماعية أو مضمونها الثنائية والأخلاقي، والاقتصاد قيس بسوق العمل والتنافسية والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وليس بمعايير عدالة التوزيع وتطوير وزيادة القدرات والموارد، بحيث طغى الجانب الاقتصادي في قياس مدى تطور المجتمعات فضلا على انطوائه على أحكام قيمية تكرس لتبعية دول العالم الثالث أو النامي بالعالم المتقدم في تطبيقاته، فمثلا استمر يقسم العالم إلى مركز وهامش، ومتقدم ومتخلف، وتابع ومتبوع، ومنتج للتكنولوجيا والأفكار والنظم ومستهلك لها: لذا ظهر مفهوم التنمية المستقلة في محاولة للتلاؤم مع الأطر الجغرافية والاجتماعية والثقافية والحضارية الهادفة إلى خدمة المجتمع والإنسان. [1]

حاول الطور الثالث فك الارتباط مع العوامل الخارجية والتركيز على الداخل بطريقة أكبر، فظهر مفهوم التنمية المستقلة الذي حوى معنى (الذاتية) للتنمية في مواجهة (التبعية). لكن هذا الطور ما لبث أن فشل في وعوده، فظهر مفهوم آخر للتنمية هو التنمية المستدامة.

واتجه الطور الرابع نحو مفهوم التنمية المستدامة ليرمم الثغرات المفاهيمية في معاني التنمية السابقة، فاهتم بالعدل في الإنتاج والتوازن في الاستهلاك والحفاظ على الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة ومراعاة البعد الأخلاقي.

ومن خلال استعراض سيرة المفهوم وتطوره وتعريفاته المتباينة يمكن ذكر بعض الاستنتاجات التالية:

- إن التفكير في التنمية تطور منذ الخمسينيات إلى اليوم، بحيث انتقل من الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات إلى التركيز على الجانب الاجتماعي في السبعينيات والثمانينيات إلى الاهتمام بالجانب الثقافية والإنساني بوصفه عملا تنمويًا.

[1]- محمد محمود عبد العال حسن: **إعادة التفكير في التنمية الثقافية لاستئناف وصل المؤسسات والسياسات الأخلاق**، مرجع سابق، ص 99.

- إن التنمية لا تقتصر على التنمية الاقتصادية وحسب، فقد ثبت فشل حصر مسألة التنمية في الجانب الاقتصادي، إنما تضم التنمية جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية فهي ليست عملية مادية فقط بل تتجاوز أبعد من ذلك، بحيث تشمل تحقيق الارتقاء والتقدم لجميع أفراد المجتمع في كل نواحي الحياة المادية وغير المادية، وهو ما يتطلب تغييرات جوهرية في البنيان الاجتماعي والثقافة والسياسي للمجتمع.
- التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق بناء ورفاهية الإنسان وكرامته وتحريره وتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته للعمل البناء أي توسيع خيارات البشر باعتبار كونهم الثروة الحقيقية لأي أمة.
- التنمية عبارة عن عملية متعددة ومتداخلة الجوانب والأبعاد سواء بين الأفراد أو الدول أو المؤسسات داخليًا وخارجيًا.
- تحتاج العملية التنموية إلى وقت كاف لتحقيق أهدافها ومرونة تعمل على تصحيح الأخطاء وقبل ذلك تغير في السلوك والاتجاهات، وهو ما يتطلب بناء الإنسان فكريا وخلفيا، بحيث يكون قادرًا على المبادأة والابتكار والنقد.
- ويثير مفهوم التنمية الشاملة دلالات تبعية منطقة ما لمنطقة أخرى، ويحمل أحكامًا قيمية تقضي بدنو وتواضع ثقافة ما أمام ثقافة أخرى إضافة إلى توظيفه التقسيم العالم المركز وهامش، ومتقدم ومتخلف، وتابع ومتبوع، ومنتج ومستهلك، لذا تبرز الحاجة إلى إعادة الاعتبار العملية التنمية بوصفها عملية شاملة ومستقلة تبزغ وتتعاطى في إطار بيئتها وسياقاتها وظروفها ومحيطها الاجتماعي والثقافة والحضاري والسياسي وذلك حتى لا تكون عملية التنمية منقطعة أو مشوهة أو غريبة عن المجتمع.
- بلوغ التنمية يجب أن يتم عن طريق النمو داخليًا والاعتماد على الذات وإيجاد الإرادة الذاتية للتنمية والتقدم والقدرة على حشد الموارد والاعتماد على الإمكانيات الوطنية وفهم اللحظة التاريخية للأمة والوطن والعمل بمقتضاها فيما تكون العوامل الخارجية مسرعة للتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية واتجاهاتها.[1]

[1]- محمد محمود عبد العال حسن: **إعادة التفكير في التنمية الثقافية لاستئناف وصل المؤسسات والسياسات الأخلاق**، مرجع سابق، ص 100.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

إن الحقيقة التي وصل إليها الفكر التنموي أن التنمية مفهوم معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة، وهي تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات وبالتالي فإن تحليق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن هذا البلد قد حقق تنمية الاقتصادية. إذ يمكن أن يحدث هذا النمو دون أن ترافقه تغيرات هيكلية في الاقتصاد كما الحال في الدول الأقل تقدما التي كانت خاضعة للاستعمار وحصلت فيها معدلات نمو مرتفعة جدا بسبب توسع الصادرات دون أن ينسحب على القطاعات الأخرى، مما جعل القوائص المحققة لا تسبب تغيرات في هياكل الإنتاج في تلك الدول، ومثال على هذه الحالة الدراسة التي قام بها الاقتصادي Robert Clawer, 1966 بعنوان "النمو بدون تنمية والتي أشارت إلى أن النمو لا ترافقه دائما تغيرات هيكلية مما يجعل النمو محدودا وقد لا يستمر طويلاً. وبالنتيجة، فإن النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية ولكنه غير كاف، وهو فقط وسيلة لخدمة غاية ولا يمكن اعتباره أبدًا غاية في حد ذاته. [1]

وقد تنبه لذلك بعض الاقتصاديين ونبه أحدهم بدوره إلى عدم الخلط بين النمو والتنمية من خلال تناوله المفهومها بقوله: التنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي، فالتنمية تدخل إرادي من جانب الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها وعلاج ما يقترن بها من اختلال وهي تؤدى بذلك إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج. وأما النمو الاقتصادي فهو نمو تلقائي يؤدى إلى زيادة الناتج القومى دون تغيير إرادي في عمل وأداء الاقتصاد، وهو يحدث في المجتمعات على مر الزمن والعصور ويؤدى إلى النمو الطبيعي لها. [2]

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

إنّ تحليل النمو يعني دراسة نمو وتطور النشاط الانتاجي، ونقصد بنمو متغيرة اقتصادية ما هو التغير النسبي لها من فترة إلى أخرى، لتقدير النشاط الاقتصادي ومعرفة أدائه الجيّد أو السيئ نلجأ إلى أحسن مجمع بالنسبة للاقتصاديين وهو الناتج المحلي الإجمالي PIB الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فترة زمنية أعلاها سنة وأدناها ثلاثة أشهر . [3]

---

[1]- عبد اللطيف مصطيفى؛ عبد الرحمان سانية: **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط01، مكتبة الريّس الشحيمي للنشر، بيروت، لبنان، 2014، ص ص 12-13.

[2]- سمير عبد الحميد رضوان: **أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الإقتصادية ودراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية**، ط01، المعهد العالمي للفكر الإسلامي للنشر، القاهرة، مصر، 1997، ص 157.

[3]- ضيف أحمد: **مطبوعة بيداغوجية بعنوان محاضرات في الاقتصاد الكلي 1**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، 2018/2017، ص 06.

النمو لغة يعني الزيادة في مكونات الشيء،[1] وفي علم الاقتصاد يقصد بالنمو الاقتصادي "الزيادة في حجم الاقتصاد مُقاسا بالناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي غير الزمن. [2] أي أنّه "الزيادة التّلقائيّة في إجمالي النّاتج القومي، أو الزّيادة في متوسّط الدّخل الفردي الحقيقي، أو الزّيادة في كميّة السّلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة معيّنة، أمّا عن التّوظيف الكامل فهو يعني أنّ أفراد المجتمع القادرين على العمل الرّاغبين فيه يجدون فرصة عمل، بحيث لا يزيد معدّل البطابة عن 03% الذي يعرف بمعدّل البطالة الطبيعي.[3] فهو "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي" [4] وهو ايضا ذلك النمو المحقق من خلال ارتفاع معدل الإدخار" [5]

كما عرفه Bousserelle على أنه "عملية التوسع في الانتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط. [6] ويمكن تعريفه على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عين قلة الموارد. [7] وتتمثل مقومات النمو الاقتصادي في الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، تكوين رؤوس الأموال، التكنولوجيا، كما لا يوجد خلاف في أن النمو الاقتصادي يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي . [8]

ومما سبق يمكن القول: معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني.

ومن التعريف: **النمو الاقتصادي** يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي.

النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة مؤقتة. [9]

---

[1] عبد العزيز زايدي: **محاضرات في نّظريات وسياسات التنمية**،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 11.

[2]– بعداش عبد الكريم: **دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999–2009**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا–العدد الثامن، 2010، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 113.

[3]– علي محمد سعيد علي: **طريقك إلى العمل بالقطاع المصرفي (مدخل نّظري وتطبيقي على مصر)**، بيلومانيا للنشر والتوزيع، 2021، ص 61.

[4]– غالية عباس؛ محمد بن عزة: **دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2019**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد08، العدد 02، جوان 2021، المركز الجامعي مغنية تلمسان، الجزائر، ص 486.

[5]– محمود أحمد المتيم؛ أماني صلاح محمود المخزنجي: **أثر الإدخار على النمو الاقتصادي–حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية–كلية التجارة–جامعة دمياط، المجلد الأولل–العدد الأول– يناير 2020، ص 149.

[6]– العيش أحمد؛ بوزيد السايح: **دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2017) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 01، 2020، جامعة ورقلة، ص 62.

[7]– بن عزة محمد؛ شليل عبد اللطيف: **آثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي–تحليل احصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ص 63.

[8]– خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد: **دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الإقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الرابع والأربعون، 2016، ص 255.

[9]– محمد عبد الله شاهين محمد: **الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، دار حمثيرا للنشر والترجمة، مصر، 2018، ص ص 25–26.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يفرق جمهور الاقتصادين بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، أما النمو فيقتصر معتاد على مجرد الزيادة في إجمالي الناتج القومي أو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وأما التنمية فهي تتضمن كما رأينا من قبل – مفهوما أوسع من ذلك، إذ لا تتوافر التنمية متطلباتها ما لم تكن هذه الزيادة في الناتج القومي مصحوبة بتغيرات جذرية في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنمية الاقتصادية هي في الواقع (عملية تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن).

بينما يستخدم اصطلاح النمو الاقتصادي للتعبير عن التطوير الاقتصادي في البلدان المتقدمة التي تتمتع بهياكل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، سليمة وقوية، نجد أن استخدام اسطلاح التنمية الاقتصادية يتلاءم وظروف البلدان المتخلفة، فهذه البلدان أشد ما تكون حاجة إلى زيادة معدلات نموها بسرعة واستمرارية لتعويض الفجوة التي تفصلها عن الدولة المتقدمة ولن تأتي هذه الزيادة السريعة في معدلات نموها الاقتصادي إلا بإجراء تغيرات بنيانية تشمل فنون الإنتاج وعلاقات عناصر الإنتاج النسبية والأنظمة المالية والنقدية بل الهياكل الاجتماعية والتعليمية والثقافية والسياسية. [1]

ولقد عرف أحد كبار الاقتصاديين ويدعى سيمون كيوزنتش النمو الاقتصادي في بلد ما "بأنه الزيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية والأيديولوجية التي تطلبها عملية النمو هذه.

ويحتوي هذا التعريف على مكونات ثلاث للنمو الاقتصادي:

1. زيادة مستمرة في إجمالي الناتج القومي التعبير عن النمو الاقتصادي والقدرة على إمداد السكان بالسلع المتنوعة كعلامة أو دليل على النضج الاقتصادي.
2. التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس في النمو الاقتصادي المستمر وهي بمثابة الشريط اللازم ولكنه غير كافي.
3. الشرط المتهم العملية النحو هو: التعديلات الهيكلية والأيديولوجية والسلوكية الواجب إحداثها فخلق التكنولوجيا الحديثة في بلد ما دون إجراء التعليقات الاجتماعية اللازمة أشبه بتركيب مصباح كهربال في منزل ليس فيه تيار كهربائي. [2]

[1]– رواء زكي يونس الطويل: **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، ط01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010، ص 98.

[2]– رواء زكي يونس الطويل: **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، مرجع نفسه، ص 99.

وبالتالي فإنّ جوهر التمييز بين هذين المفهومين كالتالي:

- النمو مفهوم كمّي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمّي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات.
- النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإرادي مقصود.
- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية.
- يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغييرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية، فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد (مثل مقياس التنمية البشرية الأشهر والأبسط مثلا). [1]
- فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث او إجراء اداري. [2]

جدول (02-01): الاختلافات بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ت	التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
01	تغيرات كمية في تركيب وهيكل الاقتصاد (مؤشر كمي ونوعي)	الزيادة في كمية الانتاج (مؤثر كمي)
02	عملية مستمرة وليست حالة وقتية (مؤشر مركب ومعقد)	حالة نزول بزوال المؤثر (مؤشر بسيط)
03	التعامل مع الظواهر الكمية والنوعية (الجوانب الكمية والنوعية)	تتعامل مع الجوانب المادية (الجوانب الكمية)
04	عملية مجتمعية شاملة واسعة في مدياتها وموجهة تحتاج تدخل الدولة	تنمية قطاع معين ضيق في مدياته ويمكن انجازه بسهولة
05	صعبة التحقيق (لا يمكن للتنمية أن تحدث بدون نمو)	النمو قد يكون تلقالي (حدوث نمو دون تنمية)
06	تخص الدول النامية	تخص الدول المتقدمة

المصدر: مايح شبيب الشمري؛ حسين الشامي: **الحوكمة والنمو الاقتصادي-دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، ط01، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019، ص ص 83-84.

[1]- عبد اللطيف مصطيفى؛ عبد الرحمان سانية: **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 15.

[2]- واثق علي الموسوي: **مفهوم التنمية الاقتصادية ونظريات التنمية الاقتصادية**، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، الطبعة الاولى، 2008، ص ص 49-50-51.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية وأهم عناصرها

نظرًا للتباين الكبير في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، فإنه قد يكون من الصعب في مجال دراسة أهمية وأهداف وعناصر التنمية الاقتصادية أن نحدد وبشكل معياري أهدافاً للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها فيما يلي:

الفرع الأول: أهمية التنمية الاقتصادية

إن للتنمية الاقتصادية أهمية حالية ومستقبلية منها ما يلي: [1]

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين وتحقيق مستويات الرفاعية المنشود، وانعكاس ذلك على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
2. توفير فرص عمل للمواطنين وانعكاس ذلك على زيادة معدلات التوظيف بالقضاء على مشكلة البطالة، وما لذلك من تأثير إيجابي على النسيج الاجتماعي للدول.
3. توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.
4. تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع، والمحافظة على الطبقة الوسطى التي تحقق التوازن بين الطبقة الكادحة وطبقة الأغنياء.
5. تحسين وضع ميزان المدفوعات بتحويل اقتصاديات الدولة إلى اقتصاد تصديري.
6. تسديد الديون أولا بأول وانعكاس ذلك على عدم وجود ضغوط سياسية من الدول المائحة والاعتماد الذاتي لموارد الدولة.
7. تحقيق الأمن القومي للدولة.

ويمكن القول إن للتنمية المستدامة أهمية قصوى، وتعد مسألة حياة الشعوب والحكومات وأنظمة الحكم حيث إنها السبيل الفريد والشرعي للنهوض باقتصاديات الدول، بدون تنمية مستدامة فإن أنظمة تلك الدول منهار ويصاحب ذلك اخبار المجتمع ككل، ويفشي الفقر وتنتشر أمراض اجتماعية متنوعة في طياتها، ويصبح الفرد الفقير قنبلة موقوتة تجاه الدولة

[1]- عادل رزق: **إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النّظرية والتطبيق)**، ط01، مجموعة النيل العربية للنشر، 2010، ص ص 159-160.

والنظام الاقتصادي والنسيج الاجتماعي، وتنتشر الفوضى ونعم الجرائم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغسل الأموال وغيرها من الاختلالات والتشوهات الاقتصادية والاجتماعية التي ينتج عنها انهيار المجتمع ككل.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، وبالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية وسيلة التحقيق الأهداف المنشودة وأهم الأهداف الاساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية هي:

1/ زيادة الدخل القومي:

يعتبر هذا العامل من أهم أهداف التنمية في الدول المتخلفة، لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو النهوض باقتصاديات تلك الدول والخروج بها من بوتقة التخلف الذي تعيشه، وذلك من خلال القضاء على الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان وارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، فلا يمكن الوصول إلى ما تم ذكره سابقا دون الزيادة في الدخل القومي، هذا الأخير يرتبط بعوامل عديدة أخرى تؤثر فيه، نذكر منها؛ ارتفاع معدل النمو السكاني، فكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما لجأت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى في دخلها القومي المرتبط بإمكانياتها المادية والتقنية والثروة البشرية، حيث أنه كلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات البشرية كلما زاد دخل الدولة القومي.

2/ رفع المستوى المعيشي:

وهو من أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول السائرة في طريق النمو، حيث يصعب تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل ومسكن وصحة أمام الزيادة المستمرة في النمو السكاني، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا الدخل مرتفعا، كلما ارتفع معه المستوى المعيشي للأفراد والعكس صحيح. [1]

3/ تقليل التفاوت في الدخل والثروة:

تتميز أغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة، حيث تسيطر فئة قليلة على الثروة ورؤوس الأموال، في حين تبقى الأغلبية الكبيرة من أفراد المجتمع تعاني الحرمان وسوء المعيشة، مما يدفع بالشعور بعدم وجود العدالة

[1]- محمد صالي: **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 157.

الاجتماعية، وبالتالي فإن الهدف من التنمية هو إيجاد أطر مؤسساتية تعمل على تحقيق التنمية، وليس الاكتفاء بمعدل نمو عالي ودخل قومي كبير.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الهدف الأساسي من التنمية هو تمكين الانسان من أن يعيش بصحة جيدة لأطول مدة ممكنة، من خلال تنمية بشرية كاملة وشاملة ترتكز على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في: طول العمر وما يقابله من أمل في الحياة عند الولادة، الناتج الداخلي الخام لكل ساكن وما يقابله من قدرة شرائية، والمستوى التعليمي المعبر عنه بمعدل تعليم الكبار ومعدل التمدرس بالنسبة لفئة الصغار أو الذين هم في مرحلة التعليم. [1]

4/ تعديل التركيب النسبي للإقتصاد القومي:

يقصد بذلك عدم قدرة البلاد على الإعتماد على قطاع واحد من الأنشطة كمصدر للدخل القومي مما يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على إستقرار مجرى الحياة الاقتصادية لذلك يجب على القائمين على التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر الدخل القومي كما هو الحال في إيران لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ويستوجب ذلك البحث في إحياء قطاعات أخرى أبرزها قطاع الصناعات البتروكيماوية الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة".

5/ رفع مستوى معيشة العمال: ويتم ذلك عن طريق تلبية حاجاتهم الاساسية ويتضمن هذا الهدف الإستنتاجات التالية:

- ضرورة رفع انتاجية العامل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة أن دولة مثل إيران تتميز بمعدل تزايد سكاني عام".
- ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصًا العلاقات المدنية خاصة بالريف كي تتماشى مع الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز.
- ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكي تضمن وبنفس الوقت وعيا ماذا تجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا.
- توجيه الإستثمارات بطريقة تشجع مباشرة أو بصورة غير مباشر على انتاج الصناعات البتروكيماوية وما يترتب عليها من إنتاج سلع مقيدة للفئات الشعبية. [2]

[1]- محمد صالي: **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**، مرجع سابق، ص 158.

[2]- تامر عبد الغني أيوب أحمد: **أسعار البترول وآثارها على دول الأوبك**، مرجع سابق، ص 26.

الفرع الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية

إن نجاح التنمية الاقتصادية يقتضي توفر عدة عناصر لتكون الرافعة الحقيقية لتحقيق أهداف وغايات التنمية الاقتصادية؛ وأهم هذه العناصر ما يلي:

1/ خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. أما من الناحية السياسية، فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية. أما من الناحية الاجتماعية والثقافية فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية والتكنولوجية كما تتطلب التنمية الاقتصادية لنجاحها وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة، وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

2/ التصنيع: يعتبر التصنيع عنصراً أساسياً لعملية التنمية الاقتصادية، ومظهراً من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجالاً لزيادة فرص العمل للجميع، ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى.

كما يؤدي التصنيع إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة النامية، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني وكذلك القضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات النامية.

3/ رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري): تقتضي التنمية الاقتصادية توافر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه المواد، من اجل رفع مستوى الاستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب رفع مستوى الاستثمار في البلدان النامية الاعتماد على الخارج في الحصول على المعدات من آلات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خُطة الاستثمار، إذ إن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير حاجات التنمية، كما أن ضيق السوق المحلية يجبرنا إلى توسيع حجم السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع. [1]

[1]- خالد عيادة عليمات: **الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الأردن**، ط01، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص ص 38-39.

المطلب الرابع: تطور مقاييس التنمية الاقتصادية

شهدت مقاييس التنمية عدة تطورات يمكن استعراض أهمها فيما يلي:

1/الناتج القومي الاجمالي: إن التنمية قبل فترة السبعينات كانت غالبا ما ينظر إليها على أنها ظاهرة إقتصادية، والتي يجب من خلالها تحقيق مكاسب سريعة في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي ونصيب كل فرد.

2/ الحاجات الأساسية: أشارت تجربة الخمسينات والستينات أن هناك خطأً حسيم في إعتماد إجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد منه كمقياس للتنمية، حيث أن كثير من دول العالم الثالث حققت نموا في معدلات ناتجها القومي الإجمالي إلا أن مستويات المعيشة بها ظلت دون المستوى لمعظم الأفراد، وبهذا اتجه المفكرين في هذه الفترة إلى إستخدام مقياس إشباع الحاجيات الأساسية"، والذي تم تبنيه من قبل منظمة العمل الدولية وذلك في المؤتمر العالمي للتشغيل سنة 1976، ويؤكد على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية، وبذلك أصبح مقياس التنمية هو مقدار إشباع الحاجيات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لهم.

3/ مؤشرات (مقاييس) إجتماعية: تم إعتماد هذا المقياس الجديد بعد إضافة عناصر جديدة للمقياس السابق، وبصفة عامة فقد تبلور مقياسان في هذا الجانب هما:

- **مؤشر نوعية الحياة (P.Q.L.1)**: وهو مقياس يتكون من ثلاث مكونات هي وفايات الأطفال وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل بالإضافة إلى القراءة والكتابة عند العمر 15 سنة، ويقيس هذا المؤشر المقدار المحقق من إشباع الحاجيات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان من خلال أخذه لمتوسط المكونات الثلاث السابقة، غير أن هذا المؤشر هو الآخر وجهت له إنتقادات على أساس أنه محدود ويكمل مقياس الناتج القومي الإجمالي ولا يستبدله، كما أنه لا يقيس النمو الاقتصادي ولا يفسر الهيكل المتغير للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي، ولا يقيس الرفاه الكلي بل يكتفي بقياس نوعية الحياة.
- **مؤشر التنمية البشرية (HDI)**: إن مؤشر التنمية البشرية يعطي ثلاث أبعاد لرفاه الانسان تتمثل في الصحة والتعليم والدخل، وترتبط هذه المكونات بواحد أو أكثر من القدرات أو الإختيارات التي ينبغي للإنسان أن يحوزها، فمؤشر العمر المتوقع (الصحة) يرتبط بالقدرة على العيش حياة صحية وخالية من الأمراض، بينما يعكس مؤشر التحصيل العلمي القدرة على الحصول على المعارف والإتصال والمشاركة في الحياة الجماعية، في حين يشير مؤشر الدخل إلى القدرة في الحصول على إمكانيات العيش المادية والمعنوية). [1]

[1]- ساطور رشيد: **محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادي–حالة الاستثمار الخاص–دراسة قياسية: 1970–2010**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص ص 43-44.

نلاحظ في البداية عدم وجود مؤشر واحد متفق عليه بين جمهرة العلماء القياس التنمية في بلد ما، وبالتالي استخدامه كمعيار لتقسيم الدول على أساسه إلى متقدمة ومتخلفة. وهناك كثير من المعايير المستخدمة في هذا الصدد منها المؤشرات الاقتصادية ومنها الاجتماعية والتي يتفرع منها مؤشرات فرعية أخرى فهناك فجوة واسعة بين البلدان المتخلفة "النامية" والبلدان المتقدمة سواء في الدول أو مستوى التكنولوجيا أو الظروف الاجتماعية والسكانية أو طبيعة البنيان الإنتاجي أو درجة الاستقلال الاقتصادي. إن إطلاق التسمية على البلدان النامية لم يكن جوهر المشكلة، بل إن الإشكال يتجلى في التفتيش عن معايير للتفرقة بين هذه الشعوب ونقيضها من الصنف الثاني فجاؤوا بمعايير متعددة لم تأخذ الطابع العلمي في كثير من الأحيان.

النصف الثاني من القرن العشرين شهد اتجاهات جديدة في التمييز تعتمد على محاولة استنباط الصفات المشتركة لتلك الشعوب والتي يمكن إخضاعها للمسح أو التكميم ثم التحليل والمعالجة. ومن هذه المعايير الدخل القومي المستوى المعاشي، التغذية، غلة الأرض التعليم، الأمن العمل وظروفه السكان الضمان الاجتماعي، الملبس التسلية الخدمات، الحرية الاستقرار السياسي

أولا/ المؤشرات الاقتصادية: إجمالاً تتميز الدول المتقدمة برقم دخلها القومي المرتفع للفرد والمقصود به حصة الفرد من مجمل الدخل القومي. ومن ثم يمكن المضي في تحديد المؤشرات الاقتصادية الرقمية، ومنها الاستهلاكية، مؤشر كمية الوحدات الحرارية للمواطن الواحد. ويمكن وضع جدول بالاستهلاكات أجهزة راديو أو سيارات بالمواطن الواحد. ومؤشرات أخرى مثل توزيع النشاطات داخل المجتمع العامل كالنشاطات الزراعية والصناعية في عام معين واستخدامها المعايير أو مؤشرات للمستوى المعاشي للمواطن.

ويرى البعض أن أكثر القياسات شيوعاً هو القياس الاقتصادي الذي يقيس مستوى المعيشة عن طريق مقارنات الدخل الحقيقي للفرد أي القوة الشرائية لمتوسط دخل الفرد أو الأسرة على أساس الأسعار الثابتة ويتصل بذلك قياس استهلاك الفرد من السلع الضرورية. ومن المؤشرات الاقتصادية الأخرى الزراعة، وتتضمن: [1]

- النسبة المئوية لنصيب الزراعة في الخطة العامة للتنمية.
- إنتاج الفدان من المحاصيل الهامة والاستراتيجية.
- نسبة إنتاج البذور المحسنة إلى الاحتياجات السنوية الإجمالية.

[1]- عيسى محمود الحسن: **الإعلام والتنمية**، ط01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 11-12.

ثانيا/ المؤشرات الاجتماعية: وهذه المؤشرات ذات علاقة بالنواحي السكانية، وهي:

- المواليد والمعدل العام للوفيات.
- الهجرة: وتعتبر عاملاً اقتصادياً اجتماعياً سواء كانت داخلية أم خارجية.
- المؤثر المؤلف: وهو معدل نمو السكان، ويتأثر بالمواليد والوفيات والهجرة وهناك مؤشرات مثل طول العمر بالنسبة للمواليد ومعدل العمر نفسه واحتمالات بقاء المولود على قيد الحياة بعد الولادة ومؤشر نسبة الإعالة.

أما المؤشرات غير السكانية: فأهمها تلك التي تتعلق بالتعليم ومحو الأمية.

- **البلدان النامية:** إن المصطلحات الأكثر رواجاً لهذه الدول هي: العالم الثالث. والبلدان النامية. ويستخدمان كمترادفين ويطلقان الآن بدل البلدان المتخلفة). ويعتبر مصطلح الدول النامية) أصح في التدليل على وضع هذه الدول من عبارة (المتأخرة) الشائعة إلى فترة قريبة ذلك لأن كثيراً من الدول الفقيرة اقتصادياً لها تراثها الفني والخلقي والديني وهو تراث عريق.
- **أما (العالم الثالث)** فإنه أطلق على هذه الدول تمييزاً لها عن العالمين الاشتراكي والرأسمالي.

والدول النامية تمثل الجزء الأكبر من الكرة الأرضية، ويشكل سكانها لثلثي سكان الأرض، تعيش تناقضات وتحيط بها مناخات وبيئات جغرافية واجتماعية متنوعة، تشكو الفقر، إلا أنها أقاليم أغلبها تحتوي على ثروات جبارة تنتظر استثمارها وهي شعوب تدحض أي نوع من التصميم ولا يمكن وصفها إلا عند رؤيتها.

هذا ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن الدول النامية كتلة متماثلة ودول متشابهة في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعادات والموارد والنمو الصناعي والدخل الفردي، فهي في كل هذه الأمور مختلفة عن بعضها البعض.

ولكن (شرام) يرى أن هناك صفة واحدة مشتركة بين جميع هذه الأقطار، وهي أنها لم تمر بتجربة الثورة الصناعية، بينما مرت بها الدول الأكثر تقدماً، لأن العوامل التي توفرت لأوروبا والتي مهدت للثورة الصناعية وهي النهضة والحرية السياسية الواسعة وتقدم وانتشار التعليم وتطور التجارة ورأس المال ونسبة عالية من المقاولين والمبتكرين وأفكار ملائمة لبذل الجهود لم تكن متوافرة في بقية أنحاء العالم، ولهذه الدول. [1]

[1]- عيسى محمود الحسن: **الإعلام والتنمية**، مرجع سابق، ص ص 13-14.

المبحث الثاني: قراءة تاريخية في نّظريات التنمية الاقتصادية

تعتبر النظرية مجموع الدراسات العلمية التي تروم الكشف عن القوانين التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة لنظام اقتصادي في بعده العام أو الجزئي، من خلال اتباع خطوات التعريف والفرضية والخلاصات. وتعتبر النظريات والنماذج التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية بمثابة الدليل الذي تهتدي به الدول لتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية

يؤكد "Rosentien Rodan "أن التنمية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود وفي مقدمتها ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن التقدم في عملية التنمية لن تحدث توسعا في السوق ولن تكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حدا أدنى من الجهد الإنمائي، ليتكمن الاقتصاد من الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، وقدرها بنحو 13.2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجيا".

تعتمد نظرية "Rodan" على التصنيع في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية، واعتبرها المحال الذي يمكن أن يمتص البطالة المتفشية فيها باعتبار الزراعة ريفية وغير متطورة، ولكي تنجح هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع بتوجيه استثمارات ضخمة في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب لليد العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة تؤدي إلى خلق وفرات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة تكون ضرورية لقيام مشروعات صناعية

من جهة أخرى يعتقد "Rodan" أن الاستثمارات الضخمة يجب توجيهها إلى مجموعة من الصناعات تكون مشروعاتها متكاملة لتحقق التشابك الأفقي والعمودي، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وأهمها الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض، مما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد، وهذا بدون الاستغناء عن الاستثمار في البنية التحتية، لأنها مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووصول السلع الإنتاجية المستوردة إلى كافة أنحاء البلد. [1]

[1]– كبداني سيدي أحمد: **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 62.

إن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في عملية التنمية، والاعتماد على الموارد المحلية الذي يكون للدولة دور مهم فيه خصوصا عملية التخطيط وتنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية، يعجز المستثمر الخاص المحلي الدخول فيها، كتلك المشروعات التي ينعدم فيها الربح أو تحقق سيادة الدولة، مثل بناء السدود وإنشاء الطرق والمواصلات...الخ.

تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

- **عدم التجزئة في دالة الإنتاج:** بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد.
- **عدم التجزئة في الطلب:** حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.
- **عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات:** تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما نفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

من جملة النقائص التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:

تتميز البلدان النامية بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة، وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الإطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها، كما أن النظرية أهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في هذه البلدان واهتمت بالصناعة التي تعتبر متأخرة جدا فيها.

- إن مشكلة ضيق السوق التي اعتقدها "Rodan" لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.
- إن زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد. [1]

[1]- كبداني سيدي أحمد: **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، مرجع سابق، ص 63.

المطلب الثاني: نظريات المراحل الخطية (Linear Stages Theories)

صاغ أولى هذه النظريات العالم (Rostow) عام 1950م، وقد نشرها في كتابه مراحل النمو الاقتصادي عام 1960م، وبني روستو نظريته على نظرية ماركس حول مراحل التنمية الاقتصادية، ولكنها تركز على أهمية التكوين الرأسمالي من خلال الادخار لأغراض الاستثمار الاقتصادي لتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة.

وهذه النظرية تنص على أن التنمية الاقتصادية تتضمن سلسلة من خمس مراحل متعافية لا بد لأية دولة أن تمر بياء من خلال تنميتها الاقتصادية، وهذه المراحل:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** وهي مرحلة تصف حالة المجتمعات القديمة ذات الطبقة الهرمية من حيث إنها مجتمعات محدودة الإنتاجية والتعليم والحركة والتغيرات الاجتماعية ويعمل معظم أفرادها في النشاط الزراعي.
- **مرحلة ما قبل الإنطلاق:** وهي مرحلة انتقالية تشمل تأمين مستوى معين من الاستثمار بحدود 10٪ من الدخل القومي لإحداث التنمية المطلوبة، من خلال زيادة الاستثمارات في البنى الأساسية للاقتصاد، خاصة في مجال التعليم، وتتميز هذه المرحلة باستخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي وتعمل على إيجاد التشابك بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يؤدي إلى انتقال العمالة تدريجياً من القطاع الزراعي إلى هذه القطاعات.
- **مرحلة الإنطلاق أو الإقلاع:** وهي مرحلة تمثل السيطرة على العوائق في المراحل السابقة التي تحد من التقدم والتنمية الاقتصادية، وهي مرحلة معززة للاستثمار الذي يزيد عن 10٪ من الدخل القومي، وتصل إلى 20٪، ممّا يؤدي إلى زيادة دخل الفرد العادي. وفي هذه المرحلة تظهر قطاعات اقتصادية رائدة تقود عملية التنمية.
- **مرحلة النضوج:** وهي مرحلة يستخدم فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة باستغلال موارده الاقتصادية، وفي هذه المرحلة يتحقق النمو الاقتصادي المنشود للمجتمع بسبب التغيرات الهيكلية.
- **مرحلة الاستهلاك الكبير:** تتمثل بتغيير التركيز على النشاطات الاقتصادية من المركز إلى الأطراف، كما تتمثل بنمط استهلاك عال من قبل أفراد المجتمع. [1]

[1]- خالد عيادة عليمات: **الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الأردن**، ط01، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص ص 33-34-35.

المطلب الثالث: نظريات التغيير الهيكلي ونظريـة النمـو الحديثة

الفرع الأول: نظريات التغيير الهيكلي

تركز نظريات التغيير الهيكلي Structural – Change Theories على الآلية التي تتحول بها هياكل الاقتصاديات المتخلفة من التركيز الشديد على القطاعات التي تعيش على حد الكفاف كالقطاع الريفي، إلى التركيز أكثر على القطاع الصناعي والقطاع الخدمي – أي القطاع الحضري.

ويعتبر نموذج لويس Arthur Lewis والذي قدم في مقالة بعنوان Economic Development with Unlimited Supplies of Labour، واحداً من الاسهامات الأكثر تأثيراً في اقتصاديات التنمية، تلك التي ركزت على التغير الهيكلي Structural Transformation، بما يعرف بالاقتصاديات الثنائية Dualism. ورغم انسجام تلك النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، وأهميتها في التركيز على التداخل بين التنمية الزراعية والصناعية، إلا أنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية، ذلك لأنها تتطلب بعض الفروض الصعبة التي لا تتوافر فيها غالباً. فعلى سبيل المثال افترضت النظرية وجود فائض عمل مستمر في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، وهذا واقعياً غير صحيح فأغلب الدول النامية تعاني من وجود بطالة سافرة في القطاع الحضري أكثر بكثير من الريفي، بالإضافة إلى صعوبة توفر الموارد الكافية لاستكمال عملية تحويل العمال من مثل توفير المساكن والمدارس لهم ولأسرهم وتكاليف المعيشة الأكثر ارتفاعاً في المناطق الحضرية. كما انها افترضت ثبات مستوى الأجور الحقيقية في القطاع الحضري، ولكن بعض الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية لوجود نقابات عمالية لها قدرة تساوميه عالية، كما أنه من الصعوبة بمكان اقتطاع أيه زيادة في انتاج العامل الزراعي، خاصة في ظل غياب القيود الضريبية في تلك الدول، وبالتالي يقوم العمال بزيادة الاستهلاك فينخفض الادخار المطلوب لدفع عملية التنمية.

كما يعتبر نماذج تشيري Hollis B. Chenery أيضاً من الإضافات المهمة لنماذج التغيير الهيكلي الذي قام بدراسة عدد من نماذج التنمية في دول العالم النامي بعد الحرب العالمية الثانية، في شكل بيانات قطاعية وسلاسل زمنية عند مستويات مختلفة من الدخل، ودراسة الانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي والتغير في طلبات المستهلكين من التركيز الشديد على السلع الضرورية والغذائية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدمات المتنوعة. [1]

[1]– عبد الحليم شاهين: **التطور التاريخي لنظّريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، سلسلة دراسات تنموية، العدد 73، 2021، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 19-20.

الفرع الثاني: نظريـة النمـو الحديثة

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع أزدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ(سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا. [1]

ومما استطعنا أن نلمسه من بعض النظريات التي صممت للتصدير سواء عن قصد أم غير ذلك أنها مضرة لمصلحة اقتصاديات الدول النامية، أو في الأقل هي أقرب للمصور بالنتائج لما يجب أن تكون عليه من مساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وهذا لا يعني نسف كل ما كتب من تنظير أو تجارب لأنشطة اقتصادية عالمية، ولكننا يمكن أن نتوصل إلى حقيقة إمكانية التعامل معها بعد إجراء التعديلات المناسبة التي تتلاءم والخصائص الاجتماعية والمؤسسية والهيكلية التي تتميز بها دول العالم الثالث، وهذا يعني أن في عملية التنمية لدول العالم الثالث توازنات إنتاجية وسوقية وسعرية تجب الأخذ بها، إلى جانب التدخلات الحكومية التي يجب أن تسعى لتحقيق التوازن في عدالة التوزيع في المجالات كافة لإحداث نتائج اقتصادية واجتماعية تنموية، وأن تساهم الدولة والسوق الحرة في وضع الحلول المبدئية لمشاكل المجتمع كالفقر والنمو السكاني والتجارة الدولية والسياسة السعرية والعمالة والخصخصة والاستثمارات الخارجية وغيرها. [2]

---

[1]– فارس رشيد البياتي: **التنمية الاقتصادية سياسيًا في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان 2008، ص 92.

[2]– خبابه عبد الله: **تقييم مدى مساهمة نّظريات التنمية المعاصرة في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالي**، حوليات جامعة بشار، العدد 08 (خاص، 2010، ص 115.

المطلب الرابع: نظرية التنمية المتوازنة والغير متوازنة

الفرع الأول: نظرية التمية المتوازنة

رواد هذه النظرية هم الأمريكيون بول روزانستين رودان P. Rosenstein-Rodan"، "رغبار نيركى Regnar Nurkse" و"نيبور ميتوفسكي Tibor Scitovsky" والانجليزي "آرثر لويس "Arthur Lewis"

وترى أن مشكل انطلاق التنمية الاقتصادية يتركز في ضرورة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في آن واحد وفي مختلف القطاعات. إن الفكرة الرئيسية التي يرتكز عليها هذا الطرح هي "الاعتماد المتبادل بين المشاريع في مجال الإنتاج وفي مجال التصريف" [1]

- **الاعتماد المتبادل في مجال الإنتاج:** وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بـ "الوفورات الخارجية"، وتعني أن إقامة مشروع معين سينتج عنه علاقات ارتباط أمامية وخلفية مع المشاريع التي تعتبر متكاملة معه سواء من حيث ما يحتاجه من مدخلات أو ما ينتج عنه من مخرجات، وهذه الضرورة تفرضها طبيعة العملية الإنتاجية ذاتها التي تعمل على تحقيق قيم مضافة من خلال عملية تحويل المواد الأولية ومزجها للحصول على منتجات المائية ويعمل هذا الارتباط والتكامل على توفير تكاليف كبيرة (وفورات) كان سيتحملها المشروع في حصول المشروع غياب هذا الاعتماد المتبادل ومن أهمها :

- حصول المشروع بفضل مجاورته للمشاريع الأخرى على إمكانيات لا يمكنه الحصول عليها بدون تحمل تكاليف عالية.
- توفير تكاليف النقل والتي كان المشروع سيتحملها لجلب مدخلاته لولا توفر المؤسسات الممونة له هذه المدخلات بجواره
- الاستفادة من المعارف التطبيقية المستخدمة في المشاريع المتجاورة مما يوفر على المشروع تكاليف البحث العلمي.

لذلك ترى هذه النظرية ضرورة القيام باستثمارات متوازية زمنيا في هذه المشاريع المتكاملة، وأيضا متوازنة أي بنسب متقاربة لتفادي الاختناقات المحتملة، ولتحقيق هذه الوفورات التي ما كان لها أن تتحقق لو تم التركيز على الاستثمار في مشروع إنتاجي واحد أو عدد محدود جدا من المشاريع.

[1]– مصيطفى عبد اللطيف؛ بن سانية عبد الرحمان: **إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي: الواقع...ورهانات المستقبل، يومي 23-24 أفريل 2011م، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، ص 05.

- **الاعتماد المتبادل في مجال التصريف:** وهو ما يعرف بالحلقة المفرغة le cycle vicieux ويرى أنصار التنمية المتوازنة أن تصريف المنتجات – وفي ظل ضيق السوق المحلية لا يمكن تصوره في حالة تركيز الاستثمارات في مشروع واحد (الاستثمار الوحيد للأسباب التالية:

- الطلب الفعال الناتج عن تطور مداخيل العاملين في هذا المشروع لا يقابله عرض كاف من السلع الاستهلاكية الأخرى غير منتجات المشروع الذي يعملون فيه، (فلو كان المشروع مثلا مختصا في إنتاج القماش لا يمكن أن يصرف العاملون كل رواتبهم في شراء القماش).
- فيض الإنتاج الذي لم يتم تصريفه بسبب بقاء القدرة الشرائية للمستهلكين (غير العاملين في المشروع على ما كانت عليه، وبالتالي عدم مواكبة الطلب للزيادة الحاصلة في العرض.
- إن كسر هذه الحلقة يتطلب القيام بدفعة قوية Big Puch بواسطة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات المنتجة في وقت واحد، وبالتالي فإن تعدد الصناعات والمشاريع سيجعل من كل صناعة تخلق بما توزعه من دخول سوقا للصناعات الأخرى. [1]

الفرع الثاني: نظرية التنمية غير المتوازنة

عكس النظرية السابقة فإن هذه النظرية ترى أن عدم التوازن هو المحرك الرئيسي للتغيير، وبالتالي فإن استهداف إطلاق قوى التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة يتطلب تركيز الاستثمارات في قطاعات استراتيجية محدودة تشكل المحور الرئيسي لحراك باقي القطاعات الأخرى وبالتالي يتطور الاقتصاد من حلال الانتقال من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى في شكل متعاقب ولكن في كل مرة بمستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وهو ما يعرف باللاتوازنات الخلافة createurs deséquilibres"، ويرى رواد هذه النظرية أمثال الأمريكي "ألبير هيرشمان A. Hirshman" والفرنسيين "فرانسوا بيرو F, Perroux" و "جيرار" دي برئيس G. de Bernis" أنها الأكثر واقعية الحالة الدول المتخلفة من نظرية التنمية المتوازنة. كما أن أطروحاتهم التي تجمعها الفكرة المحورية المذكورة أعلاه قد تعددت وفق التفصيل التالي:

- **هيرشمان ونظرية الصناعات الحركة les industries motrices**: يرى هيرشمان ضرورة تركيز التنمية بالدول المتخلفة في مرحلة الطلاقها على الاستثمار في قطاعات المشاريع استراتيجية رائدة تعمل على تحريض القطاعات الأخرى للحاق بها، ويجب أن يعمل القائمون على التنمية في هذه البلدان على اختيار هذه القطاعات

[1]– مصيطفى عبد اللطيف؛ بن سانية عبد الرحمان: **إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص 06.

أو المشاريع الرائدة بدقة، وذلك وفق جملة من المعايير أهمها في نظره " القدرة على الدفع إلى "الخلف" و"القدرة على الدفع للخلف" حيث ترتب حسب شدة ترابطها الخلفي وتدني ترابطها الأمامي، وكل صناعة يكون حجم الطلب على منتحالها في السوق الوطنية يساوي نصف طاقتها الاقتصادية تعتبر ذات أولوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى هيرشمان أن الاستثمارات المنتجة مباشرة تعطى الأولوية في الترتيب على استثمارات البنية القاعدية، لأن الأولى تشكل ضغطا محرضا للقيام بالثانية وهو ما يسميه الكاتب " تحريض التنمية بواسطة نقص القاعدة الهيكلية.

- **بيرو ونظرية أقطاب التنمية les piles de développement** : لا يختلف طرح فرانسوا بيرو في معالمه الكبرى عن طرح هيرشمان، فهو قد ركز على أقطاب النمو كمحرض للتنمية بدلا من الصناعات المحركة التي استخدمها هيرشمان. وقطب النمو حسب بيرو يتميز بقدرة على التأثير تتجاوز قدرة الصناعة المحركة على ذلك، حيث يمتد تأثيره إلى البنية الاجتماعية وقد يمتد إلى المحال العالمي أيضا، لكنه يشترط لنجاح انطلاق التنمية الاقتصادية وفق هذه الآلية توفر مسبق لوسط اجتماعي واقتصادي يمتلك حدا أدنى من التطور يوفر المرونة اللازمة لعمل آليات الجذب في أقطاب النمو. [1]
- **جيرار دي برئيس ونظرية الصناعات المصنعة les industries industrialisées**: قام برئيس بتطوير نظرية بيرو حول أقطاب النمو، وهو يرى أن انطلاق التنمية بالدول المتخلفة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نوانه "صناعة ثقيلة"، وهو يركز على نوع خاص من الصناعة الثقيلة وهي "الصناعات المصنعة"، وهي تلك التي تكون وظيفتها الأساسية إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات بفضل وضع مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني، بمعنى أبسط هي تلك الصناعات التي تشكل منتجاتها عاملا تحريضيا لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتجات كمدخلات لها.

وبرنيس وإن كان يرى أن صناعة الحديد والصلب ظلت ولا تزال تشكل الصناعة المصنعة الأكثر تحريضا لانطلاق التنمية، إلا أنه يشير أن الصناعة المصنعة المحرضة للتنمية نسبية حسب المرحلة التاريخية، بعبارة أخرى الصناعة التي اعتبرت مصنعة في فترة ما قد لا تكون كذلك في فترة أخرى، فمثلا: الصناعة الاستخراجية كانت مصنعة في القرن الثامن عشر لما قامت به من دور تحريضي العملية التقدم التقني والمكننة ، في حين قامت صناعة التعدين بهذا الدور في القرن التاسع عشر.

إن قيام الصناعات المصنعة بدورها التحريضي لإطلاق قوى التنمية بالاقتصاد المتخلف يشترط فيه حسب برئيس:

[1]- مصيطفى عبد اللطيف؛ بن سانية عبد الرحمان: **إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص ص 07-08.

- أن تساهم هذه الصناعات بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي.
- أن تكون مستقلة عن مراكز التمويل والتصنيع الخارجية.
- أن يتوفر الاقتصاد المحلي على صناعات قابلة لاستخدام منتجات الصناعات المصنعة كمدخلات لها.

تجدر الإشارة إلى ملاحظة هامة تتعلق بالاختلافات بين النظريات الثلاث:

- الصناعة المحركة عند هيرشمان وقطب النمو عند بيرو قد يكون صناعة آلات استثمارية أو صناعة استهلاكية منفتحة على الداخل أو الخارج أو هما معا، بينما الصناعات المصنعة عند برئيس فهي مختصة فقط في إنتاج وسائل الإنتاج وتعمل في إطار اقتصاد معلق فقط.
- تدخل الدولة ضروري عند بيرو وبرئيس حتى يتمكن الاقتصاد النامي من تنظيم آثار الدفع الصادرة عن أقطاب النمو أو الصناعات المصنعة أثار) الدفع في نظرهما لا تنتقل عقويا بين الصناعات في الاقتصاد المتخلف وتحتاج إلى توجيه وتنظيم)، بينما هيرشمان فهو من أنصار الحرية المطلقة ويرى أن التحريض ينتقل عفويا بين الصناعات، لذلك فإن تدخل الدولة ينبغي أن ينحصر – إن كان ضروريا في تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار المربح فقط. [1]

[1]– مصيطفى عبد اللطيف؛ بن سانية عبد الرحمان: **إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص 09.

المبحث الثالث: فعالية وتأثير الإنفاق العام على التنمية الإقتصادية

تنوعت الآثار الاقتصادية المختلفة للإنفاق العام بتنوع معاييرها وأهدافها فمنها ما هو مباشر يتمثل في أثر الإنفاق على الإنتاج القومي الدخل القومي، الاستهلاك القومي والآخر غير مباشر والمتمثل في أثر المضاعف أي أثر الإنفاق على زيادة الاستثمار، أما أثر المعجل الذي يقصد به زيادة حجم الاستهلاك إلا أن كلها تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وسوف نتطرق إليها بالتفصيل.

المطلب الأول: أثر النفقات العامة على الأسعار، الدخل الوطني والانتاج القومي

الفرع الأول: أثر النفقات العامة على الأسعار

يختلف تأثير النفقات العامة على الأسعار حسب طبيعة الاقتصاد، درجة تطوره، والحالة التي يعيشها، حيث يفترض أن النفقات تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي توفير الحافز وأكبر هامش للتوسع في النشاطات الاقتصادية وزيادة إنتاجها، خصوصًا عندما يعاني الاقتصاد من حالة كساد أين تنخفض الأسعار ونقل معها الأرباح، وبالذات عند توفر الموارد والعناصر والطاقات الإنتاجية العاطلة والمهيأة للعمل، وعليه فإن أثر النفقات العامة على الأسعار يتحقق في الحالات التالية: [1]

- ✓ الإنفاق العام الذي يتجه نحو شراء منتجات زراعية بأسعار تشجع المزارعين على الاستمرار وتوسيع إنتاجهم وبيعها بأسعار تكون مناسبة لهم وللمستهلكين.
- ✓ زيادة الإنفاق العام للمنتجين على شكل إعانات لمساعدتهم على توفير منتجاتهم للمستهلكين بأقل الأسعار خصوصا تلك المنتجات الضرورية، والتي يستخدم فيها الأفراد الأقل دخلا كل دخلهم عليها، وبالتالي يتيح ارتفاع مستوى معيشة هذه الفئات.
- ✓ تقديم إعانات ضمن النفقات العامة من أجل دعم أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة كي لا يؤثر الارتفاع في الأسعار العالمية سواء على مستوى معيشة أفراد المجتمع خاصة السلع الاستهلاكية الضرورية المستوردة أو في ارتفاع تكاليف الاستثمار للمستثمرين والإنتاج بالنسبة للمنتجين، وكذلك من أجل الحد من ارتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم المستوردة تقديم إعانات ضمن النفقات العامة من أجل توفير من أجل توفير الدعم للسلع المصدرة

[1]- مكي عمارية: **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1986–2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص ص88-89.

بالشكل الذي جعل أسعار التصدير أقل ما ينجم عنه، الأمر الذي ينجم عنه زيادة قدرة المصدرين على التنافس في السوق الدولية، ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتشجيع إنتاج السلع والخدمات التصديرية نتيجة ذلك.

- ✓ تقليص النفقات العامة خصوصا التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتنعكس سلبا على تكاليف المعيشة بحيث تؤدي إلى المخفاض مستويات المعيشة خصوصا الضرورية منها.

الفرع الثاني: آثر الانفاق العام في إعادة توزيع الدخل الوطني

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين الموظفين بوسائل متعددة، فهي تقوم بذلك مثلا عن طريق إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد أثمانه عوامل الإنتاج أو ألمان المنتجات.

إلى جانب هذه الوسيلة الإدارية فإن الدولة يمكنها عن طريق الأدوات للمالية تحقيق هذا الهدف، فيمكنها إعادة توزيع الدخل عن طريق الإيرادات العامة وكما يمكن تحقيق ذلك أيضا عن طريق النفقات العامة من خلال ما يترتب على إنفاقها من آثار. [1]

يتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب ورسوم وأعباء عامة وما يعود من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام، فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بان كان ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمته ما تتحمله من أعباء فإن هذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة أما إذا كان العكس فإن النفقات العامة قد يترتب عليها توزيع الدخل على حساب هذه الطبقة لصالح فتة أو طبقة أخرى، وقد يترتب على النفقات العامة رفع المستوى العام للاستثمار ألا وهو الذي يترتب عليه إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الدخول الجديدة وعلى حساب الدخول الثابتة التي لا تزيد عادة ألا يبطئ وبنسب بسيطة، مما يترتب على رفع المستوى العام للأسعار إعادة توزيع الثروة الوطنية لصالح المدينين وعلى حساب الدائنين.

يعتبر إعادة توزيع الدخل من أبرز الأهداف الاجتماعية للسياسة المالية في العصر الحديث، وحتى يتحقق هذا الهدف تنسق الدولة عادة بين النفقات العامة والضرائب فتقتطع الدولة بالضرائب التصاعدية حاليًا من الدخول الكبيرة، ثم تنقلها النفقات العامة لأصحاب الدخول الضعيفة أي المنخفضة في صور مختلفة كإعانات العجز والشيخوخة والبطالة، وقد ينتقل ما تقتطعه الدولة من الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول المنخفضة في صورة خدمات كالتعليم والعلاج المجاني،

[1]– حمزة سعد: **سياسة الإنفاق العام وإنعاكاساتها على متغيرات مربع كالدور –دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980–2017**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة يحي فارس بالمدية، 2021/2020، ص 36.

كما قد تنقل الدولة جانبا من الدخول الكبيرة إلى أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة في صورة إعانات تساعدهم بما الدولة للبقاء أمام منافسة الصناعات الكبيرة ومن الصور حالب ما تقتطعه الدولة من الدخول الكبيرة إلى دخول منخفضة مساهمة الدولة في الفقات إنتاج السلع الضرورية التي يكثر الطلب عليها من الطبقات الفقيرة. [1]

الفرع الثالث: آثار النفقات العامة على الانتاج القومي

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة، وهي غالبا سنة والتي يمكن تقييمها نقدا. فالنفقات العامة قد تنفق على المرافق العامة التقليدية، كمرفق الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وهذا إنفاق ضروري لأنه يهيء الظروف المناسبة للإنتاج. وقد يكون الإنفاق على المرافق الأخرى الإضافية، فتؤثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال عدة جوانب. [2] كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (02-02): مكونات الناتج الوطني الإجمالي

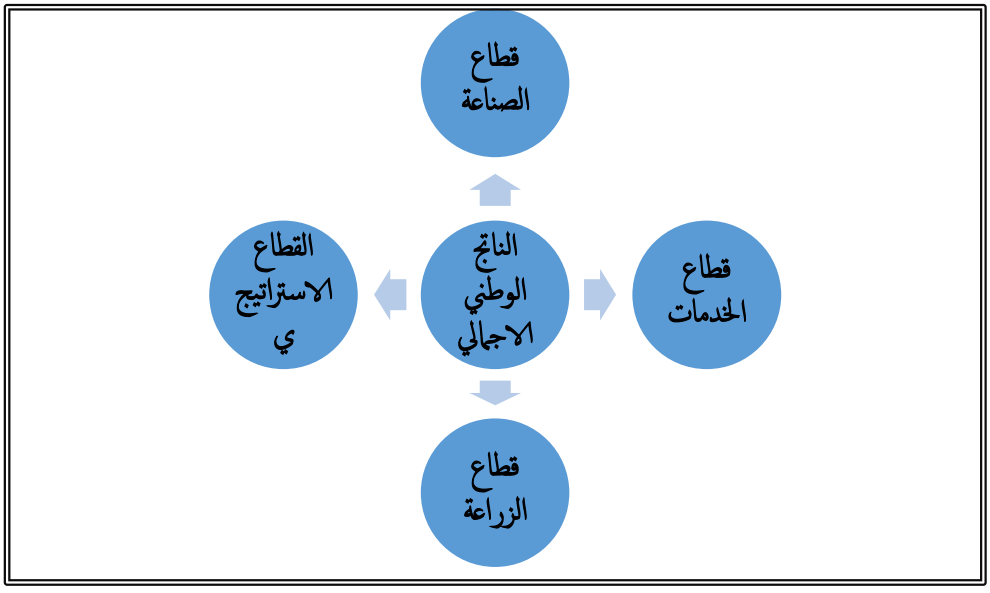

المصدر: عرابي محمد: **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات اقتنصادية ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019، ص 83.

[1]- حمزة سعد: **سياسة الإنفاق العام وإنعاكاساتها على متغيرات مربع كالدور -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2017**، مرجع سابق، ص 37.

[2]- زواش زهير: **محاضرات في المالية العامة موجهة إلى طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، 2019/2018، ص 24.

يتحلى أثر النفقات العمومية على الإنتاج الوطني من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، ويساهم الإنفاق العام في زيادة الطاقة الإنتاجية لاختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام. ويمكن تقديم أهم الآثار للنفقات العامة على الانتاج قومي من خلال عدة نواحي كما يلي:

- تؤدي النفقات العامة الى زيادة الانتاج القومي، وذلك بطريقة مباشر مثل النفقات الاستثمارية أو تكاليف انشاء المصانع وقد تؤدي النفقات العامة الى زيادة الانتاج القومي بطريقة غير مباشرة، وذلك حينما تؤدي هذه النفقات الى زيادة قدرة الافراد على العمل وعلى الادخار، مثل نفقات التعليم والصحة، حيث يؤدي الصرف على هذه المرافق الى زيادة كفاية المرافق وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات للأفراد.
- قد يؤدي زيادة الانفاق العام الى نقل بعض عناصر الانتاج من فرع لأخر من فروع الانتاج، فالدولة تستطيع من خلال توجيه الاتفاق العام الى فرع معين أن تجذب اليه عناصر الانتاج، كما في حالة أعانة سلعة من السلع مثلا؛
- قد يؤدي زيادة الاتفاق العام في منطقة معينة الى أن تتوجه عناصر الانتاج الى هذه المنطقة، ومثال ذلك أن تزيد الدولة من انفاقها على التعليم أو الصحة في مناطق معينة فتزداد الكفاية الانتاجية لأفرادها وتزداد قدرتهم على العمل وعلى الادخار، مما قد يجذب بعض عناصر الانتاج الى تلك المنطقة وهجر المناطق الأخرى؛
- قد يؤثر الاتفاق على رغبة الأفراد وميلهم الى الادخار بالنقص، ففي حالة توجيه الاتفاق العام الى تأمين مستقبل الافراد وتقرير معاشات أو ضمانات اجتماعية كبيرة، فقد يترتب على ذلك الصراف الأفراد عن العمل وبالتالي عن الادخار لاهم يضمنون اعانات حكومية تكفيهم. [1]

وبذاك تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.

[1]- عرابي محمد: **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات اقتنصادية ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019، ص 83-84.

المطلب الثاني: أثر الانفاق العام على مستوى التشغيل، الاستهلاك والإدخار

الفرع الأول: أثر الانفاق العام على مستوى التشغيل

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام بصفة خاصة، وتظهر أهمية سياسة الإنفاق العام في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الإفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، وحسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي، كما ان السمة المميزة للتحليل الكينزي هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي مستوى ثابت. [1]

أولا/ آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل: إن أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة الاستقرار في الاسعار العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي.

يساهم الإنفاق العام (الحكومي) بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك وذلك من خلال اعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فان سياسة الإنفاق العام تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال:

- التوسع في الإنفاق العام إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.
- تغيير سياسة الإنفاق العام تبعًا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أمّا في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والاصدار النقدي.

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار كما يمكن ان يؤدي إلى ايقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الانعاش الاقتصادي، إما من خلال الاعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في

[1]- زكريا جرفي؛ مختار بن عابد؛ فيروز زروخي: **أثر الانفاق العام على التشغيل في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2018/1990 باستخدام نموذج ARDL**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد04، ديسمبر 2019، الجزائر، ص 403.

زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع الخدمات الأساسية الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد أيضا الإنفاق العام التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الافراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة انتاجهم، وتحتل سياسة الإنفاق العام موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية. [1]

ثانيا/ الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل: تقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والبنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص، حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الأيدي أمام نقص الاستثمار الخاص بل تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص ولكن نجاح هذه المشروعات العامة مرهونة بمجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:

- إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد وبذلك تثور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات وتوقيف البدء في تنفيذها.
- على الدول ان تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق وتحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.

ولكن السلبية التي تؤخذ على فكرة المشروعات العامة هي افتراضها سهولة توقيت البدء في هذه المشروعات من جهة، وامكانية تأجيلها من جهة أخرى إلى أن التجربة اثبتت ان هذا التوقيت تكتنفه صعوبات، إذ أن أعداد هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم امكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمانية طويلة من الكساد، ولتجنب الانتقادات الموجهة إلى سياسة المشروعات العامة يمكن اتباع سياسة أخرى قصيرة الأجل تتمثل في توزيع القوة الشرائية على المستهلكين حين تعد الدولة برنامجها وتبدأ في تنفيذ المشروعات العامة.

ثالثا/ الآثار الظرفية القصيرة الأجل لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل:

إن التوازن الاقتصادي الكلي يتم من خلال النقاء منحنيي العرض والطلب الكليين، كما أن تأثير الزيادة في الإنفاق العام على نمو الناتج والعمالة مرتبطة بميل منحنى الادخار، وبالتالي فإن قيمة المضاعف مرتبطة أساسا بالميل الحدي للادخار.

وبالتالي فإن زيادة الإنفاق العام في مجالات البنية التحتية يسمح للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية، كما يلعب الإنفاق العام دورا مهما في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي للمستثمرين سواء كان ذاك الإنفاق متجها للأفراد في شكل إعانات اجتماعية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة، أو كان في شكل اعانات إنتاجية تساعد

[1]- زكريا جرفي؛ مختار بن عابد؛ فيروز زروخي: **أثر الانفاق العام على التشغيل في الجزائر** ، مرجع سابق، ص 404-405.

على تخطي هذه المشروعات للأزمات التي تمر بها، وتؤثر الدورة الاقتصادية وتقلباتها ما بين حالة الإنتعاش أو الركود على مستوى التشغيل، وتظهر أهمية الإنفاق العام في حالات الكساد من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري من أجل رفع مستوى التشغيل وزيادة الإنفاق الجاري من أجل خلق دخول قادرة على إمتصاص السلع المكدسة وتحريك العجلة الاقتصادية. [1]

الفرع الثاني: تأثير الإنفاق العام على الاستهلاك والإدخار

يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك القومي من عدة جوانب وهي عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الأمن والدفاع والتعليم، بالتالي فهي تزيد من الاستهلاك القومي وعندما تشتري سلع استهلاكية في شكل، ملابس ومستلزمات وأدوية فإنها تزيد الاستهلاك القومي، وعندما تعطي دخولا في شكل أجور ومرتبات وفوائد مدفوعات المقرضيها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي، بالإضافة إلى إعطاء إعانات بطالة وغيرها، أو إعطاء دعم عيني فهي بالتالي تزيد من الاستهلاك القومي. مع اختلاف الدول في مقدار ما يحدثه الإنفاق من اثر على الاستهلاك. [2]

إن هدف النفقات العامة تلبية احتياجات الأفراد، حيث يقوم الأفراد بتوفير جزء من دخلهم الذي كان يفترض أن يوجه إلى إتفاقهم على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الإتفاق الاستهلاكي، وتقسم نفقات الاستهلاك إلى: [3]

- **نفقات الاستهلاك الحكومي أو العمومي**: يقصد بها ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والمواد اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بمستلزماته الدولة لأداء مهامها مثل الملفات والأوراق وأثاث المكاتب... الخ، وتلخصها كما يلي:

[1]- زكريا جرفي؛ مختار بن عابد؛ فيروز زروخي: **أثر الانفاق العام على التشغيل في الجزائر** ، مرجع سابق، ص ص 406-407..

[2]- مصطفى أحمد قمر الدين عبد الله: **أثر الإنفاق العام على عوامل الإستقرار الاقتصادي في السودان (1992-2018)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الدّراسات العليا، جامعة السّودان للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية السودان، 2021، ص 47.

[3]- بن سليمان يحي: **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)**، مرجع سابق، ص 37.

الشكل رقم (02-03): نفقات الاستهلاك الحكومي

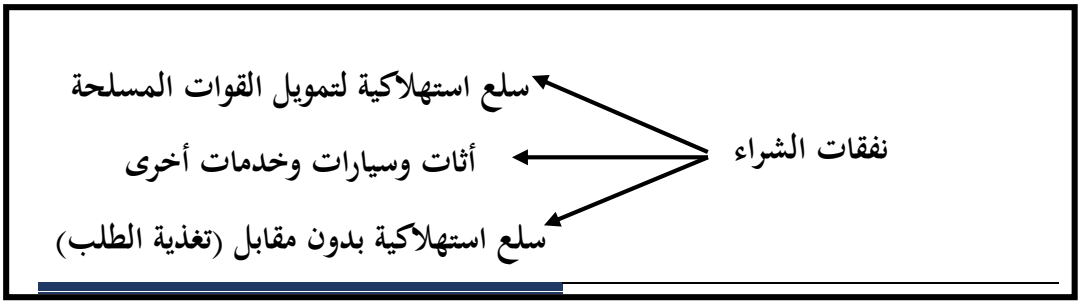

المصدر: بن سليمان يحي: **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)**، مرجع سابق، ص 38.

إن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة بإعطاء هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع والخدمات، فإنها تقوم بمنحها إليهم.

- **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخل الأفراد**: لا تتوقف أثار النفقات العامة على الاستهلاك عند نفقات الاستهلاك الحكومي، بل تتضمن أيضا نفقات الحكومة على دخل الفرد المتعلقة بالأجور لموظفيها، وأيضا منح التقاعد للموظفين السابقين)، مما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال الأثر الذي يحدثه المضاعف، ونلخص ذلك في المخطط التالي:

الشكل رقم (02-04): نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد

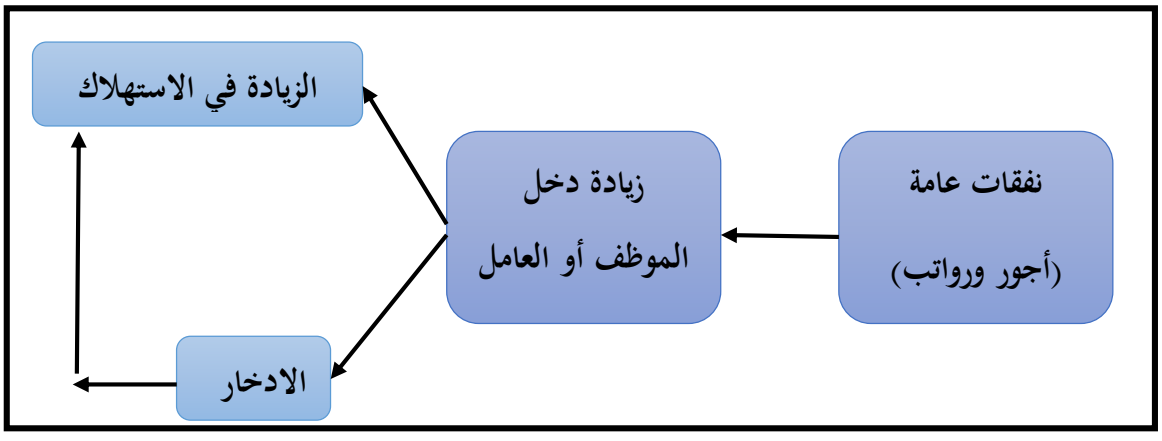

المصدر: بن سليمان يحي: **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)**، مرجع سابق، ص 38.

المطلب الثالث: آلية تحديد التوازن

الفرع الأول: أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي

وتؤثر النفقات العامة على الإنتاج والقوى العاملة من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، ذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءاً مهماً من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخلها بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب وأثرها عليه على كمية النفقات ونوعها.

حيث يتألف الطلب الكلي من الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن الاستثمار ومن الإنفاق الحكومي الجاري والاستثمار، ومن ثم سيشكل الاستثمار الجزء الأكبر من الطلب والادخار والجزء الأصغر سيتحول إلى استثمار، وكلما ازداد الاستثمار أدى ذلك لزيادة الإنتاج والدخل وتحسنت الظروف الاقتصادية.

ويلاحظ الإنفاق العام الاجتماعي بنوعيه سواء التحويلات الاجتماعية (كتلك المبالغ التي تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحيق أغراض اجتماعية، كالأغراض الصحية والثقافية والتعليمية والإسكان) أو التحويلات الاجتماعية النقدية (كتلك التي تتم لصالح الطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة) يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يخصص الإنفاق العام للحصول عليها، كما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلع إلى زيادة إنتاج هذه السلع، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، أو لبعض السلع والخدمات مثل دعم بعض السلع الأساسية كالخبز والبنزين تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار وإلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام وذلك بسد ما يكون في ميزانياتها من عجز وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمار والتنمية وخصوصاً بالنسبة إلى بعض الصناعات الضرورية للتنمية الاقتصادية. [1]

[1]– إيمان عبد السلام محمد: **أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجمهورية العربية السورّية"**، بحث علمي أعد لنيل درجة الإجازة في الاقتصاد، كلية الشريعة والقانون، قسم الاقتصاد الاسلامي، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، فرع مجمع الشيخ أحمد كفتارو، 2017-2018، ص 24.

الفرع الثاني: الآثار المباشرة للإعانات

تعد الإعانات إحدى أهم أدوات السياسة المالية نظراً لأنها تدعم جانب العرض في حال كانت الدولة بحاجة لزيادة الإنتاج وإيقاف الاستيراد وتدعم جانب الطلب في حال رغبت الدولة بإخراج الاقتصاد من حالة الركود.

فالإعانات "هي مبالغ نقدية تدفعها الدولة للمستهلكين أو المنتجين بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك وزيادة معدلات النمو الاقتصادي"، وهناك إعانات تأخذ شكل تحويلات نقدية صرفه، وإعانات تأخذ شكل سلع وخدمات.

- **إعانات نقدية:** هي تحويل جزء من القوة الشرائية لمصلحة الفئات المحددة الدخل مثل إعانات البطالة ومساعدات الضمان الاجتماعي، ويصعب معرفة أثر هذه الإعانات على حجم الإنتاج بشكل دقيق، ولكن تؤدي هذه الإعانات إلى ارتفاع استهلاك السلع الأساسية، وبالتالي يزداد الطلب على هذه السلع فيزداد إنتاجها ولا تحقق الدولة جراء قيامها بهذه التحويلات النقدية خلق قوة شرائية جديدة لهذه الفئات تساعد على تحسين أوضاعها المعيشية فحسب، خلال وإنما تتجنب بهذه التحويلات الهزات الاجتماعية الناشئة عن زيادة العاطلين عن العمل.
- **إعانات على شكل سلع أو خدمات:** عندما تأخذ الإعانات شكل مساعدات عينية (التحويلات العيني) فإن من أبرز آثارها المباشرة هي تشجيع استهلاك سلع وخدمات معينة تعطيها الدولة الأولوية وترى أنها تتفق مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستطيع من خلال علاقتها مع السوق والمنتجين بصفتها تمارس دوراً تحكمياً أن توجه السوق بالاتجاه الذي يحقق النفع العام، مثلاً تدخلها في نطاق الإسكان وتشييدها للمساكن الاقتصادية للفئات الاجتماعية محدودة الدخل فإنها تشجع الانتاج الصناعي المتعلق بمواد البناء وتحد من استغلال الملاك العقاريين للمستأجرين في الوقت نفسه، كما أن شرائها لسلع وخدمات تتعلق بالنواحي الصحية والتعليمية والثقافية من شأنه أن يساهم برفع المستوى الاجتماعي للمواطنين مما يتيح لهم ممارسة نشاطهم بكفاءة أعلى، وبالتالي رفع إنتاجية العمل.

بالإضافة على ذلك تقوم الدولة بتوزيع بعض الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع مثل إعانات البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والطفولة، والإعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها، ومن الواضح أن هذه الإعانات الاجتماعية والاقتصادي، توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي تزيد الاستهلاك القومي. [1]

[1]– إيمان عبد السلام محمد: **أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجمهورية العربية السورّية"**، بحث علمي أعد لنيل درجة الإجازة في الاقتصاد، كلية الشريعة والقانون، قسم الاقتصاد الاسلامي، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، فرع مجمع الشيخ أحمد كفتارو، 2017-2018، ص 25.

ونلخص هنا جملة أهداف الإعانات:

- تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع الأساسية (الخبز – السكر – الأرز – الدقيق – الزيت الحليب– اللحوم) وذلك ليتمكن المستهلك من الحصول عليها بالأسعار المنخفضة، الأمر الذي يستدعي بقاء الأجور متدنية، مثل شراء القمح بسعر مرتفع وبيعها للمواطنين بأسعار متدنية، وأيضاً تقوم سوريا بشراء الحبوب والشوندر السكري من الفلاحين بأسعار مرتفعة وتبيعها للصناعة والمواطنين بأسعار متدنية بهدف زيادة الإنتاج والتشجيع على الزراعة .
- **تشجيع الإنتاج الصناعي وتشجيع الاستثمار**: إن تقديم الخدمات الاستثمارية بصفة مجانية أو شبه مجانية يساهم في زيادة الاستثمارات الصناعية ويؤدي ذلك لزيادة حجم المنتجات الصناعية وبأسعار مقبولة في الاقتصاد الوطني"
- **زيادة إنتاج سلع التصدير**: إن دعم قطاع الصناعات التصديرية بالأموال أو بالخدمات أو بالواد الأولية يؤدي لزيادة الإنتاج، لأن عملية التصدير تؤدي إلى زيادة الإنتاج لأنها تقوم باستخدام المواد الوطنية والعمالة الوطنية، والذب بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني.

نستنتج أن الإعانات تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الاستهلاك الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لأن أي تشجيع للعرض أو الطلب سوف يساهم بدوره في الإنتاج وتحسين الدخول.

إن هذه الخصائص توضح طبيعة الإعانات وجوهرها، وتوضح دورها وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكما يحق للدولة فرض ضرائب لتمويل الإنفاق العام، يحق لها أيضا تقديم الإعانات لإزالة الفوارق بين الطبقات أو لتخفيض الأسعار ومساعدة المنتجين على زيادة الإنتاج. [1]

[1]– إيمان عبد السلام محمد: **أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجمهورية العربية السورّية"**، بحث علمي أعد لنيل درجة الإجازة في الاقتصاد، كلية الشريعة والقانون، قسم الاقتصاد الاسلامي، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، فرع مجمع الشيخ أحمد كفتارو، 2017-2018، ص 26.

المطلب الرابع: آلية عمل المضاعف والمعجل

لا تقتصر الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الآثار المباشرة فقط، بل تشمل أيضا الآثار الاقتصادية غير المباشرة، فالنفقات العامة تحدث آثارا غير مباشرة على الدخل والاستخدام تنتج من خلال دورة الدخل، وهو ما وصفه "كينز" بأثر المضاعف والمعجل، ويطلق على أثر المضاعف بالاستهلاك المولد، أما أثر المعجل فيطلق عليه بالاستثمار المولد.

يرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المرتبط على الإنتاج نتيجة لفعل كل من المضاعف والمعجل، فالنفقات لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف، لكنها تعود فتؤثر على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف، كذلك يمكن أن نقول بالنسبة لأثر المعجل انه لا يؤثر على الإنتاج فقط ولكنه يعود فيؤثر بصفة غير مباشرة على الاستهلاك، كذلك كما يوضحه الشكل التالي: [1]

شكل رقم (02-05): توضيح أثر المضاعف والمعجل

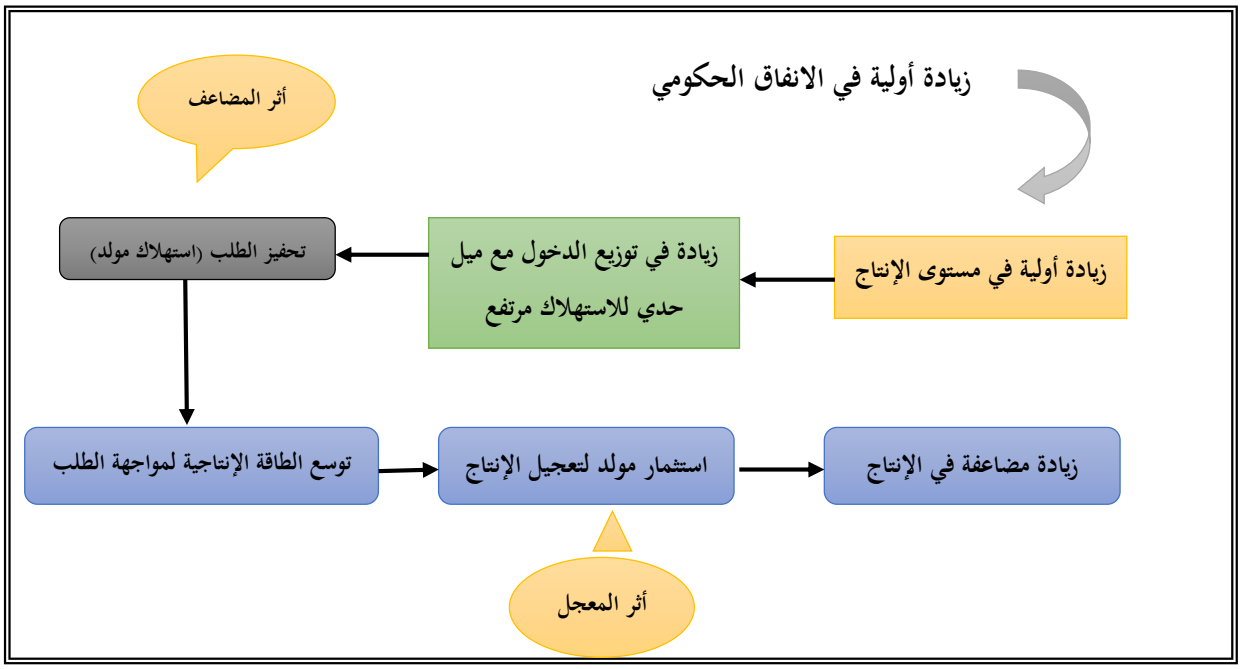

المصدر: حميد عزري: **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019، ص 33.

[1]- حميد عزري: **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019، ص 32.

الفرع الأول: آثار النفقات العامة من خلال أثر المضاعف

يعد "ريتشارد فكاهن" أول من أدخل فكرة اثر المضاعف في التحليل الاقتصادي من خلال مقاله The relation of Home Investment and to unemployment المنشور سنة 1931، الذي طبقه لقياس العلاقة الكمية بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل، ليأتي من بعده "كينز" الذي طور مفهوم المضاعف ليشمل قياس أثر الاستثمار المستقل على الدخل الوطني فزيادة الاتفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار، ولكن بمقادير مضاعفة تحددها مقدار هذا الأثر للإنفاق الاستثماري على الاتفاق الاستهلاكي.

لم يقتصر مفهوم المضاعف في الفكر الحديث في التحليل الاقتصادي على أثر الانفاق الاستثماري فحسب، بل يشمل كذلك متغيرات أخرى كالإتفاق العام، الادخار والصادرات. [1]

ومضاعف الانفاق العام K_G هو معامل عددي نسبي، يقيس الحالة التي يتغير فيها الدخل الوطني نتيجة التغير في الاتفاق الحكومي، فزيادة الاتفاق الحكومي الذي يظهر في شكل زيادة في الأجور والمرتبات والمعاشات، أو زيادة في الإعانات الاجتماعية يخصص جزء كبير منه لاستهلاك مواد وخدمات مختلفة، أما الباقي فيوجه للادخار الزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على فئات أخرى توزع بدورها بين الاستهلاك والادخار. هكذا تتوالى الزيادة في الدخول الجديدة من خلال دورة الدخل، مع سلسلة متتالية من الاتفاق الاستهلاكي المتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك، وهو ما يعرف بالاستهلاك المتناقص، وبالتالي تتشكل زيادة في الدخل الوطني الإجمالي بشكل يفوق الزيادة الأولية في الانفاق الحكومي، ولذلك سمي بمضاعف الاتفاق العام.

وواضح مما سبق أن نظرية المضاعف تستند إلى قيمة الميل الحدي للاستهلاك، فقيمة المضاعف تزداد بزيادة هذا الميل، وتنخفض بانخفاضه، علما أن هذا الميل يختلف من فرد إلى آخر، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى، إضافة إلى ذلك فإن وجود تسرب في دورة الدخل ينقص من قيمة المضاعف، كزيادة معدلات الضريبة أو زيادة حجم الواردات كما يتأثر المضاعف بإمكانية وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد، فكلما كان الاقتصاد يعمل دون التشغيل الكامل كلما كان الجهاز الإنتاجي قادرا على الاستجابة للزيادات المتتالية في الطلب الاستهلاكي، وأنتج المضاعف أثره، وهي الوضعية التي تعرفها الاقتصادات المتقدمة.

[1]- حميد عزري: **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**، مرجع سابق، ص ص 33-34.

الفرع الثاني: آثار النفقات العامة من خلال أثر المعجل (المسارع)

يقصد بأثر المعجل (المسارع) الاثار التي يتركها الانفاق العام على حجم الاستثمار، فزيادة الاتفاق العام تؤدي إلى زيادات متتالية في الطلب الكلي، ما يدفع المؤسسات الإنتاجية الاستجابة لهذه الزيادات من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية بزيادتهم للإنفاق على السلع الرأسمالية مثل المصانع الآلات والتكنولوجيا الحديثة، ويتطبيق وفورات الحجم فإن المؤسسات الإنتاجية تستثمر أموال بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في الطلب الاستهلاكي، وبالتالي فإن الانفاق الحكومي يسمح بزيادة في الاستهلاك الذي يدفع بزيادة أكبر في الاستثمار.

هذا ويتوقف أثر المعجل على ما يتوافر من مخزون من سلع استهلاكية، إضافة إلى مدى وجود طاقات إنتاجية عاملة في الاقتصاد والذي يسمح للمؤسسات الإنتاجية الحصول على عوامل الإنتاجية الضرورية الزيادة الإنتاج، ضف إلى ذلك ثقة المستثمر في حجم الطلب الاستهلاكي، والمدة الزمنية التي يستغرقها المنتج حتى يستجيب للطلب الجديد.

أما تأثير المعجل على الدخل الوطني فيتوقف على معامل راس المال مقابل الإنتاج، والذي يختلف من قطاع لآخر، لذلك فالمعجل يختلف ايضا من قطاع الآخر مما يقتضي ضرورة تقسيم التغيرات في الطلبعلى مستوى كل قطاع للتعرف على أثر المعجل بشكل دقيق.

ومما هو جدير بالذكر أن هناك علاقة وطيدة تربط بين عمل المضاعف وعمل المعجل وذلك عند دراسة الآثار التراكمية التي يحدثها الانفاق الحكومي في كل من الاستهلاك الاستثمار والدخل الوطني، فالتغير في الانفاق الاستثماري يحدث تغيرا في الاتفاق الاستهلاكي، كما أن الانفاق الاستثماري يتوقف على حجم الاتفاق الاستهلاكي. [1]

[1]- حميد عزري: **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)**، مرجع سابق، ص 35.

خلاصة الفصل

لقد قمنا في الفصل الأول بالتعرف على ماهية التنمية الاقتصادية وأهم مؤشراتها والنّظريات الفكرية التي فسرتها، وكذلك لآثارها الاقتصادية على الأسعار، الدخل، القومي، الاستهلاك، الدخل، الطلب الكلي، وكذا مستوى التشغيل، والنفقات العامة كأحد أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتي أصبحت من أهم الأدوات في السياسة المالية بحكم الفعالية العالية في معالجة الأزمات والاختلالات الاقتصادية، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها، حيث تلعب دورًا رئيسيا هامًا وحاسما في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومنه ينعكس تأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى كافة جوانب المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية. ومن خلال هذا المنطلق، يجب التعامل مع الإنفاق العام بشكل جدي من خلال ضمان وصوله للغرض المخصص له.

الفصل الثاني
تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الانفاق العام-مختلف النّظريات

تمهيد:

يشكل موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بارزة على الصعيد الدولي، وخاصة في الآونة الأخيرة حيث لوحظ اهتماما دوليا متزايداً موجهاً نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام فهي تشمل التنمية المستدامة ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو، بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي وتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية.

فعلماء الاقتصاد التقليديين ميزوها عن النمو والتنمية الاقتصادية التي لم تكن تتضمن أفكار الاستدامة البيئية التي لفت اهتمامهم إليها علماء الاقتصاد البيئي، كما أشار علماء البيئة والموارد والأحياء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستداما، وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي بالدرجة الأولى مع اعتبار أن النمو أمراً ضروريا ويمكنه أن يساعد على منع التدهور البيئي، وأشاروا إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية، كما أكد علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة، وركزوا على استدامة النظم الثقافية والبشرية بما فيها قبول نظريات البيئة، وهناك من ذهب إلى اقتراح استدامة التقسيم الدولي للثروة وإعادة توزيعها لتصبح التنمية المستدامة واقعية على المستوى العالمي، ومن خلال هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مدخل عام إلى التنمية المستدامة**
- **المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة ونّظرياتها**
- **المبحث الثالث: الانفاق العام أداة لتحقيق التنمية المستدامة**

المبحث الأول: مدخل عام إلى التنمية المستدامة

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية، مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، تتبناها هيئات وجهات شعبية ورسمية ومنظمات المجتمع المدني وتطالب بتطبيقها، حيث عقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات، ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها، إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا، بوصفه مفهوما وفلسفة علمية، ومازال هذا المفهوم يفسرُ بطرق مختلفة من الكثيرين.

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل ويتضمن

المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور للتنمية المستدامة

على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد يكون مفهوماً حديثاً، فإن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة حديثة، بل هي موجودة منذ القدم، حيث إن الدافع وراء مخاوفنا الحالية يرجع إلى آلاف السنين، [1]

قد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني نجد:

- **1950**: ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l'Union internationale pour la conservation de la nature، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت. [2]

[1]– نوزاد عبد الرحمان الهيتي: **التنمية المستدامة –الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا**، ط01، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 09.

[2]– غناني فريدة فايزة؛ زياني نجية: **واقع التنمية المستدامة في الجزائر**، دفاتر MECAS، العدد11، ديسمبر 2015، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 290-291.

- **1968**: إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية. [1]
- **في سنة 1972**: ينشر نادي روما تقريرًا مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال للموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2100، ولعل من أهم نتائجه، هو أنه سيحدث خللاً خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستتراف للموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها. كما تم نشر دراسة جاي فورستر بعنوان "حدود النمو" والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استتراف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة. حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة. وفي نفس السنة وبالتحديد خلال 05-15جويلية 1972 تتعقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية. وطالبت الدول النامية بأنّ لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة. [2]
- **1979**: الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس (Hanse Jonas) يعبر عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية".
- **1980**: الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) أصدر تقريرا تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.
- **في 27 أفريل 1987**: قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك"، المعروف بتقرير برونتلاند، والذي كان أول تقرير أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي 1987، وقد تشكلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983، برئاسة رئيسة وزراء النرويج برونتلند آنذاك وأعضاء 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية وخبراء التنمية والتخطيط في العالم، ويتمثل الغرض الرئيسي لتلك اللجنة، هو دراسة تأثير السياسات التصنيعية والاقتصادية لدول العالم على الموارد الطبيعية، والتي لا يمكن بإعتبارها ملكًا مشاعًا أن تحدره الأجيال الحالية كيفما تشاء، بل هو وقف تستفيد منه الأجيال

[1]- العربي حجام؛ سميحة طري: **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد02، ديسمبر 2019، الجزائر، ص 128.

[2]- عماري عمار: **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثالث (03) "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة أيام 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، سطيف، ص 02.

الحالية، ولكن تحافظ عليه في ذات الوقت لمصلحة الأجيال المقبلة، ويقدم هذا التقرير أول تعريف لمفهوم التنمية المستدامة، باعتبارها التنمية التي تلبي إحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتهم الخاصة. [1]

- **1989**: اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها150 دولة.
- **1992**: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل ومن أهم النتائج المنبثقة عن القمة: جدول أعمال (أجندة) القرن 21.
- **1993**: أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة "هيئة التنمية المستدامة" وهي أعلى هيئة دولية تمثل حكومات الدول الأعضاء وتعني بمتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بجدول أعمال القرن 21، كما الحق بها متباعة مقررات وخطة جوهانزبورغ التنفيذية. [2]
- **1997**: اعتماد بروتوكول كيوتو يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.
- **2002**: انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة(ريو+10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.
- **2005**: أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ بشأن تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري. [3]
- **2007**: خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر سنة 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.

---

[1]- أوشن فروق: **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة–دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2015/2014، ص ص 03-04.

[2]- فاطمة بكدي: **الاقتصاد الأخضر من النّظري إلى التطبيق**، مركز الكتب الأكاديمي، 2020، ص 19.

[3]- عبد القادر عويونان: **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظّل التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2008، ص 05.

- **2010**: بعدها بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ "بكوبن هاغن" سنة 2010، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازلت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتف الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.
- **وفي سبتمبر 2015**: انعقدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أبن اعتمدت قرارا بعنوان "تحويل عالمنا جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" الذي يشمل خطة التنمية لما بعد عام 2015، تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار وهي تهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي في جو أفسح من الحرية. كما نقر بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وتشمل هذه الخطة 17 هدفا و 169 غاية للتنمية المستدامة وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، وستعمل جميع البلدان على تنفيذ هذه الخطة في إطار من الشراكة التعاونية . [1]

ويمكن توضيح مراحل تطور مفهوم التنمية تاريخيا في الشكل التالي:

[1]- خنشول دنيا: **واقع التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تحليلية خلال الفترة 1992–2015**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد01، جوان 2018، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، ص ص 74-75.

الجدول رقم (03-01): التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
01	التنمية= النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية – منتصف ستينات القرن العشرين	اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية اهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستلقة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
02	التنمية= النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات– منتصف سبعينات القرن العشرين	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية اهتمام ضيعف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستلقة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية /تنمية من أجل إنسان الانسان وسيلة التنمية /تنمية الإنسان
03	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبيعينات –منتصف ثمانينات القرن العشرين	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	–معالجة كل جانب من الجوانب –معالجة مستلقة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية /تنمية من أجل إنسان الانسان وسيلة التنمية /تنمية الإنسان الانسان صانع التنمية/تنمية بواسطة إنسان
04	التنمية المستديمة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الثاني من ثمانيات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام كبير بالجوانب البيئية	–معالجة كل جانب من الجوانب –معالجة مستلقة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	–الإنسان هدف التنمية /تنمية من أجل إنسان –الانسان وسيلة التنمية /تنمية الإنسان –الانسان صانع التنمية/تنمية بواسطة إنسان

المصدر: نبيل لحمر: **دور الإعلام المحلي في تكوين الوعي بالتنمية المستدامة–دراسة ميدانية لعينة من مستمعي إذاعة بسكرة**، أطروحة دكتوراه، قسم علقم الإعلام، كلية علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص 121.

ومن خلال ما تم عرضه يمكننا التمييز بين أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، وهذه المراحل هي: [1]

- **المرحلة الأولى: التنمية بوصفها مرادفا للنمو:** امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أوائل الستينات من القرن العشرين، وقد ساوت بين التنمية والنمو حيث تم تعريف التنمية بالزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني. إن أهم ما ميز التوجه التنموي في هذه المرحلة هو الإعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة مستويات الدخل الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي، حيث أن هذا الأخير بلغ بين عامي 1950 و 1965 حوالي 3.4% سنويًا لجميع الدول النامية.
- **المرحلة الثانية: التنمية وفكرة النمو والتوزيع:** امتدت من نهاية الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين، حيث تغير مفهوم التنمية ليشمل الجوانب الإجتماعية إضافة إلى الجوانب الإقتصادية، وذلك من خلال التركيز على مكافحة مشكلات الفقر، البطالة واللامساواة في التوزيع أي تحسين ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى.
- **المرحلة الثالثة: التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة (المتكاملة):** امتدت من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين وفيها ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي لا تقتصر أهدافها على زيادة معدلات النمو الإقتصادي فقط، بل إنها تصاغ وفق منطلق اجتماعي انساني من خلال الإهتمام بجميع جوانب حياة الأفراد، إذ أنها تسعى إلى التحسين المستمر لظروف السكان العاديين واستفادتهم من أي نمو محقق في الثروة والناتج الإجمالي الذي يمكن من تغطية الإحتياجات الأساسية، وذلك عن طريق إعادة توزيع الموارد ضمن القطاعات الإجتماعية، وإعادة توجيه النمو من أجل تحقيق مشاركة السكان المحرومين.
- **المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة:** ظهر مصطلح التنمية المستدامة بعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" حيث نشر لأول مرة سنة 1987، ويمثل هدف الإستدامة التحولات الحديثة في الفكر التنموي حيث يشترك مع استراتيجية الإحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء، ومع ذلك يتضمن هذا المنهج أيضا أن التنمية الدائمة لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت الإستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والإجتماعية، أي أنها تحافظ على الموارد الطبيعية والبشرية خصوصًا في ظل المخاطر البيئية التي تحدد أشكال الحياة على سطح الأرض.

مما سبق تبدو التنمية كظاهرة ذات أبعاد متعددة اقتصادية اجتماعية، سياسية وبيئية تتجلى مظاهرها في نمو وتزايد القدرات الخاصة بالإنتاج والإستثمار وتكوين الثروة، وتنعكس آثارها في زيادة الدخل واستفادة عموم أفراد المجتمع منه، وتظهر ملامحها في بيئة مواتية، وتهيئ فيها الشروط المناسبة للإفلات من كل هيمنة أو تبعية.

[1]- كمال زموري؛ أيوب صكري؛ سامي حمودة: **نظّريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة (1967-2019)**، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص ص 174-175.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة

عرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن حيث أختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، وهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الإهتمام بالصناعة.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني لهذا ظهرت تعاريف متنوعة ومتعددة ومتداخلة وان هذا التداخل بين التعاريف هو أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستدامة في المرحلة الراهنة. ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 الذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة لتوضيح هذا الخلط من خلال أجراء مسح شامل الأهم تعريفات هذا المفهوم واستطاع التقرير من حصر عشرين تعريفاً واسع التداول للتنمية المستدامة وقد وزع التقرير هذه التعاريف على أربع مجاميع هي: [1]

أولا/ التعريفات البيئية: تركز على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية.

ثانيا/ التعريفات الاجتماعية الإنسانية: تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقوف تدفق الأفراد للمدن من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية في الأرياف.

ثالثا/ التعريفات الاقتصادية: إذ تنظر إلى المستدامة من خلال اتجاهات رؤية الدول الصناعية من جهة والدول النامية من جهة أخرى إذ ترى الدول الصناعية أن التنمية المستدامة تعني إجراء تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا. أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فان التنمية المستدامة تعنى توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعاشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

[1]– عبد الله حسون محمد؛ مهدي صالح دواي؛ إسراء عبد الرحمان خضير: **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد**، مجلة ديالي، العدد السابع والستون، 2015، جامعة ديالي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ص ص 339-340.

رابعا/ التعريفات التقنية: ترى هذه التعريفات أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدرة من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض والضارة بالأوزون.

ومن خلال هذا سوف نتطرق لجملة من هذه التعاريف فيما يلي:

التنمية المستدامة تعني "ضرورة استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص نصيب الأجيال القادمة منها، وذلك بالمحافظة على رصيد ثابت من الموارد الطبيعية مثل: التربة والمياه الجوفية والنفط والمعادن، والكتلة البيولوجية" [1]

التنمية المستدامة هي "تنمية اقتصادية – اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية" [2]

التنمية المستدامة فهي "عبارة عن عملية صاعدة، مستمرة، هادفة وغايات مقصودة واستراتيجيات مدروسة وفق آليات علمية للانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم، وقصد توفير حاجيات الجيل الحالي، مع التفكير بعدم المساس بحاجيات وموارد الأجيال المستقبلية، وعادة ما يتم وصفها بأنها عملية شعبية أكثر منها عملية مالية بمعنى أنها تعتمد على تعبئة الأفراد وحفز إرادتهم أكثر من اعتمادها على تعبئة المال، وهي عملية شاملة تتضمن أبعاد مختلفة ومتداخلة ومتفاعلة وهي المتمثلة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية والبيئية والتكنولوجية، والتي تشكل بدورها أبعاد تنموية، كالتنمية الاقتصادية والتنمية البيئية وغيرها. [3]

[1]– محمد خليل محمود محمد: **المشروعات الصغيرة...مدخل للتنمية المستدامة (دراسة التجربة اليابانية)**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018، ص 58.

[2]– شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي: **التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020، ص 14.

[3]– عبد السلام شكركر: **الاعلام التوعوي: المفاهيم والمجالات**، مركز الكتاب الأكاديمي، ص 76.

التنمية المستدامة تعني "السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية". فهي "تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعنى بتحسين نوعية الحياة مع حماية العام الحيوي" [1]

عرفت **التنمية المستدامة على أنها** "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم" [2] أي "تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" [3] وعرفت كذلك بأنها "إجراء تخفيضات في استهلاكها من الطاقة والموارد الطبيعية وتخفيض تجاربها النووية والأدخنة المتصاعدة من مصانعها" [4] بمعنى "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ في الاعتبار النظام البيئي " [5]

التنمية المستدامة: هي التنمية التي تفي بحاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجاتها"[6] لهذا فهي "تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وكذلك تعويده على عادات مفيدة، فالمعارف والخبرات وحدها لا تكفي فلابد أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصا غير المتجددة، وحسن توظيف الدخل والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال التالية" [7] من خلال "إدارة قاعدة الموارد

[1]- عبد الحافظ الصاوي: **توظيف أموال الزكاة في العالم الإسلامي–رؤية تنموية**، ط01، مكتبة الشروق الدولية للنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص 28.

[2]- منال عشري: **تكنولوجيا المعلومات ورأس المال البشري رؤيا للتنمية المستدامة 2030**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2022، ص 69.

[3]- حمزة الجبالي: **التنمية المستدامة– استغلال الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة**، 2016، ص 119.

[4]- حسين عليوي ناصر الزيادي: **الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، العدد/12، حزيران/2013م، ص 460.

[5]- علوني عمار: **محاضرات في التنمية المحلية –الجوانب النظرية**، موجهة لطلبة الماستر تخصص تنمية محلية واقيلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2021/2020، ص 65.

[6]- إيناس محمد الجعفراوي: **مراجعة نقدية للتنمية المستدامة بين التسيُّس والأدلجة**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 79/78، ربيع–صيف2017، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ص 135.

[7]- أحمد تي؛ الأخضر بن عمر؛ سارة بن موهوب: **التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية**، أعمال الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدادمة في الجزائر– الأبعاد والتحديات، يومي 04-05 فيفري 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 281.

الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة " [1]

التنمية المستدامة: "هو مفهوم في بعد فلسفي أكثر منه مفهومًا قابلاً للتطبيق، ولكي يرقى إلى البعد الثاني أي القابلية للتطبيق، فإنه يجب أن يكون أحد مكونات ثقافة المجتمع وجزء من تركيبته المعرفية" [2]

ومنه تتكون التنمية المستدامة من سبعة مفاهيم أساسية وهي: [3]

1. **الاعتماد المتبادل:** وهذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.
2. **المواطنة والإشراف:** المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكاناً أفضل.
3. **احتياجات وحقوق الأجيال القادمة:** فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
4. **التنوع:** احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
5. **جودة الحياة:** الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضًا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.
6. **عدم اليقين والاحتياطات:** يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع والاعتراف بأساليب التعلم المستدامة والمرنة.
7. **التغير المستدام:** فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر.

---

[1]– شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي: **التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية**، ط01، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020، ص 14.

[2]– العالية مناد؛ مزريق عاشور: **مدّى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، سنة 2020، جامعة الشلف، الجزائر، ص 213.

[3]– صباح بالة: التنمية المستدامة Sustainable Developent، الموسوعة السياسية Political Encycloprdia، نشر في 2017/04/01، تاريخ الإطلاع: 2023/04/20، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.Political-Encyclopédie.org

الفرع الثاني: ماهية الاستدامة

الاستدامة لغة: الإستدامة مأخوذة من استدامة الشيء، دام، يدوم، استدامة، أي طلب دوامه.

الاستدامة اصطلاحا: ويقصد بها الدفع بشيء معين لأن يستمر (للاستمرار) لمدة طويلة من الوقت. [1]

الاستدامة: وهو ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة والتي تعني توفير احتياجات الجيل الحاضر من دون المساومة على مقدرة الأجيال القادمة على التحرر من الفقر والحرمان. وعليه يجب توفير فرص التنمية البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية ومنع تراكم أعباء تتحمل تبعاتها الأجيال المقبلة: مثل الديون المالية الناشئة عن فروض خارجية أو محلية طويلة الأجل، والديون الاجتماعية الناشئة عن إهمال الاستثمار في تنمية القدرات البشرية، والبيئة، وغيرها. [2]

الاستدامة: كل ما يؤدي إلى ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية حاضرًا ومستقبلاً؛ ضمن إطار حضاري إستراتيجي تعاقدي يصون وينمي البيئة والموارد. [3]

بات من المسلّم به أن فكرة الاستدامة تتأسس على ثلاث ركائز متداخلة متكاملة:

1/ البيئة: بما يصون وينمّي جميع المكونات البيئية التي تشمل:

- البيئة الطبيعية (الماء والهواء والتربة ومصادر الطاقة والأحياء بكافة أشكالها والأنظمة البيئية الإيكولوجية).
- البيئة المستحدثة (المباني والمصانع والمرافق بكافة أنواعها).

2/ الاقتصاد: بما يزيد من رفاهية المجتمع ويعالج الفقر والبطالة عن طريق حسن استغلال الموارد وتنميتها بطريقة فاعلة كفؤة.

3/ الاجتماع: بما يكرس العدالة والديموقراطية وحقوق الإنسان والرفاهية الاجتماعية ويفي باحتياجات الناس، حاضرًا ومستقبلاً.

ويمكن النظر إلى الاستدامة عبر ثلاثة مثلثات ذهبية وكل مثلث ينتظم ثلاثة مكونات رئيسة، وذلك كما يلي:

- **المثلث الأول:** مكونات الاستدامة، وتشمل: البيئة – الاجتماع – الاقتصاد.
- **المثلث الثاني:** مبادئ الاستدامة، وتشمل: شمولية النطاق – تكامل الأعمال – الشراكات.

---

[1]– منى هرموش: **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص 33.

[2]– عبد الكريم أحمد جميل: التنمية البشرية الحديثة، ط01، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2017، ص 09.

[3]– عبد الله بن عبد الرحمان البريدي: **التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**، ط01، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 60.

❖ **المثلث الثالث:** أطراف الاستدامة، وتشمل: السلطات العامة – المجتمع المدني – الإعلام. [1]

شكل رقم (03-01): التوازن بين البيئة والاجتماع والاقتصاد في الاستدامة

المصدر: عبد اللهبن عبد الرحمان البريدي: **التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**، مرجع سابق، ص 54.

ومن الممكن أن نتساءل ما هو الفرق بين التنمية المستدامة والإستدامة، يعتقد في غالب الأحيان أن الإستدامة هدف طويل الأجل (عالم أكثر استدامة) بينما التنمية المستدامة تشير إلى العمليات والطرق العديدة لتحقيق ذلك (مثل الغابات المستدامة، والزراعة المستدامة، الانتاج والاستهلام المستدام، الحوكمة الناشطة، البحوث ونقل التكنولوجيا والتعليم والتدريب....الخ). [2]

شكل رقم (03-02): رؤية الإستدامة

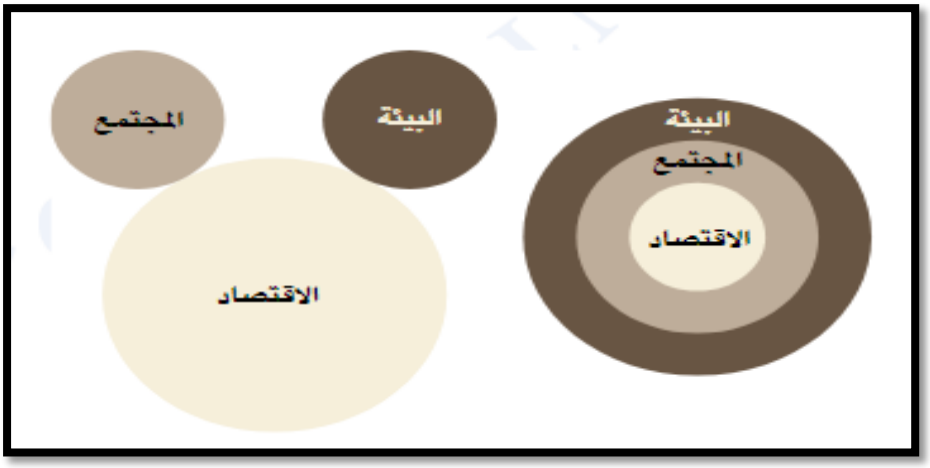

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: **التربية من أجل التربية المستدامة**، ترجمة: حنان عبد الله عنقادي، اليونسكو، 2013، ص 05.

[1]– عبد الله بن عبد الرحمان البريدي: **التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**، مرجع نفسه، ص 54.

[2]– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: **التربية من أجل التربية المستدامة**، ترجمة: حنان عبد الله عنقادي، اليونسكو، 2013، ص 05.

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة وأهم متطلباتها

تتحدد خصائص التنمية المستدامة في العناصر التالية:

- تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلاً وأكثر تعقيدًا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدًا روحيًا وثقافيًا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.
- تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبيت الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.
- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو عليها الأولى.
- تعتبر البعد الزمني بعدًا أساسيًا حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي. [1]
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلان لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة؛
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة. [2]

---

[1]- بن حمام عطية؛ ضامن مسعود: **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة اقتصادية، المجلد 18، العدد 03، 2020، جامعة الجلفة، ص ص 169-170.

[2]- بعلول نوفل؛ عوام نسرين؛ طلحي سماح: **أثر الإنفاق الحوكمي في تحسين المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة (2000-2019)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد01، أفريل 2022، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص ص 490-491.

وتؤكد هذه الخصائص على ضرورة التفاعل السليم بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة: البيئية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

ولكي تتحقق التنمية المستديمة يتطلب توافر ستة أنظمة: [2]

- **نظام إنتاجي**: يراعي كل الاعتبارات اللازمة لحفظ القاعدة البيئية للتنمية.
- **نظام تكنولوجي**: يبحث باستمرار عن إيجاد حلول مبتكرة وتكنولوجيا صديقة للبيئة
- **نظام اقتصادي**: قادر على توليد الفوائض والمعرفة التقنية على أسس التواصل والاستقلالية.
- **نظام سياسي**: يؤمن المشاركة والتواصل المؤثر في صناعة القرارات.
- **نظام إداري**: يتسم بالمرونة والقدرة على التصحيح الذاتي.
- **نظام دولي**: يراعي أنماط وأشكال التواصلية في التجارة والتمويل.

[1]– صونيا بيزات: **محاضرات في مادة: البيئة والتنمية المستدامة**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر (حقوق)، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين–سطيف2، 2018/2017، ص 12.

[2]– وزاني محمد: **التنمية المستديمة: نظرة الفكر الوضعي واستشراف للبديل الإسلامي**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثالث، سبتمبر 2013، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، السعيدة، الجزائر، ص 333.

المطلب الرابع: أسس ومبادئ التنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب وضع إستراتيجية متكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية الاقتصادية الاجتماعية والصحية للمواطن والمحافظة على البيئة والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية والتنمية المستدامة عملية تحول في المجتمع، فالاستدامة في جوهرها عدالة في تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر والأجيال اللاحقة ومن خلال هذا المطلب سوف نبرز أهم الأسس والمبادئ التي تستند عليها التنمية المستدامة.

الفرع الأول: أسس التنمية المستدامة

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها وكانت أهمها: [1]

1. أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على الخصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعة الحالية والمستقبلية كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.
2. لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعي وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.
3. يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمارات الحالية مع تعزيز استخدام وسائل تغطية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف إلى الحد من ظاهرة الضرر والاخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.
4. لا ينبغي الاكتفاء بتعديل انماط الاستثمار وهياكل الانتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة.
5. لا بد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.
6. استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات الخيار مقومات التنمية وخاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

[1]- عبد الكامل عطية؛ هدوش صلاح الدين: **التنمية المستدامة قراءة في الأسس والأبعاد والأهداف**، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر، المجلد 03، العدد 08، ماي 2020، ص ص 134-135.

ومن بين الركائز التي تستند إليها نذكر: [1]

- **مفهوم العدالة المبنية** على الانصاف تأثيره على نظرية التنمية المستدامة بحيث يهدف هذا المفهوم إلى ايجاد التوازن الملائم بين طلبات متنافسة على ثروات البلاد.
- **مبادئ التمكين والحاكمية والمساءلة**: حيث أصبح مفهوم التمكين الرئيسية في تصور مقومات التنمية المستدامة وتعني كلمة التمكين أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، أمّا الحاكمية فهي جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع والمساءلة تعني قابلية تحمل المسؤولية، أن أصحاب يعملون في جو الشفافية ويقدمون المعلومات الكافية من أجل الوصول إلى نتائج التحقق النفع العام للمجتمع. ومن بين المقومات التي تقوم عليها التنمية المستدامة نذكر من:

أ. **الانسان**: يعتبر الإنسان المسؤول الأول والحامل للأمانة حيث أوضحت أجندة القرن الحادي والعشرون أنه يتجه للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد على الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى بحيث ينبغي وضع استراتيجيات تتوافق مع النمو السكاني، وصحة النظام البيئي كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية متمثلة في محاربة الفقر وتأمين الحياة البشرية والسعي لتوعية حياة جيدة وكذلك تأمين الحاجات الأساسية من الغذاء والسكن والتعليم والصحة وتوفير مناصب العمل في إطار المحافظة على البيئة.

ب. **الطبيعة**: تعتبر الطبيعة المحيط الحيوي والخزان للموارد المتجددة وغير المتجددة، حيث تتمثل الموارد المتجددة في الغابات والمزارع والمراعي والبحار، أما الموارد غير متجددة فهي موارد متواجدة في باطن الأرض كالخامات من البترول، والفحم والغاز الطبيعي، المياه الجوفية، وعليه يتطلب ترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتحددة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

ت. **التكنولوجيا**: وما تعنيه من استخدام المعرفة العلمية في استثمار موارد البيئة وحل مشكلاتها والتصدي للأخطاء التي تواجهها، وباعتبار أن الكثير المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل إلا البحث عن تقنيات تصحح الأخطاء، وعليه وفي الزمن الحديث سادت فكرة الحلول من التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية والاجتماعية. وعليه فإن التنمية للمستدامة مجموعة من المميزات منها:

[1]- عبد الحليم الحمزة: **دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي**، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 136.

- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
- تعطي الأولوية الأولى للاحتياجات الأفراد.
- تتميز بالمدى الزمني الطويل إضافة إلى البعد الكمي والنوعي.
- تراعي الحفاظ على الطبيعة ومحتوياتها.
- تستلزم المحافظة على طبيعة المجتمعات في شتى المجالات (الدينية، الحضارية، والثقافية) .
- تقوم على التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة منها. [1]

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

ثلاثة مبادئ مترابطة للتنمية المستدامة: يمكن تعريف نهج ما متكامل باستخدام ثلاثة مبادئ مترابطة ببساطة على النحو التالي:

- ❖ عدم ترك أحد متخلّفاً عن المسيرة؛
- ❖ العيش في مجال التشغيل الآمن على الأرض؛
- ❖ التخلّي عن أصول لصالح الأجيال المقبلة. [2]

تفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها وهذه المبادئ هي:

1. **استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة:** يعتبر أسلوب approach Systems شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر

[1]– عبد الحليم الحمزة: **دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 137.

[2]– جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: **الاستدامة البيئية من أجل رفاهية الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام 2015**، دورة الأولى، مذكرة إعلامية من الأمانة، نيروبي، 23 – 27 ماي 2014، الأمم المتحدة، ص 03.

أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر بشكل مباشر في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، وبالتالي على النظام الكلي للأرض. لذلك تعمل التنمية المستديمة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.

ويمكن القول إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.

2. **المشاركة الشعبية:** التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً في مجال تخطيط التنمية المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أم قرى. وهذا يعني أنها تنمية من أسفل Development from below ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل لتوفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات أعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل– تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني- تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يومياً عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية: [1]

أ– تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الأرض وتحسين نظم المواصلات والترانزيت وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة، وستكون النتيجة بالتالي الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري، وانخفاض في النفقات المرصودة لهذه الغاية، ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.

ب– الحكومات والمجالس المحلية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، وحتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات أو إلقائها في المحيط والأنهار أو تصديرها، وفي الوقت الحاضر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات مثل برامج التدوير وإعادة تصنيع

[1]– ماجدة أبو زنط؛ عثمان غنيم: **التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد01، 2006، جامعة البلقاء التطبيقية، ص 165.

كميات كبيرة منها، ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا إيجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات، مثل هذه البرامج ستعمل على إيجاد بيئة نظيفة وكذلك عقلنة استخدام الموارد وبالتالي تحسين نوعية حياة السكان، خصوصاً وان برامج ومشاريع تدوير النفايات إلى جانب فوائدها البيئية فإنها توفر مئات من فرص العمل الجديدة.

ج- يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضاً الحد من انبعاث كلورفلور الكاربون Chlorofluorocarbons المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون وذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام الموارد والبضائع التي تحتوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد والبضائع، وهذا بدوره سيساعد على تحسين مستويات الصحة العامة للسكان ويحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية.

د- الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط استخدام ارض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، وكذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائط النقل العام والاستثمار في نظم المواصلات، وإنشاء شبكات من طرق النقل الفعالة. وهذا بدوره سيعمل على تحقيق الازدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان وأيضاً من تلوث الهواء.

3. معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة.

4. الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخص منها وإعادة تمثيلها.

5. الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية.

6. التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة.

7. استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة.

8. إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك.

9. المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانياً وطبقياً. [1]

[1]- ماجدة أبو زنط؛ عثمان غنيم: **التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**، مرجع سابق، ص ص ص 166-167-168.

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة ونّظرياتها

تدرج التنمية المستدامة في مضمونها أهم الانعكاسات على العناصر التالية: الزمن، الفضاء، الحاجيات الجماعية، الرفاهية والنمو. أما على مستوى الاقتصاد الجزئي تأخد بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة التالية: الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية" وإدماج البيئة الذي يضاف إليه الحكماتية. [1]

ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينات ومقتصرة على الندوات العلمية والمغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا وقبولا لهذا المفهوم وكان الجميع يتساءلون إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيودا على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي وكان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بأن التنمية المستدامة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل إيجاد توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي، لكن من بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك، حيث أخذ المفهوم معاني جديدة وأخذ يستأثر باهتمام علمي وأفكار متجددة.

المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة

يمكن القول أن التنمية المستدامة ترتكز على أربع أهداف أساسية:

1/ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: يشير هذين العنصرين الى عاملين أساسين هما زيادة رفاهية المجتمع الى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال المتوازن لموارد البيئة. فضلا عن العلاقة بين الطبيعة والسكان وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، الى جانب الوفاء بالحد الأدنى من معايير الامن واحترام حقوق الإنسان والأهداف الجانبية الاخرى المتعلقة بتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

2/ الهدف السياسي: ويقصد بالهدف السياسي تامين انواع الحكم الديمقراطية والقضاء على القمع والاضطهاد والعنصرية ونشر مفاهيم الديمقراطية وحرية الفكر والتنقل والتعبير ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع فضلاً عن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإعطاء الأخيرة حقوقها لتأخذ دورها في المجتمع.

[1]– صلاح الدين مندلي: **قراءات نظرية تحليلة حول علاقة التنمية المستدامة بالابتكار في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016، جامعة وهران2، الجزائر، ص 29.

3/ الهدف البيئي: ويتمثل بالحفاظ على الموارد الطبيعية دون المساس بالنظام الايكولوجي للبيئة وإتباع الوسائل الحديثة للمحافظة على البيئة واجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات حتى لا تؤدي الى تدهور الأنهار والبحيرات والتربة وتهدد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، فضلاً عن استخدام الري استخداما حذرا واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء الى جانب الابتعاد عن التجارب النووية ورمي النفايات في عرض البحار واستعمل الطاقة النظيفة والتوسع في استخدامها. كما يشترط في التنمية المستدامة ان تستحوذ على قناعات الجماهير التي يجب ان تشترك في قراراتها، الى جانب المردود الاقتصادي للها وقابليتها على اشباع الحاجات الإنسانية. [1]

لابد هنا من بيان عنوان كل هدف من هذه الأهداف والغاية منه كما يلي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر: وضعت أولى أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر والتي أخذت . عنوان عاماً وشاملاً وعنون الهدف بعبارة" القضاء على الفقر تجميع أشكاله في كل مكان". واشتمل هذا الهدف على سبعة أهداف فرعية وأربعة عشر مؤشرا له ركز الهدف الفرعي الأول على القضاء على الفقر المدقع، والذي اعتبر مقياسه هو الشخص الذي يعيش بأقل من 1.25 دولار في اليوم. ولكن عند ذكره للهدف الفرعي الثاني فانه استخدم لفظ تخفيض، والذي يرمي تخفيض الفقر إلى النصف كأقل تقدير وفقا للتعاريف الوطنية.

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع: القضاء على الجوع هو الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، والتي شملت على ثمانية أهداف فرعية وثلاثة عشر مؤشراً، حيث اشتمل هذا الهدف على عدة أبعاد، منها القضاء على الجوع وخصوصًا الرضع، وسوء التغذية وتوقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة. ومن جانب أخر ربط هذا الهدف بين مضاعفة الإنتاج الزراعي ودخل صغار منتجي الأغذية والتركيز أكثر على خطوات عملية نحو نظام إنتاجي مستدام. [2]

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه: وما زالت هذه الأهداف تركز على الأنسان حتى في هذا الهدف، وبالتركيز على الرفاهية والصحة الجيدة، فيسعى هذا الهدف إلى خفض حالات الوفاة لدي الأمهات إلى 70 حالة من أصل مائة ألف من المواليد الأحياء. وكان الهدف الفرعي الثاني أيضا معززا بالأرقام بإنهاء وفيات الأطفال من عمر خمسة أعوام فأقل إلى

[1]– حسين عليوي ناصر الزيادي: **الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد12، 2013، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ص 461.

[2]– حازم ساسي: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة: **التدخل والتأثير، المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي**، المجلد 02، العدد02 العدد الخاص، 2021، معهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ص ص 70-71.

اقل من 25 حالة وفاة من كل 1000، واقل 12 حالة وفاة للمواليد الجديدة. وكذلك خفض الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية إلى الثلث. ووفيات حوادث المرور إلى النصف.

الهدف الرابع: التعليم الجيد: التعليم الجيد هو الهدف الرابع بعد القضاء على الفقر والجوع وتوفير الرفاهية والصحة الجيدة. كتحقيق التعليم المجاني الجيد حتى مرحلة الثانوية، وتكافؤ الفرص وتوفير المهارات المناسبة لعمل أفضل.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين: المساواة بين الجنسين كانت عنوان هذا الهدف وبالرغم من تحفظي على كلمة المساواة المطلقة وإنما كان من الأفضل استخدام لفظ تحقيق العدل بين الجنسين، فالعدل أشمل وأكثر إعطاء وحفظاً للحقوق من المساواة. فغايات هذا الهدف هو القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة، وحفظ حقوقها داخل منزلها.

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية: الماء النظيف والصرف الصحي يأتي سادساً، فهذا الهدف البيئي والاجتماعي في نفس الوقت هدفه توفير مياه نظيفة للحد من التلوث وإعادة تدوير المياه هو هدف جانبي أخر.

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: توفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة وذلك بمضاعفة المعدل العالمي.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تم الربط بين النمو الاقتصادي والعمل اللائق للإنسان في هذا الهدف كنوع من تحقيق التوازن، بقصد الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وبحد ادني 7% من منو للناتج المحلي الإجمالي. وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، ونقطة أخرى مهمة جمعت بين جانبين بالسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي. [1]

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: هذا المعيار اعتبره من أكبر الأهداف طموحا وعنوانا، فهو يجمع بين البيئة والبنية التحتية والابتكار والصناعة فالأخيرة يقصد تعزيز التصنيع الشامل للجميع وبطريقة مستدامة وركز هذا الهدف على المشاريع الصغيرة بزيادة فرصة حصولها على الخدمات المالية، وقد تم وضع مؤشرين لهذا الهدف كنسبة الصناعات الصغيرة من إجمالي القيمة المضافة للصناعات، ونسبة التي لها قرض أو ائتمان أما الجانب البيئي فقد ركز على اعتماد الصناعة النظيفة، ويقاس ذلك من خلال قياس انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. وفي جانب الابتكار فقد أكد على تعزيز البحث العلمي وذلك بالإنفاق على البحوث والتطوير.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة: يضم هذا الهدف عشرة أهداف فرعية، تحاول فيها الحد من عدم المساواة داخل البلدان والتي تسعى فيها إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتكافو القرص ومنها أيضا تعزيز

[1]- حازم ساسي: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة: **التدخل والتأثير، المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي**، المرجع السابق، ص ص 72-73.

تنظيم الأسواق والمؤسسات المالية ورصدها ويكون ذلك بمؤشرات السلامة المالية، وسعى هذا الهدف أيضا إلى تيسير الهجرة، بالرغم من عدم التفصيل في أسباب الهجرة وفتاهم

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة: الاستدامة طالت هذا حتى المدن والمجتمعات البشرية في عشرة أهداف فرعية وخمسة عشر مؤشراً وضعت من أجل قياس هذا الهدف الحصول على مساكن يسعر معقول ويجميع خدماتها الأساسية ولا سيما المواصلات العامة كخطوة نحو تحقيق الهدف الفرعي الآخر إلا وهو التوسع المدني. ومع كل هذا التطور المنشود يجب ألا يكون على حساب التراث الثقافي والذي يجب حمايته طبقا لهذا الهدف وبالتزامن مع الاهتمام بالهواء النقي وإدارة النفايات. ومن الأهداف الفرعية الأخرى لهذا الهدف المتشعب هو توفير مساحات خضراء وآمنة والمعيار هنا في نسبة الأمان هي التحرش وحالة ذوي الإعاقة.

الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المستدام: جمع هذا الهدف بين الإنتاج والاستهلاك المستدام، بحيث يهدف إلى يتم استخدم الموارد الطبيعية بكفاءة وبإدارة مستدامة. وأما فيما يتعلق بالاستهلاك فقد تم ربطه بالنفايات وكيفية الحد منها وإعادة التدوير على مستوى الفرد والشركات. [1]

الهدف الثالث عشر: العمل المناحي: هدفاً لوحده ضمن هذه الأهداف والقصد منه هو اتخاذ إجراءات أحد المناخ عاجلة للتصدي لتغيرات المناخ، فخفض عدد الوفيات بسبب الكوارث هو أحد مؤشرات هذا الهدف، فالاهتمام بالتعليم والمؤسسات بتوعيتها اتجاه التغيرات المناخية هي احدى الأهداف الفرعية لهذا الهدف.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء: بعد أن وضعت هدفاً خاصاً للمناع، تضع هدفاً كاملاً آخر للحياة تحت الماء. فالتلوث البحري وبالأخص التلوث الناجم من الأنشطة المقامة على الأرض هو هدفا لمنعها، وتقليل نسبة الحموضة البحرية إلى اقل حد ممكن هو هدف فرعي آخر. أما فيما يتعلق بالأنشطة المقامة في عرض البحر فسيكون الاهتمام بالصيد ومدى التزامه القانوني ولا سيما تلك المعونات التي تقدم والتي يجب حظر بعض أشكالها.

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر: بالتأكيد بعد المناخ والبحر، تضع الأمم المتحدة هدفا خاصاً للحياة على الأرض. وتجب الإشارة إلى أن المياه العذبة الداخلية تدخل ضمن هذا الهدف وليس الهدف السابق. إضافة إلى كل تفاصيل الأرض من غابات وجبال وأراضي جافة ورطبة، كلها يجب أن تستخدم على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف إزالة الغابات، ووقف صيد الحيوانات المحمية.

[1]- حازم ساسي: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة: **التدخل والتأثير، المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي**، المرجع السابق، ص 74.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية: العدالة والسلام والمؤسسات القوية جمعت مع بعض في هذا الهدف. كالحد من جميع أشكال العنف وخصوصا الأطفال، وإنهاء الاتجار بالبشر. والحد من تجارة الأسلحة الغير مشروعة والفساد والرشوة، ومن الأهداف أيضا تعزيز سيادة القانون والحوكمة العالمية.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: ودعنا نقول كل تلك الأهداف السابقة لن تصل إلى قمة ما تسعى إليه إلا بهذا الهدف الذي يسهى إلى تحقيق الشراكة من أجل الأهداف ويكون ذلك يجمع موارد مالية إضافية للبلدان النامية، بالإضافة لالتزام الدول المتقدمة في تنفيذ ما التزمت به اتجاه المساعدات الإنمائية. وتكون الشراكة في جوانب متعددة، التكنولوجيا وبناء القدرة والتجارة.

- **تداخل الأهداف المقاصد (الغايات):** بعض مقاصد الأهداف ترتبط بأكثر من هدف فمن بين 107 غاية نجد أن 60 غاية تشير صراحة إلى هدف آخر واحد على الأقل غير الهدف الذي ينتمي إليه، وإليه 19 غاية تربط بين ثلاثة أهداف أو أكثر. هذه المقاصد تخلق روابط غير مباشرة، أو "طرف ثالث" بين الأهداف. على سبيل المثال، تشير الغاية 8 و3 ضمن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، والتي تتعلق بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، إلى عدم المساواة والفقر، لذلك يتم حسابها كحلقة وصل بين الهدف 10 والهدف 1، على الرغم من أنها لا تنتمي لأي من الهدفين، والرسم التالي يوضح هذه العلاقات:

شكل رقم (03-03): عدد الأهداف المرتبطة بهدف معين **شكل رقم (03-04): ارتباط الأهداف والمقاصد ببعضها**

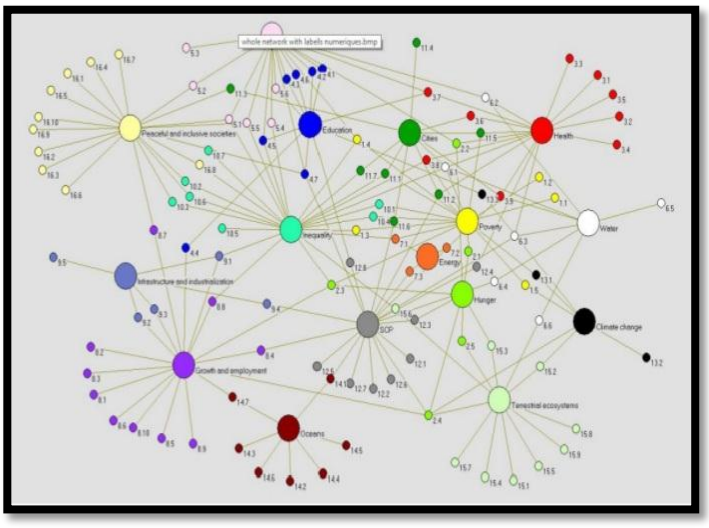

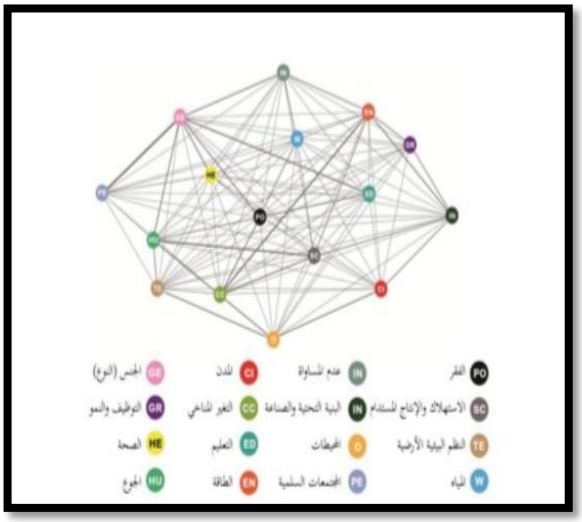

المصدر: حازم ساسي: **أهداف وأبعاد التنمية المستدامة: التدخل والتأثير، المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي**، المجلد 02، العدد02 العدد الخاص، 2021، معهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ص ص 76-78.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن حل الدراسات والأبحاث تشير إلى أن التنمية المستدامة تقوم على التداخل بين ثلاثة أبعاد أساسية وهي البعد الاقتصادي الذي يجد التراكم الكمي والبعد الاجتماعي الذي يعبر عن التراكم النوعي، وأخيرا البعد البيشي الذي يجمد المحيط والموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها والشكل التالي يوضح التداخل بين هذه الأبعاد: [1]

شكل رقم (03-05): أبعاد التنمية المستدامة

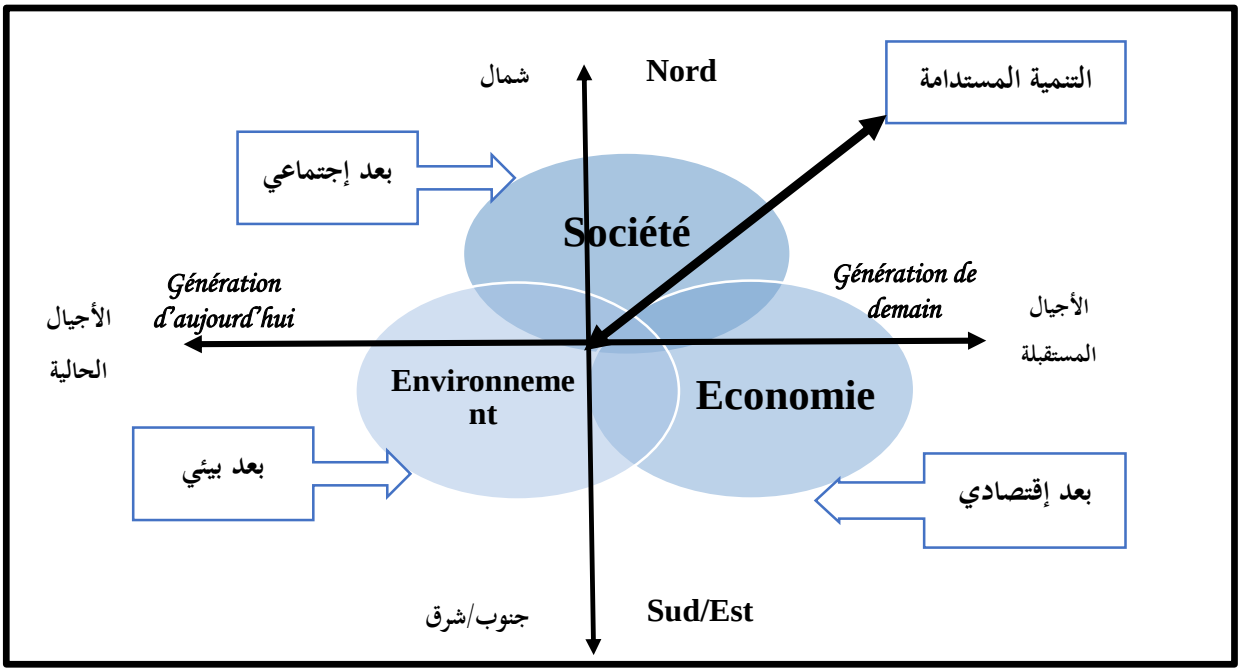

المصدر: مشري محمد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيقي التنمية المحلية المستدامة**، مرجع سابق، ص 53.

أولا/ البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول كيفية تطوير التنمية الاقتصادية حتى تتناسب مع الأنظمة البيئية على المدى البعيد، ويتحسد البعد الاقتصادي من خلال العناصر التالية:

1. **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** الشئ الذي يمكن ملاحظته في هذه النقطة هو أن معدل استغلال سكان البلدان الصناعية للموارد الطبيعية يعادل أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية، فمثلا نجد أن

[1]- مشري محمد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيقي التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2008، ص 53.

استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات من استهلالك نفس الطاقة من البلدان النامية مجتمعة.

2. **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** إن التنمية المستدامة في الدول المتقدمة تعبر عن مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يتم من خلالها تخفيض متواصل في مجال الاستهلاك الغير رشيد والغير العقلاني للطاقة وكل الموارد المتاحة من تغيير أنماط الاستهلاك التي باتت تشكل اتجاه خطر نحو التنوعات البيولوجية المحلية والعالمية من ناحية، ومن وبالتالي ضرورة التأكد من عدم سلبية هذه العمليات على المحالات الحيوية للدول النامية.
3. **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث:** لقد توجت البلدان المتقدمة بالريادة والمسؤولية في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بسبب استهلاكها المتراكم والغير الرشيد للموارد الطبيعية، وبسبب طبيعة اقتصادها الذي بني على عاتق الموارد الطبيعية وتراكم المشكلات البيئية التي تسببت في ارتفاع معدلات التلوث مثل استخراف الموارد الطاقوية الغير المتجددة من بترول وفحم...الخ، وما نتج عن هذا الاستهلاك من اختلالات في التوازنات هذا ناحية أخري يعتبر غني هذه الدول بالموارد المالية والتقنية والبشرية كفيل بوضعها في الصدارة ضمن مجال استخدام التكنولوجيات النظيفة وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل مع البلدان الأخرى في سبيل تعزيز التنمية المستدامة.
4. **المساواة في توزيع الموارد:** إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرض الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة. [1]
5. **الحد من التفاوت في المداخيل:** إن مشكلة التوزيع العادل للمداخيل والثروة تعتبر من أكبر المشكلات التي واجهت ومازالت تواجه المجتمعات سواء على الصعيد الكلى بين الدول أو على الصعيد المحلى بين أفراد البلد الواحد، وهذه المشكلة التي باتت تقف كعالق في سبيل تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات وخاصة منها المتخلفة حيث تجد أن كل الثروة متمركزة في يد الأقلية بينما لا تستحوذ الأغلبية إلا على النسبة القليلة من الدخل

[1]- مشري محمد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيقي التنمية المحلية المستدامة**، مرجع سابق، ص 54.

والثروة وهذا ما ينعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بين المجتمعات، وهذا ما تسعي التنمية المستدامة إلى محاربته من خلال خلق التوازن بين الثروات والدخول من أجل خلق التكامل بين المجتمعات.

ثانيا/ البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة: عندما تتكلم عن التنمية المستدامة من الجانب الاجتماعي والثقافي فإننا بطريقة غير مباشرة تتكلم عن التنمية الاجتماعية وبالتالي الإنسان لأن التنمية من هذا الجانب تعني بالبشر بصفة عامة دون التفرقة، إن البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة يعالج النقاط التالية:

1. **تثبيت النمو الديمغرافي:** تعتبر هذه النقطة أساسية عند التكلم عن التنمية المستدامة والتنمية بصفع لأن هذا التزايد السكاني الذي وصل إلي حوالي 80 مليون نسمة كل عام في العالم عامة، والتي تساهم فيه دول العالم الثالث 985 الموسومة بالاكتظاظ والفقر والتخلف، إن هذا التزايد الغير مدروس للبشر ليس بالموضوع الهين لأن الزيادة السكانية بهذه النسبة تعتبر العائق الأساسي في عملية التنمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم قدرة الأرض على احتمال هذا التزايد المستمر.
2. **أهمية دور المرأة:** تلعب المرأة دورًا حد خاص، ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء بالزراعات المعيشية والرعي وتدبير كل شؤون المنزل، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة فالمرأة بعبارة أخرى هي المدير الأول للموارد والبيئة في المنزل والمسؤول الأول عن الأطفال، وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المرأة فإلها في الكثير من الأحيان تعاني التهميش وخاصة في مجال التعليم، إن تعليم المرأة من شأنه أن يعزز دورها في تحقيق التنمية المستدامة فمثلا قد يزيد من قدرتها على التعامل مع الوسائل الطبية الحديثة في مجال تحديد النسل... الخ. [1]
3. **أهمية توزيع السكان:** يحتل موضوع التوزيع السكاني أهمية بالغة ضمن السياسات التنموية الحديثة التي تهدف إلى محاربة تحسين مستويات المعيشة، فالتمركز السكاني مثلا في المناطق الحضرية يرفع من تركيز النفايات والمواد الملوثة بما يؤثر سلبا على الوضعية الصحية للإنسان والبيئة في نفس الوقت وهذا ما دفع بالتنمية المستدامة إلي التوجه نحو النهوض بالتنمية الريفية النشيطة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة بغية التقليل من الزحف نحو المدن.
4. **الصحة والتعليم:** إن مستوى الصحة والتعليم يعكس القدرة على التعامل مع متطلبات التنمية المستدامة حيث أن الصحة الجيدة تغذي قدرة المواطن على المساهمة في المشاريع التنموية ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

[1]– مشري محمد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيقي التنمية المحلية المستدامة**، مرجع سابق، ص 55.

5. **الأسلوب الديمقراطي والمشاركة الشعبية:** من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة يجب خلق تنمية بشرية مبنية على المشاركة بين المكلفين بوضع البرامج والسياسات والمسئولين عن تنفيذها وهذا لسبب بسيط هو أن كل البرامج التنموية التي أهملت الجماعات المحلية ومبدأ الديمقراطية خضعت الحتمية الإحقاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

ثالثا/ البعد البيئي للتنمية المستدامة: إن البعد البيئي للتنمية المستدامة يجسد الكيفية التي يجب بهما التعامل مع متغيرات الايكولوجية من خلال ترشيد التعامل مع الموارد الطبيعية والسهر على أن تكون المخرجات البشرية الناتجة عن عمليات التصنيع والاستهلاك صديقة للبيئية، ومن هنا تجد أن البعد البيئي يتمحور حول مجموعة من العناصر تتمثل في:

1. **الأراضي:** إن المشاكل التي تعاني منها الأراضي من تصحر وانحراف وتعرية تجعلها سنة بعد أخرى معرضة للانسحاب من دائرة الإنتاج والاستغلال بسبب تدهورها وانخفاض مردوديتها سنة بعد أخرى وهذه قضية معقدة وهامة جدا بالنسبة للتنمية المستدامة، وبالتالي فان طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، حيث يجد أن الأجندة 21 تندد بضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استعرافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد.
2. **حماية الموارد الطبيعية:** ليس هنا المقصود بحماية الموارد الطبيعية عدم استغلالها؟ وإنما المقصود هنا هو استغلالها بطريقة تضمن ديكومتها واستمراريتها وعدم استترافها بطريقة أنانية واستغلالية وحرمان الأحيال المستقبلية من حق استغلالها. [1]
3. **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:** إن التنمية المستدامة تسعى هنا إلى محاربة كل أشكال الفساد التي تؤثر على التنوعات البيولوجية البرية منها أو البحرية وذلك بإبطاء عمليات الانقراض ومنع تدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية، حيث نجد أن معظم الملاجئ التي تعتبر مسكن الكثير من الكائنات الحية بانت تعاني من تدهور كبير وذلك بسبب أنواع الاستغلال الغير مدروس التي تعاني منه والذي بات يشكل خطر كبير على إمكانية استمراريتها واحتمال انقراضها بشكل هائي وبالتالي التأثير على السلسلة الغذائية والتواجد الحي الجميع الكائنات مهما اختلفت نوعيتها.

[1]– مشري محمد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيقي التنمية المحلية المستدامة**، مرجع سابق، ص 56.

4. **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** إن التنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تسعي إلى خلق التوازن وعدم المخاطرة بإجراء التغيرات في المحيط البيتي وبالتالي تجلب جميع الاختلالات التي شأنها تدمير الكرة الأرضية كالتسبب في زيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، إن هذه الحماية من التغير المناعي قد يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، وبالتالي الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء الاستتراف البشري.
5. **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** إن النسبة الكبيرة التي تحتلها المسطحات المائية والتي تقدر بحوالي 70% تجعل عملية الاهتمام بهذا الجزء من التنمية المستدامة عملية معقدة وهذا راجع إلى التداخل الكبير الذي تعرفه هذه المسطحات الكبيرة بالإضافة إلى الغموض الذي يجوب كل ركن من أركانها.
6. **صيانة المياه العذبة:** في ظل التزايد السكان الكبير وتزايد معدلات الاستهلاك، نجد أن تضاعف معدلات الطلبات على أهم عنصر من عناصر الحياة هذا العنصر الذي يعتبر عصب الحياة الرئيسي هذا الذي يزيد من معدلات استراقة وندرته يوم بعد آخر ومن هنا يأتي اهتمام التنمية المستدامة بموضوع المياه وكيفية تعني صيانته والحد من الاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. [1]

إن التنمية المستدامة هي النقطة التي يتم فيها التداخل بين الأبعاد الثلاث السابقة، ولكن هناك من أضاف البعد الرابع هذا الذي يمثل الإطار العام الذي تتداخل فيه الأبعاد الأخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة وهو البعد السياسي يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية وإدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأحياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي والبيئي.

كما لا يمكن إهمال البعد الرابع هذا الذي تناوله معظم الكتاب والمختصين في مجالات التنمية المستدامة ألا وهو البعد التكنولوجي والذي يتجسد في العناصر التالية:

- استعمال تكنولوجيات أنظف وأكفأ في المرافق الصناعية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية.
- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية الزاجرة.

[1]– مشري محمد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيقي التنمية المحلية المستدامة**، مرجع سابق، ص 57.

- الاستغناء على الطاقات المضرة للبيئة والغير متجددة مثل البترول ... الخ والاعتماد على الطاقات البديلة والصديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية بغية التقليل من الانبعاثات الغازية، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون. [1]

شكل رقم (03-06): أبعاد التنمية المستدامة

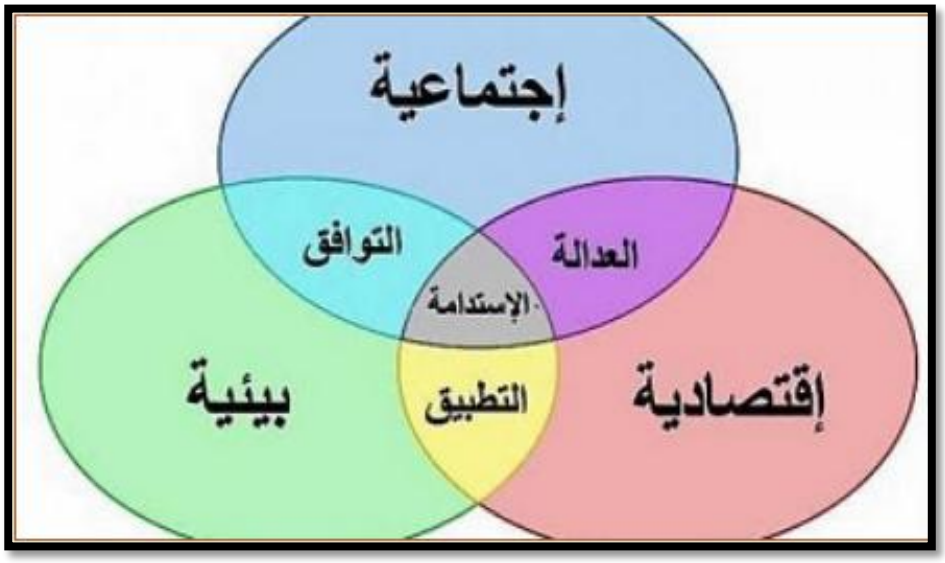

المصدر: عمار حاتم كامل: **تطور مفهوم وأهداف التنمية المستدامة**، مركز تنمية حوض أعالي الفرات، جامعة الأنبار، نشر بتاريخ: 2022/04/03، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.uoanbar.edu.iq

[1]- مشري محمد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيقي التنمية المحلية المستدامة**، مرجع سابق، ص 58.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

إن استخدام المؤشرات أو المعاملات أو الأدلة لقياس مدّى التقدم والانجاز الذي تحقق في مجال التنمية، ويعرف المؤشر على أنه أداة تصف كمية موجزة وضع أو حالة معينة، أما المعاملات أو الأدلة index فهي عبارة عن قياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات المختارة التي يتم توليلها بطريقة إحصائية معينة لوصف حالة أو وضع قائم ولنفس الأغراض التي يستخدم من أجلها المؤشر، ولكن بصورة أكثر شمولية وواقعية. [1]

وعادة عندما تقوم بقياس التنمية هو لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة.
- تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة وما يترتب على ذلك من تعديل للمسار أو الاستمرار بنفس الاتجاه.
- تحديد مدى الالتزام بالإطار الزمني المخصص لتحقيق الأهداف وهل تسير عليه التنمية بشكل سريع أم بطيء أم متناسب.
- مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق المختلفة.
- الاستفادة من تجارب الآخرين.

جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات ممثل التنمية المستدامة على أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل تسعينات القرن المنصرم وكان أبرز الملك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، إذ اقترحت 59 مؤشراً يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسة، اقتصادية، اجتماعية بيئية ومؤسسية كما اعتمدت اللجنة إطاراً فنياً يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسة أسمتها مؤشرات القوة الدافعة (الضغط) والحالة والاستجابة.

- مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة وهي التي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط.
- مؤشرات الحالة هي التي توفر أو تعطي صورة ومضية للحالة الراهنة، وهي توفر معلومات عن وضع النظام القائم في اللحظة التي شوهد فيها.
- مؤشرات الاستجابة توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من لدن الدولة التي بصدد التنمية.

[1]- عدنان داود محمد العذاوي: **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية-استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة 1991-2010**، ط01، 2016، ص ص 50-51.

وتقسم هذه المؤشرات إلى ما يأتي: [1]

أولاً/ المؤشرات الاقتصادية: وتتضمن عدة مؤشرات وهي:

1/ التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة، وتقسم إلى:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي.
- صادرات السلح كنسبة مؤوية من واردات السلح.

2/ تغير أنماط الاستهلاك وعبر عنه: تصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة.

3/ الموارد والأدوات المالية وتقسم إلى:

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الدين العام الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة.

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية: وتتضمن عدة مؤثرات

1/ مكافحة الفقر: معدل البطالة – مؤشر الفقر البشري.

2/ الدينامية الديوغرافية والاستدامة: ويعبر عنها بـ: معدل النمو السكاني

3/ تقرير التعليم والوعي العام والتدريب: ويتضمن ما يأتي:

- معدل الإمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- البنية الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية.

4/ حماية صحة الإنسان وتعزيزها: ويقسم على:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

[1]– عدنان داود محمد العذاوي: **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية–استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة 1991–2010**، مرجع سابق، ص 52.

- عدد السكان الذين لا يحصلون على المياة المؤمنة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.

5/ **تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية** ويتمثل بـ: نسبة السكان في المناطق الحضرية.

ثالثاً/ المؤثرات البيئية: وتتضمن ما يأتي: [1]

1/ انبعاثات الغازات الدفينة:

- انبعاث غاز ثنائي اوكسيد الكاربون.
- انبعاث غاز الميثان.
- استنزاف طبقة الأوزون.

2/ حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها.

- الموارد المتجددة/ السكان
- استخدام المياه الاحتياطات المتجددة.

3/ النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة ويقسم على:

- تصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.
- استخدام الأسمدة.

4/ مكافحة إزالة الغابات والتصحر ويتمثل بـ:

- التغير في مساحات الغابات
- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

رابعاً/ المؤشرات المؤسسية (الخدمية):وتتضمن المؤشرات الأتية:

1. **الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.**

[1]- عدنان داود محمد العذاوي: **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية-استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة 1991-2010**، مرجع سابق، ص 53.

2. **تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة.**
3. **الحصول على المعلومات** ويقسم على:

- عدد أجهزة الراديو والتلفزيون لكل 1000 نسمة.
- عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة.
- عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة
- عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل 1000 نسمة
- عدد المشتركين بالانترنت مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة

4. **العلم والتكنولوجيا** ويتضمن:

- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.
- الإنفاق على البحث والتطوير كسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وهذه المؤشرات تعكس أهدافاً اجتماعية تتمثل في التنمية البشرية ونوعية الحياة وأهداف اقتصادية متمثلة بالرفاهية الاقتصادية وأهدافاً ايكولوجية (بيئية) تتمثل بالحفاظ على الموارد البيئية من الاستنزاف والتلوث إضافة إلى الأهداف المؤسسية. [1]

[1]- عدنان داود محمد العذاوي: **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية-استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة 1991-2010**، مرجع سابق، ص 54.

المطلب الرابع: نظريات التنمية المستدامة

الملاحظ أن هناك أراء مختلفة ظهرت منذ زمن بعيد متعلقة بالتنمية المستدامة من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع.

الفرع الأول: النظريات الداعية للأولوية البيئية

يشير بعض العلماء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداما، وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي، والمسائل الأكثر تطورا تتساءل حول ما إذا كان النمو مطلوبا من وجهة النظر البيئية، ويشير الكثير من العلماء إلى أن عدم النمو لا يشكل حلا ملائما، ويمكن لبعض النمو أن يساعد على منع التدهور البيئي، لذا فهو أمر مطلوب مثل التقنيات النظيفة مثل الطاقة الشمسية وأجهزة التبريد الخالية من CFC، ولكن يجب تجنب التقنيات، والنمو الذي يضر بالبيئة، ويشيرون إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية ومن بين هذه النظريات:

1/ نظرية Gaya: بالنسبة لجيمس لوفلوك مؤسس هذه النظرية تعد الأرض جسما حياً ضخما قادر على الاستجابة للتكيف قد تتجاوز نشاطات وأفعال الإنسان، فحسب هذه النظرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي لا يعد إلا جزءا منها، ومنه فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة، كما ترى GAYA أيضا أن المعايير الايكولوجية هي وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من نواحي قصور هذه النظرية، ضف إلى ذلك أن هذه النظرية كانت تهدف إلى خلق إنصاف ايزاء الكائنات غير البشرية على حساب الإنسان.

2/ نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية DEEP ECOLOGY: تعترض هذه النظرية كسابقتها أولوية الطبيعة على الإنسان، وقام الدوليوبولد وبعض الحركات الانجلوساكسونية بترويج هذا المبدأ وجعله أكثر شعبية في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. [1]

3/ النظرية المتشائمة: كان توماس مالتس خلال عام 1798م من رواد هذه النظرية يرى بأن الجنس البشري، إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستوجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية النابضة، والحروب رغم سلبياتها إلا أنها حل أمثل للتقليل من حجم الجنس البشري المتزايد حتى يتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة، أمّا التنمية طويلة الأجل وتتحقق عندما

[1]– شنبي صورية: **مفاهيم حول التنمية المستدامة**، محاضرات لطلبة الماستر إدارة أعمال قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2016، ص ص 07-08.

يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الإستقرار الاقتصادي، لكن مالتس يعتقد أن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة ومن ثم فالنهاية البائسة في حال سوء إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة هي نهاية حتمية، ولهذا انتقدت نظرية مالتس إضافة إلى أنه لم يكن نموذجًا كميًا للتنبؤ وافتراضاته غير واضحة بالقدر الكافي. [1]

4/ النظرية المتفائلة: جون ستيوارت ميل من رواد هذه النظرية، لقد كان أقل تشاؤما من مالتس لأنه كان يرى الموارد الطبيعية المحدودة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، لكن تلك الحدود لم تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني وفي أي صناعة من الصناعات القائمة، كما استند ستيوارت ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة، وعلى دور المؤسسات الإجتماعية في رفع معدلات الرفاهية الإقتصادية. ورغم ستيوارت ميل أكد على ارتفاع مستوى المعيشة على أنه يلعب دورًا كبيرًا في استمرار النمو الاقتصادي (تفاؤله)، لكن من جهة أخرى رأى حينما تستخدم موارد البيئة بشكل تام أي يتم إستنفاذها في الأغراض الصناعية وغيرها، فإن هذا لن يكون عالما مثاليا بأي حال من الأحوال.

5/ الحركة الأمريكية المحافظة (1890–1920): حسب هذه الحركة النمو الإقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية والتي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، والإسراع الكبير في إستخدام الموارد الطبيعية المحدودة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة، كما كان من أهم معتقداتها التنافس الإقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة، وبالتالي الإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه.

الفرع الثاني: النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد

1/ نظرية الموارد الناضبة: قام الإقتصادي هارولد هو تلينغ بنشر دراسته حول اقتصاديات الموارد الناضية في عام 1931م، من خلال بناء نموذج نظري حول كيفية الإستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وتعظيم الإستفادة منها على المدى الطويل، لقد كانت فكرة هو تلينج تعني في جوهرها ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد المحدودة، عند القيام بإستغلالها وهو الأساس النظري الذي انطلق منه فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة، الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين.

[1]– بلعايد فايزة: **محاضرات في مقياس استراتيجيات التنمية المستدامة**، قسم علوم التسيير، تخصص سنة أولى ماستر مقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 2022/2021، ص 28.

2/ نظرية القيمة الاقتصادية الكلية جرت العادة أن المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بتقدير الأضرار باستعمال طرق تقييم مالي للآثار الظاهرة، حيث تتم ملاحظة التغيرات الفيزيائية لوضعية المناطق الطبيعية، ثم التأثيرات والخسائر المنجرة عنها.

3/ نظرية الاقتصاد الإيكولوجي: من جملة الانتقادات الموجهة لمقاربة الكل للسوق، يبرز تيار جديد يعد بمثابة برنامج عمل أكثر منه إطارا نظريا، يدعو هذا التيار إلى التقارب بين علوم الأحياء والعلوم الاجتماعية، ومن ثم يتحول إلى مجال جديد الدراسات متعددة الاختصاصات للعلاقات المترابطة بين الأنظمة الاقتصادية، الاجتماعية والإيكولوجية. [1]

الفرع الثالث: النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة، والتنمية

1/ نظرية التحيز الحضري: حاول فليبتون من رواد هذه النظرية تفسير سبب بقاء، وإستمرار، وتزايد ظاهرة الفقر في الريف إلى جانب محاولة معرفة سبب الصراع القائم في العالم النامي بين سكان الريف وسكان المدينة، وبالنسبة للفرضية الأساسية كانت تؤكد بأن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم كقطاعي الصحة والتعليم، وهذا ما يقودنا بدوره إلى القول بأن السياسات التنموية الحكومية هي السبب في ذلك. [2]

2/ نظرية التنمية الدائرية المتراكمة Circular Round Cumulative Causation: وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي ميردال G. Myrdal تقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز center والذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن والهامش periphery والذي تمثله الأرياف، ويحدد ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة، وهي: الآثار الخلفية السالبة Backwash effects - الآثار الانتشارية الموجبة Spread Effects . [3]

---

[1]- ريم ثوامرية: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 200-2015**، أطروحة دكتوراه، اختصاص تجارة دولية وتنمية مستدامة، شعبة علو تجارية، كلية علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، قالمة، 2019/2018، ص 184.

[2]- بلعايد فايزة: **محاضرات في مقياس استراتيجيات التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص29.

[3]- ريم ثوامرية: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 200-2015**، مرجع سابق، ص ص 158-186.

المبحث الثالث: الإنفاق العام العام أداة لتحقيق التنمية المستدامة

إن الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة من المواضيع التي تشغل بال الهيئات والمنظمات الدولية من أجل تحقيقي المساواة والعدل والرفاهية للانسان على مدّى تعاقب الأجيال وهو الهدف الأسمى، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة وحماية الطبعة خاصة بعد ظهور مفهوم البيئة النظيفة، البيئة الخضراء، السياحة المستدامة بشكل واسع، ومن أجل تحسين مؤشرات التنمية المستدامة وخاصة منها المؤشرات البيئية عن طريق السياسة المالية خاصة الحانب الانفاق منها ومن خلال هذا المبحث سوف نعرض اثار الانفاق العام على التنمية المستدامة.

المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية المستدامة

يمكن توضيح العلاقة بين الانفاق العام والتنمية المستدامة من خلال شرح نظرية واغفر للإنفاق العام ونظرية مأساة العموم والتي اقترحها لويد عام 1833 كما يلي: [1]

1/ نظرية واغنر للإنفاق العام:

لاحظ واغتر Wagner وجود حركة مشتركة إيجابية بين حجم الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الألماني، وبعد ذلك، توسعت التحليلات لتشمل اقتصادات أخرى، حيث يمكن أن تكون أنشطة الدولة من حيث إجمالي الإنفاق الحكومي، ونسبة إجمالي الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل نمو القطاع العام إلى الاقتصاد بأكمله.

وفقًا لنظرية فاغنر، تعزى زيادة أنشطة الدولة إلى ثلاثة عوامل أولاً، مع زيادة الأدوار الأساسية للحكومة، يميل الإنفاق الحكومي إلى الارتفاع، تشمل الوظائف الأساسية للدولة الإدارة والدفاع والبنية التحتية والحفاظ على القانون والنظام، ثانياً، تزايد التعقيدات الاجتماعية أي التلوث والجريمة ورذائل أخرى نتيجة التطور الصناعي والعمراني بالنسبة للمجتمع كبح جماح هذه التسميات الخاطئة كما أن ضوابط الدولة من خلال توجيه السياسة الحكومية والتدخل في الصحة والتعليم والصرف الصحي (سلع الجدارة) لتحسين الرعاية الاجتماعية للمواطنين تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي، ثالثا، مرونة الطلب للدخل، أي مع نمو الاقتصاد يرتفع دخل الفرد، ويزداد الطلب على السلع ذات الجودة، لذلك، فإن الحكومة

[1]– ماجد عبد العظيم حسن قابيل: **أثر الإنفاق الحوكمي على التنمية المستدامة في مصر**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2022/02/21، معهد أكتوبر العالي للاقتصاد، مدينة الثقافة والعلوم، ص 368.

تنفق أكثر على توفير السلع والخدمات العامة أو الجدارة، إن توفير هذه السلع يعزز العدالة في توزيع موارد الدولة وكبح الاحتكارات الطبيعية.

2/ نظرية مأساة العموم:

نظرية مأساة العموم The Theory of the Tragedy of the Commons هي نظرية اقتصادية بيئية تشرح كيف أن استغلال الموارد الطبيعية خارج الحدود البيئية يمكن أن يؤدي إلى مأساة مشتركة للجميع، وهي النظرية التي اقترحها لويد (1833) وشاعها هاردين (1998)، في نظريتهم يشير مصطلح المشاعات إلى الانفتاح بحرية لاستغلال الموارد الطبيعية للاستهلاك العام، على سبيل المثال، النفط الحياة البرية الحياة المائية المراعي، المحيطات الغلاف الجوي، الخشب، من بين أمور أخرى. حيث تفترض النظرية أن الاستغلال المفرط للموارد المشتركة دون لوائح أو خصخصة سيؤدي إلى تأثير سلبي على المجتمع على المدى الطويل، وهذا يعني تهديدا للحياة تحت المياه والحياة البرية وغيرها من الموارد القيمة التي يحق للأجيال القادمة التمتع بها، كما يؤدي الاستخدام المفرط لهذه الموارد في النهاية إلى أضرار بيئية لا تعزز الاستدامة البيئية.

تجدر الاشارة إلي أن هاردن اقترح تعزيز الاستدامة في استخدام هذه الموارد السياسة التنظيمية للدولة وثيقة الصلة، يمكن أن يكون ذلك في شكل تقييد كلي، أو حصاد انتقائي، أو فرض غرامات أو فرض ضرائب أو البيع المباشر للممتلكات المشتركة إلى القطاع الخاص وهي بعض الحلول لمشكلة مأساة العامة، كما أن حملة التوعية هي عامل حاسم آخر، ولهذه الغاية يتطلب تنفيذ هذه الحلول التزاما ماليا من الحكومة من خلال إطارها المالي. [1]

[1]- ماجد عبد العظيم حسن قابيل: **أثر الإنفاق الحوكمي على التنمية المستدامة في مصر**، مرجع سابق، ص 369.

المطلب الثاني: دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية

يمتاز الإنفاق العام بكونه أحد أهم وسائل السياسة المالية، وبروز دوره عن قدرته في التأثير على التنمية المستدامة بمختلف أبعادها فإلى جانب الآثار المالية فإن النفقات العامة في الفكر المعاصر تهدف إلى إحداث آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية. حيث تعتمد الدولة على الإنفاق العام في توجيه وتحقيق أهداف السياسة التنموية الاقتصادية من خلال قدرته على التأثير على النمو الاقتصادي، الانتاج والاستهلاك الكلي، إلى غير ذلك من المتغيرات الاقتصادية الكلية. حيث تم التطرق إليها في الفصل السابق، ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

شكل رقم (03-07): موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

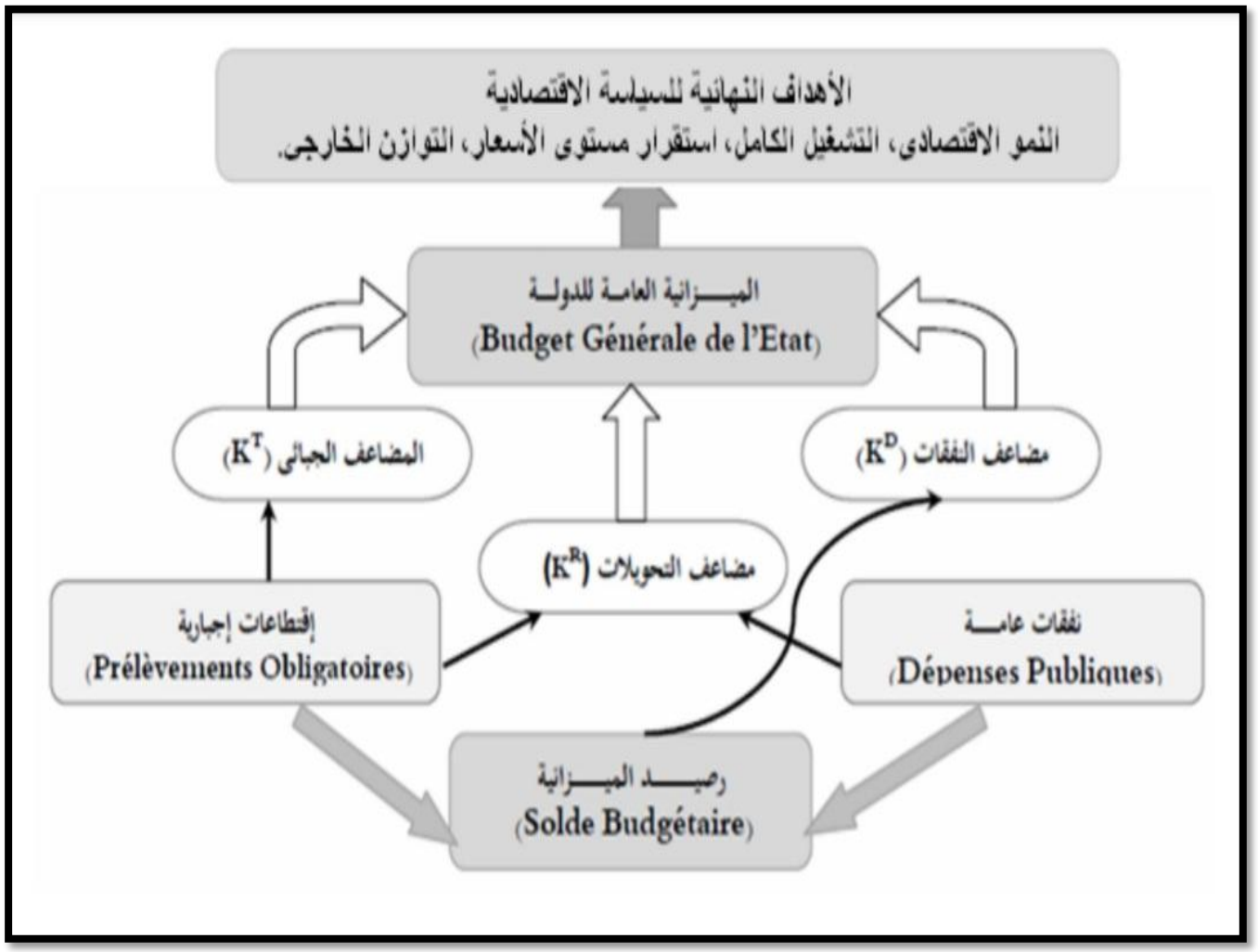

المصدر: محمد بن عزة: **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية-دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015، ص 11.

المطلب الثالث: الأثار الاجتماعية للإنفاق العام

إن الدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حسب النظرية الحديثة خلق تأثيرًا متبادلا بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الفردي والذي ينعكس بدوره على الناتج الاجتماعي من خلال إنتاجية الإتفاق المباشرة وغير المباشرة، وهذا ما أبرز القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات. كما يؤثر الإنفاق اللعام على التشغيل وعلى التعليم والصحة والسكن من خلال النفقات الاجتماعية ويؤثر كذلك على الأمن من خلال النفقات العسكرية. [1]

وتتحدد أيضا الآثار الاجتماعية للنفقات العامة الآثار التي تترتب على توزيع الدخل وزيادة مستوى معيشة أفراد المجتمع وتسمى هذه الآثار بالآثار التوزيعية، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي يختلف باختلاف مصادر الدخل فقد يكون نصيب الفرد من عائد عمله أو مقدار ما يملكه من تنمية موارده النقدية، كما أن دخل الفرد يتوقف على مدى النفوذ الشخصي أو السياسي الذي يتمتع به بعض الأفراد، وبوجه عام إن سوء توزيع الدخل يعتبر وضعا غير مرغوب فيه من وجهة نظر المجتمع لما يمكن أن ينتج عنه من احتكاك اجتماعي قد يصل إلى درجة العنف وإحداث الثورات ومخاطر اجتماعية عديدة ولذلك فإنه يتم استخدام النفقات العامة كأداة لإعادة توزيع الدخول. [2]

في حالة توجه الإنفاق العام باتجاه تنمية الموارد المادية هذا سوف يؤدي إلى اختلال التوازن بين رأس المال المادي ورأس المال البشري، وعليه يمكن القول إن من أهم أساسيات التنمية هو الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية ذلك أن الإنفاق العام بهدف إلى تنمية الموارد البشرية من أجل إعادة التوازن بين رأس المال المادي ورأس المال البشري. وعليه يمكن تعريف الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية بأنه ذلك الإنفاق على المفردات المتعلقة ببناء الإنسان عقلياً وجسدياً من أجل تطوير قدرات الإنسان نفسه وجعله حالة ناهضة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وكذلك مساهمته في خلق مجتمع متطور. وبهذا المعنى فإن الاتفاق العام على الخدمات الاجتماعية يسهم في تكملة وظائف التنمية الاقتصادية وبما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة، ذلك أن التنمية وكما هو معروف عملية شاملة متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد ولا بد من إدراكها باعتبار أن لها شقين اقتصادي واجتماعي في إطار منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي بجانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية، إذ إنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية

[1]– رزقي نور الهدى؛ بن الدين المهدي: **تقييم كفاءة النفقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الدول العربية المصدرة للنفط وغير المصدرة**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، ص 235.

[2]– هاني عبد المجيد الحمامي؛ مدحت محمد عبد العال: **أثر الإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة– دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس، المجلد الخمسون، العدد الخامس، الجزء الرابع، مايو 2021، ص 340.

الإنسان ورفع مستوى معيشته وكان ذلك خلاف التجارب التنموية القديمة التي كانت تنظر إلى التنمية بوصفها مجرد قضية اقتصادية بحتة تقاس بالزيادة السريعة في نمو الدخل القومي العامري، إن التجارب التنموية القديمة لم تعد مقبولة في الوقت الحاضر، ذلك أن مستلزمات الإنتاج ورأس المال وغيرها من الوسائل التي تحقق للتنمية الاقتصادية أهدافها الأساسية من حيث رفع المستوى المعاشي للأفراد بحاجة إلى إنسان معد ومدرب يستطيع استخدام هذه الوسائل وعدم إهدارها، وهذا ما يقوم به الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، فهو يعد القوى البشرية المدربة، ويعمل على تغيير الاتجاهات في القيم والسلوك الذي يعوق جهود التنمية الاقتصادية بجانب اهتمامه بمعالجة مشكلات قد تترتب على التنمية الاقتصادية. [1]

ويلاحظ أن الإنفاق العام الاجتماعي بنوعيه، سواء التحويلات الاجتماعية العينية إكتلك المبالغ التي تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية، كالأغراض الصحية والثقافية والتعليمية والإسكان) أو التحويلات الاجتماعية النقدية (كتلك التي تتم لصالح الطبقات الفطيرة لمقابلة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة) يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يخصص الإنفاق العام للحصول عليها كما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة إنتاج هذه الملح. كماأن الإعلات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، أو لبعض السلع والخدمات، مثل دعم بعض السلع الأساسية كالخير والبنزين تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار، وإلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام وذلك يسد ما يكون في ميزنياتها من عجز وتشجيع الصادرات يمنح إهانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات، وتشجيع الاستثمار والتنمية وخصوصاً بالنسبة إلى بعض الصناعات الضرورية للتنمية الاقتصادية. [2]

[1]- محمد ذنون الشرابي: **أثر الإنفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة (1995-2009)**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 113، سنة 2013، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، ص 199.

[2]- علي سيف علي المزروعي: **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي-دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 621.

المطلب الرابع: الأثار البيئية والمؤسساتية للإنفاق العام

من خلال مواكبة للتطورات التنموية التي لفرض احترام البعد البيئي ووضعه بالاعتبار في التخطيط التنموي مثله مثل الجانب الاقتصادي والاجتماعي في إطار المضي قدما نحو تنمية مستديمة، الأمر الذي يتطلب حجما كبوا من الإنفاق الحكومي التغطية المشاريع اللازمة وكذا عمليات الصيانة واكتساب التكنولوجيات النظيفة من أجل خلق اقتصاد أخضر والحفاظ على البيئة ومواردها خاصة الناضبة منها. [1]

إن الاعتقاد السائد بأن التنمية المستدامة جاءت كردة فعل على المشكلات البيئية التي ظهرت في العالم نتيجة لتطبيق الوصفات التنموية ليس كاملاً لأن المشكلات البيئية هي نتيجة ولا يمكن لنا التعامل معها بغض النظر عن الظروف التي قادت إلى هذه المشاكل أي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالسياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها الدول في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية سببت الخلل البيئي الذي قاد بدوره إلى الفقر واللامساواة أي أن معالجة النتيجة بدون تغير الظروف التي أنت إليها يعتبر أمراً غير اقتصادياً. [2]

مما لا يدع مجال للشك بأن المشكلة ليست بيئية يصعب على العالم حلها، بقدر ما هي الظروف التي سادة خلال عملية التنمية، أي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت عملية التنمية بالإضافة إلى الأوضاع الثقافية والفكرية والعلمية؛ أي أن واضعي السياسات التنموية لا يأخذون بعين الاعتبار خصائص كل منطقة جغرافية إلا عندما تحقق عوائد اقتصادية مثل توفير التكاليف أو تحقيق ميزة تفضيلية.

وهذا التركيز حال دون أن يتضمن اتجاه التحديث الإيكولوجي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع التي تعتبر ضرورية في التحول تجاه مزيد من الاستدامة، مما يؤدي إلى مشكلات بيئية يصعب حلها فلا بد عند التخطيط للتنمية أن تأخذ بعين الاعتبار البيئة المحيطة وظروفها وهي على الشكل التالي:

- مستوى التقدم الاقتصادي ودرجة التقدم التكنولوجي.
- طبيعة المجتمع وتنظيمه والعادات والتقاليد والقيم المجتمعية.
- الطاقة المعرفية، والبيئة السياسية الحاضنة.

---

[1]- رزقي نور الهدى؛ بن الدين المهدي: **تقييم كفاءة النفقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الدول العربية المصدرة للنفط وغير المصدرة**، مرجع سابق، ص ص 235-236.

[2]- معتصم محمد إسماعيل: **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أنموذجا)**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015، ص 45.

ومما سبق فإن اقتصار مفهوم التنمية المستدامة على الجوانب البيئية أمراً غير عقلاني بدون التطرق إلى الأسباب الكامنة وراء المشكلات البيئية التي هي الأسباب الحقيقة وراء الفقر وعدم المساواة. [1]

ومن خلال طبيعة النشاطات البيئية كونها نشاطات غير مربحة وكونها مشاريع لا يستطيع الأفراد القيام بها كان على الدولة أن تتبنى القيام بتلك النشاطات البيئية من أجل الحد من التدهور البيئي الذي أصاب العديد من الدول سواء كانت المتقدمة منها والنامية جراء سوء الاستغلال الناجم عن العمليات الاقتصادية، إذ تعرف النفقات البيئية على أنها نفقات العامة على النشاطات التي تخدم بالدرجة الأساس منع وتخفيض وإزالة أي تحلل بيني ناجم عن العمليات الاقتصادية.

فضلاً عن القيام بتوجيه الإنفاق باتجاه النشاطات التي تكون مفيدة للبيئة وإدارة وعرض الموارد الطبيعية في الاقتصاد ومنع الفيضانات والنفقات على إدارة الغابات ومصائد الأسماك والغابات المحمية ومصادر الطاقة الطبيعية وكذلك رسم سياسة اتفاقية بيئية من خلال الإنفاق على تخفيض تلوث الهواء ضمن معايير كفاءة الطاقة والسيطرة على النفايات عن طريق الإنفاق على جمع النقابات والإنفاق على حماية التربة والمياه الجوفية وحماية التنوع الحيوي.

كما يمكن عن طريق سياسة الإنفاق العام من خلال تقديم إعانات مخصصة للاستثمار في مجال الموارد الطبيعية وخلق فرص عمل جديدة وإضافة موارد للاقتصاد لم تكن من قبل وكذلك المساعدة في إدخال التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال. [2]

[1]- معتصم محمد إسماعيل: **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أنموذجا)**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015، ص 46.

[2]- محمد ذنون الشرابي: **أثر الإنفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة (1995-2009)**، مرجع سابق، ص ص 199-200.

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل دراسة لمفهوم التنمية المستدامة وتطورها التاريخي، حيث تبين تعدد المراحل التي مر بها مفهوم التنمية من ارتباطها بالنمو الاقتصادي إلى النمو والتوزيع العادل إلى الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، كما تم عرض أبعاد التنمية المستدامة والمؤشرات التي تقيس مدى التقدم المتحقق في التنمية. وعرض النّظريات التي فسرتها، فالموضوع معقد يشمل عدة مسائل اجتماعية واقتصادية وتاريخية وسياسية، ففي البداية كان المعتقد هو أن المصالح البيئية لا تتفق وأهداف التنمية. لكن أصبحت المفاهيم والمسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية أكثر وضوحًا، والمهم هو القول في ضرورة أن الموارد في هذا الكوكب والطاقات الاستيعابية لأنظمة البيئة محدودة بدأ يلقى قبولا.

ومن خلال هذا الفصل تبين أهمية والدور الفعال الذي يلعب الانفاق العام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التأثير على أبعادها ومؤشراتها.

خـاتمة

خاتمة

ختامًا؛ يعتبر الانفاق العام الوسيلة التي تستخدمها أي دولة في تحقيق أهدافها في جميع الميادين فهو يعد العنصر الأساس في التأثير على حدود المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويعد أحد أدوات السياسة المالية فهو يمثل ويعبر عن دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق توجيه النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرسومة من قبلها.

لهذا حظي موضوع الإنفاق العام بكثير من الاهتمام في الفكر الاقتصادي عبر الزمن وسيبقى يشغل الكثير من العناية والاهتمام والبحث، ولأنه الأساس في أي برنامج تنمية أو إصلاح اقتصادي لأنه كلما كان حجم الإنفاق كبيرا يكون بالإمكان تحقيق معدلات النمو عالية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تنوع مصادر الإنفاق العام تسمح بالزيادة في معدلات النمو والتنمية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- اتضح من خلال التطرق إلى كل جوانب الانفاق العام وتطوره عبر مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية أنّ له مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسة الانفاق العام وتسييره بشكل يضمن دعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية.
- أثر الانفاق العام ايجابي ومهم على أغلب المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيره على الدخل الوطني ومستويات الأسعار والطلب الكلي والتشغيل.
- تبين من عرض مختلف أفكار الاقتصاديين وأغلبهم أن الاهتمام بتحقيق التنمية الاقتصادية تحقق بدورها التنمية المستدامة كونها تستدعي نموًا اقتصاديا.
- توجد علاقة ذات وتيرة واحدة بين الانفاق العام والتنمية الاقتصادية كونه موجه لاغراض منتجة يفيد النمو.
- تعتبر التنمية المستدامة هدف أي سياسة اقتصادية بحكم أنها تعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي.

من خلال نتائج التي توصلنا إليها يمكن عرض بعض التوصيات كما يلي:

- ضرورة اهتمام كل دولة بالتسيير الأمثل للسياسة.
- توخي الحذر عند تطبيق سياسة الانفاق العام حتى لا يتحول معوق للنمو الاقتصادي.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ الكتب:

1. أحمد سلمان المحمدي: **دراسات في قضايا فكرية معاصرة**، ط01، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017.
2. أحمد محيي خلف صقر: **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي –دراسة تحليلية ميدانية لدول (هولندا–استراليا–إندونسيا–تنزانيا–مصر)**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2017.
3. أحمد يوسف دودين: **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي (نظريًا وتطبيقيًا)**، ط01، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
4. أماني غازي جرار: **المشاريع التنموية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2012.
5. بشير كمال عابدين: **السياسة الاقتصادية والمالية للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز**، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2006.
6. بوجمعة وعلي: **اللغة العربية والتنمية: المسيرات والمعيقات**، ط01، دار إي–الكتب للنشر، لندن، انجلترا، 2018.
7. حمزة الجبالي: **التنمية المستدامة– استغلال الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة**، 2016.
8. حيدر مجيد عبود الفتلاوي: **دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق**، ط01، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
9. خالد أحمد علي محمود: **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنّظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**، ط01، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2019.
10. خالد عيادة عليمات: **الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الأردن**، ط01، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
11. رواء زكي يونس الطويل: **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، ط01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010.

12. سعاد إبراهيم السلموني: **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.

13. سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم: **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي (دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية)**، ط01، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

14. سمير عبد الحميد رضوان: **أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الإقتصادية ودراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية**، ط01، المعهد العالمي للفكر الإسلامي للنشر، القاهرة، مصر، 1997.

15. سهير إبراهيم حاجم الهيتي: **المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2008.

16. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي: **التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية**، ط01، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020.

17. طلال فائق الكمالي: **التنمية البشرية في القرآن الكريم–دراسة موضوعية**، 2014.

18. عادل رزق: **إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النّظرية والتطبيق)**، ط01، مجموعة النيل العربية للنشر، 2010.

19. عبد الحافظ الصاوي: **توظيف أموال الزكاة في العالم الإسلامي–رؤية تنموية**، ط01، مكتبة الشروق الدولية للنشر، القاهرة، مصر، 2012.

20. عبد الحليم عمار غربي: **مبادئ الأعمال المصرفية**، دار الكتاب الثقافي.

21. عبد السلام شكركر: **الاعلام التوعوي: المفاهيم والمجالات**، مركز الكتاب الأكاديمي.

22. عبد الكريم أحمد جميل: **التنمية البشرية الحديثة**، ط01، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2017.

23. عبد اللطيف مصطيفى؛ عبد الرحمان سانية: **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط01، مكتبة الريّس الشحيمي للنشر، بيروت، لبنان، 2014.

24. عبد الله بن عبد الرحمان البريدي: **التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**، ط01، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.

25. عبد الله محمد محمود الخطيب: **الفكر الاقتصادي والمالي عند الإمام الحرمين (الجويني) دراسة مقارنة**، ط01، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الاسكندرية، مصر.

26. عبوي زيد منير: **إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها**، ط01، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

27. عدنان داود محمد العذاوي: **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية–استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة 1991–2010**، ط01، 2016.

28. علي عبد الكريم حسين الجابري: **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012.

29. علي محمد سعيد علي: **طريقك إلى العمل بالقطاع المصرفي (مدخل نّظري وتطبيقي على مصر)**، ببلومانيا للنشر والتوزيع، 2021.

30. عيسى محمود الحسن: **الإعلام والتنمية**، ط01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

31. فاطمة بكدي: **الاقتصاد الأخضر من النّظري إلى التطبيق**، مركز الكتب الأكاديمي، 2020.

32. فرديناند زوريخ: **الفكر الاقتصادي**، ط01، وكالة الصحافة العربية للنشر، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2019.

33. لحسن دردوري؛ لقليطي الأخضر: **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

34. محمد خصاونة: **المالية العامة النّظرية والتطبيق**، ط01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

35. محمد خليل محمود محمد: **المشروعات الصغيرة...مدخل للتنمية المستدامة (دراسة التجربة اليابانية)**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018.

36. محمد سلمان سلامة: **الإدارة المالية العامة**، ط01، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

37. محمد عبد الله شاهين محمد: **الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، دار حمثيرا للنشر والترجمة، مصر، 2018.

38. محمد عبد الله شاهين محمد: **البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول**، ط01، دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان، الأدرن، 2017.

39. محمد عبد المنعم شعيب: **الإدارة الصحية وإدارة المستشفيات**، ط01، الجزء الثاني، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2013.

40. محمد محمود عبد العال حسن: **إعادة التفكير في التنمية الثقافية لاستئناف وصل المؤسسات والسياسات الأخلاق**، ط01، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2023.

41. محمد موسى محمد أحمد البر: **وسائل الاتصال في الدولة الإسلامية ودورها في نشر الوعي الديني**، ط01، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي للنشر، القاهرة، مصر، 2017.

42. محمود عبد الحي محمد علي: **الاهتمام بالطفولة وأثره في منع الانحراف وتحقيق التنمية–دراسة مقارنة**، ط01، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2018.

43. منال عشري: **تكنولوجيا المعلومات ورأس المال البشري رؤيا للتنمية المستدامة 2030**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2022.

44. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: **التربية من أجل التربية المستدامة**، ترجمة: حنان عبد الله عنقادي، اليونسكو، 2013.

45. نوزاد عبد الرحمان الهيتي: **التنمية المستدامة –الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا**، ط01، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

ثانيا/ المجلات العلمية:

46. إيناس محمد الجعفراوي: **مراجعة نقدية للتنمية المستدامة بين التسيُّس والأدلجة**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 79/78، ربيع–صيف2017، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

47. بعداش عبد الكريم: **دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999–2009**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا–العدد الثامن، 2010، جامعة بومرداس، الجزائر.

48. بعلول نوفل؛ عوام نسرين؛ طلحي سماح: **أثر الإنفاق الحوكمي في تحسين المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة (2000–2019)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد01، أفريل 2022، جامعة أم البواقي، الجزائر.

49. بكريتي بومدين؛ لعيد محمد: **الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000–2019)**، مجلة المالية & الأسواق، المجلد 07، العدد 02 (2020)، جامعة مستغانم، الجزائر.

50. بن خمام عطية؛ ضامن مسعود: **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة اقتصادية، المجلد 18، العدد 03، 2020، جامعة الجلفة.

51. بن عزة محمد؛ شليل عبد اللطيف: **أثار برنامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي –تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل 2014، جامعة تلمسان، الجزائر.

52. بن عزة محمد؛ شليل عبد اللطيف: **آثار برنامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي –تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل 2014، جامعة تلمسان، الجزائر.

53. تقار عبد الكريم: **برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001–2014**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد09، سبتمبر 2013، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

54. حازم ساسي: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة: **التدخل والتأثير، المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي**، المجلد 02، العدد02 العدد الخاص، 2021، معهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

55. حسين عليوي ناصر الزيادي: **الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد12، 2013، جامعة ذي قار، كلية الآداب.

56. حسين عليوي ناصر الزيادي: **الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد/12، حزيران/2013م.

57. خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد: **دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الإقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الرابع والأربعون، 2016.

58. خبابه عبد الله: **تقييم مدى مساهمة نّظريات التنمية المعاصرة في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالي**، حوليات جامعة بشار، العدد 08 خاص، 2010.

59. خنشول دنيا: **واقع التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تحليلية خلال الفترة 1992–2015**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد01، جوان 2018، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر.

60. رزقي نور الهدى؛ بن الدين المهدي: **تقييم كفاءة النفقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الدول العربية المصدرة للنفط وغير المصدرة**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس.

61. زرواط فاطمة الزهراء؛ مناد محمد: **تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي للفترة 1999–2014**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، د.س.

62. زكريا جرفي؛ مختار بن عابد؛ فيروز زروخي: **أثر الانفاق العام على التشغيل في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2018/1990 باستخدام نموذج ARDL**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد04، ديسمبر 2019، الجزائر.

63. سليم العمراوي؛ صراح بن لحرش: **تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وحجمه الأمثل للاقتصاد الجزائري –بالتطبيق على نموذج بارو ومنحى آرمي للفترة (2000–2020)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022، جامعة أم البواقي، الجزائر.

64. صلاح الدين مندلي: **قراءات نظرية تحليلة حول علاقة التنمية المستدامة بالابتكار في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016، جامعة وهران2، الجزائر.

65. العالية مناد؛ مزريق عاشور: **مدّى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، سنة 2020، جامعة الشلف، الجزائر.

66. عبد الحليم شاهين: **التطور التاريخي لنظّريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، سلسلة دراسات تنموية، العدد 73، 2021، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

67. عبد الكامل عطية؛ هدوش صلاح الدين: **التنمية المستدامة قراءة في الأسس والأبعاد والأهداف**، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر، المجلد 03، العدد 08، ماي 2020.

68. عبد الله حسون محمد؛ مهدي صالح دواي؛ إسراء عبد الرحمان خضير: **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد**، مجلة ديالي، العدد السابع والستون، 2015، جامعة ديالي، كلية التربية للعلوم الإنسانية.

69. العربي حجام؛ سميحة طري: **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد02، ديسمبر 2019، الجزائر.

70. علي سيف علي المزروعي: **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي–دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990–2009م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

71. العيش أحمد؛ بوزيد السايح: **دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2017) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 01، 2020، جامعة ورقلة.

72. غالية عباس؛ محمد بن عزة: **دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2019**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد08، العدد 02، جوان 2021، المركز الجامعي مغنية تلمسان، الجزائر.

73. غناني فريدة فايزة؛ زياني نجية: **واقع التنمية المستدامة في الجزائر**، دفاتر MECAS، العدد11، ديسمبر 2015، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

74. قنوني حبيب؛ صفيح صادق: **تحليل تأثير حجم الإنفاق العام على مستوى المعيشة في الجزائر: دراسة قياسية خلال فترة 1990–2018**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد05، 2020.

75. كمال زموري؛ أيوب صكري؛ سامي حمودة: **نظّريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة (1967–2019)**، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.

76. كمال سيد عبد الحليم محمد نصر: **أولويات الإنفاق العام في فقه الاقتصاد الإسلامي**، مجلة قطاع الشريعة القانون، المجلد العشار، العدد العاشر، 2019/2018، جامعة الأزهر.

77. ماجد عبد العظيم حسن قابيل: **أثر الإنفاق الحوكمي على التنمية المستدامة في مصر**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2022/02/21، معهد أكتوبر العالي للاقتصاد، مدينة الثقافة والعلوم.

78. ماجدة أبو زنط؛ عثمان غنيم: **التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد01، 2006، جامعة البلقاء التطبيقية.

79. محمد بوقناديل؛ عبد الباسط بن معمر: **أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية للفترة (1970–2011)**، المركز الجامعي بعين تموشنت، الجزائر، د.س.

80. محمد ذنون الشرابي: **أثر الإنفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة (1995–2009)**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 113، سنة 2013، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل.

81. محمود أحمد المتيم؛ أماني صلاح محمود المخزنجي: **أثر الإدخار على النمو الاقتصادي–حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية–كلية التجارة–جامعة دمياط، المجلد الأولل–العدد الأول– يناير 2020.

82. هاني عبد المجيد الحمامي؛ مدحت محمد عبد العال: **أثر الإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة– دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس، المجلد الخمسون، العدد الخامس، الجزء الرابع، مايو 2021.

83. وزاني محمد: **التنمية المستديمة: نظرة الفكر الوضعي واستشراف للبديل الإسلامي**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثالث، سبتمبر 2013، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، السعيدة، الجزائر.

84. يوسف البشير محمد التربوى: **ماهية الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي–دراسة مقارنة**، مجلة الجزيرة –تفكُّر، مجلد 06، العدد 01، 2004.

ثالثا/ المذكرات والأطروحات الاكاديمية:

85. إلهام بن عيسى: **استدامة السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية "دراسة قياسية لعينة من الدول"**، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2021/2020.

86. أوشن فروق: **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة–دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2015/2014.

87. إيمان عبد السلام محمد: **أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجمهورية العربية السوريّة"**، بحث علمي أعد لنيل درجة الإجازة في الاقتصاد، كلية الشريعة والقانون، قسم الاقتصاد الاسلامي، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، فرع مجمع الشيخ أحمد كفتارو، 2017-2018.

88. بن سليمان يحي: **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 3، 2019/2018.

89. بن عزة محمد: **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2015-2014.

90. حمزة سعد: **سياسة الإنفاق العام وإنعاكاساتها على متغيرات مربع كالدور –دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2017**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة يحي فارس بالمدية، 2021/2020.

91. حميد عزري: **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**، أطروحة دكتواره الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019.

92. خالد حسن العشماوي: **الأزمة المالية العالمية تأثيرها على الدول النامية وسياسات مواجهتها مع دراسة لتداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، 2017.

93. ريم ثوامرية: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2015-200**، أطروحة دكتوراه، اختصاص تجارة دولية وتنمية مستدامة، شعبة علو تجارية، كلية علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، قالمة، 2019/2018.

94. زكاري محمد: **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013.

95. زينب جبار عبد المحسن الدعمي: **إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018.

96. ساطور رشيد: **محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادي– حالة الاستثمار الخاص–دراسة قياسية: 1970–2010**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

97. طارق قدوري: **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة تطبيقية للفترة (1990–2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخث نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

98. عبد الحليم الحمزة: **دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي**، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

99. عبد القادر عوينان: **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظّل التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2008.

100. عدة أسماء: **أثر الانفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016/2015.

101. عرابي محمد: **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات اقتنصادية ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019.

102. فارس رشيد البياتي: **التنمية الاقتصادية سياسيًا في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان 2008.

103. كبداني سيدي أحمد: **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

104. لعمرية لعجال: **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970–2014**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1* الحاج لخضر، 2017/2016.

105. محمد صالي: **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2015-2016.

106. مشري محمد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيقي التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2008.

107. مصطفى أحمد قمر الدين عبد الله: **أثر الإنفاق العام على عوامل الإستقرار الاقتصادي في السودان (1992–2018)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الدّراسات العليا، جامعة السّودان للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية السودان، 2021.

108. معتصم محمد إسماعيل: **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أنموذجا)**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015.

109. مكي عمارية: **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1986–2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018.

110. منصور شريفة: **السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلـوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015-2016.

111. منى هرموش: **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

رابعا/ الملتقايات والموسوعات العلمية:

112. أحمد تي؛ الأخضر بن عمر؛ سارة بن موهوب: **التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية**، أعمال الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدادمة في الجزائر- الأبعاد والتحديات، يومي 04-05 فيفري 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

113. توفيق بن الشيخ؛ لعفيفي الدراجي: **الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات والرهانات**، ملتقى دولي يومي 29 و 30 أفريل 2018- الجامعة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر.

114. جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: **الاستدامة البيئية من أجل رفاهية الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام 2015**، دورة الأولى، مذكرة إعلامية من الأمانة، نيروبي، 23 - 27 ماي 2014، الأمم المتحدة.

115. عماري عمار: **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثالث (03) "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة أيام 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، سطيف.

116. مصيطفى عبد اللطيف؛ بن سانية عبد الرحمان: **إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي: الواقع...ورهانات المستقبل، يومي 23-24 أفريل 2011م، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية.

117. واثق علي الموسوي: **مفهوم التنمية الاقتصادية ونظريات التنمية الاقتصادية**، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، الطبعة الاولى، 2008.

خامسا/ المحاضرات البيداغوجية:

118. بلعايد فايزة: **محاضرات في مقياس استراتيجيات التنمية المستدامة**، قسم علوم التسيير، تخصص سنة أولى ماستر مقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 2022/2021.

119. زواش زهير: **محاضرات في المالية العامة موجهة إلى طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، 2019/2018.

120. شنبي صورية: **مفاهيم حول التنمية المستدامة**، محاضرات لطلبة الماستر إدارة أعمال قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2016.

121. صونيا بيزات: **محاضرات في مادة: البيئة والتنمية المستدامة**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر (حقوق)، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2، 2018/2017.

122. ضيف أحمد: **مطبوعة بيداغوجية بعنوان محاضرات في الاقتصاد الكلي 1**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، 2018/2017.

123. طالبي صلاح الدين: **محاضرات في المالية العامة**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2017/2016.

124. عبد العزيز زايدي: **محاضرات في نّظريات وسياسات التنمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

125. علوني عمار: **محاضرات في التنمية المحلية –الجوانب النظرية**، موجهة لطلبة الماستر تخصص تنمية محلية واقيلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2021/2020.

126. كردودي صبرينة: **النفقات العامة، محاضرات مقياس مالية عامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، قسم المحاسبية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.